وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل: .....

مسألة الديون وانعكاساتها على العلاقات بين الجزائر وفرنسا أواخر العهد العثماني 1792م – 1830م

مقدمـة لنيـل شهادة مـاستر LMD في تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالبتان:

✓ نريمان شيخي

✓ حليمة غلاف

أمام لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1				رئيسا
2	د. حفيظة لعياضي	أستاذ محاضر –أ–	المسيلة	مشرفا ومقررا
3				ممتحنا

السنة الجامعية: 1442–1443هـ – 2021–2022م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل: .....

مسألة الديون وانعكاساتها على العلاقات بين الجزائر وفرنسا أواخر العهد العثماني 1792م – 1830م

مقدمـة لنيـل شهادة مـاستر LMD في تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالبتان:

✓ نريمان شيخي

✓ حليمة غلاف

أمام لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1				رئيسا
2	د. حفيظة لعياظي	أستاذ محاضر –أ–	المسيلة	مشرفا ومقررا
3				ممتحنا

السنة الجامعية: 1442–1443هـ – 2021–2022م

الاهـــــــداء

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتكولاتطيب اللحظات إلا بذكركولاتطيب الآخرة إلا بعفوك ..ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

الي سكان قلبي.

إلى من علمني أن دنيا كفاح ،وسلاحها العلم والمعرفة، إلى من أجمل اسمه بكل افتخار، وإلى من كلله الله بالهيبة والوقار، ستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد إلى الذي لم يبخل علي بأي شيء، إلى من سعى لأجل راحتي ونجاحي، إلى أعظم وأعز رجل في الكون إلى والدي العزيز لمين أطال الله في بقائه، وألبسه ثوب الصحة و العافية، ومنعني ببره ورد جميله، أهدي له ثمرة غرسه.

الي من ساندتني في صلاتها ودعائها سر نجاحي، إلى من سهرت الليالي تنير دربي، إلى من تشاركني أفراحي وآساتي، إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني، إلى أجمل ابتسامة في حياتي، إلى أروع إمراء في الوجود ..أمي الغالية سعاد.

إلى الذين ظفرت بهم هدية من الأقدار إخوة فعرفوا معنى الأخوة، إلى إخوتي وأخواتي الذين كانوا خير سند لي في الدنيا رؤيه، ريمه، ياسمين ،أحمد، ولاء، مروة، وائل.

إلى القلب الطيب جدتي أطال الله عمرها حورية

إلى الأعمام والأخوال، إلى من سارو ا معي الدرب خطوة بخطوة، إلى كل من جمعتني بهم الأقدار في مشوار الحياة والصداقة فايزة، حليمه، نوال، زملائي زميلاتي أنار الله لهم طريق الرشاد والهداية وجميع دفعة تخرج ماستر تاريخ حديث

-إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي، إلى كل من وقف خلف هذه المذكرة بالتشجيع أو إسداء نصيحة أو توفير معلومة أو إبداء رأي إلى كل من يمكنه الاستفادة من هذه الرسالة إلى كل هؤلاء أهدي إليهم هذا الجهد المتواضع رمز المحبة والتقدير والاعتزاز

هيثي نريمان

إهـــــــــداء

الحمد لله الذي ألهمنا وشرح صدورنا ويسر لنا أمورنا لإتمام هذا البحث المتواضع بعد أن سافرنا لنضع نقاط على حروف ونكشف ما وراء ستار العلم والمعرفة بفضل الله عز وجل.

إلى أول من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية حتى وصلت إلى مبتغاي، إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له أماله، إلى كل من كان يدفعني قدما نحو الأمام، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديمه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة أبي الغالي الحاج أسعيد أطال الله في عمره.

إلى التي وهبت فلذة كبدها في كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء إلي التي كانت سندي في الشدائد وكانت دعواتها كلها لي بالتوفيق، إلي من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي، إلي من وضعت الجنة تحت أقدامها، إلي التي أنحني إجلال وتقدير وأرجو قد أكون نلت رضاها أمي الغالية الحاجة مسعودة يا اعز ملاك على القلب والعين أطال الله في عمرها -إلي كل إخوتي وأخواتي الذين تقاسموا معي عبئ الحياة وكانوا خير سند لي في الدنيا حياة، زكية، علي، خديجة، عادل، فتحية، محمد، فاطمة.

إلى زوجات إخوتي وإلى كل عائلة غلاف.

إلي من سرنا سويا ونحن نشق طريق الدرب، إلي كل من جمعتني بهم الأقدار في مشوار الحياة والصداقة نريمان، وزملائي وزميلاتي أنار اللهم لهم طريق الرشاد وإلى كل من كان شمعة تنير طريقي وإلى من صاغو لي من علمهم وفكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم، لقد اختلطت دموع فرحتي بتخرجي وحزني بوداع أحبتي في رمشه عين مرت أيامنا بعد ما جنينا قطافنا أهدي إليكم هذا البحث المتواضع.

حليمة غلاف

الشكر والتقدير

بداية الشكر لله عز وجل الذي أعاننا وشد من

عزمنا لإكمال هذا البحث، ونشكره راجعين الذي وهبنا

الصبر والطاولة والتحدي والحب لنجعل من هذا

المشروع علما ينتفع به قال رسول الله صلي الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لن يشكر الله".

نتقدم بأجمل عبارات الشكر والامتنان من قلوب

فائضة بالمحبة والاحترام والتقدير لها،

ونقدم ازكي تحياتنا وأجملها وأثناها نرسلها لكي بكل الود والحب والإخلاص، شاكرين لك كل ما قدمته وما نصحت به في إشرافك على هذا البحث، فلك

منا كل الشكر والامتنان لعياضي حفيظة كما نتقدم

بالشكر الخاص والتقدير للأستاذة معوشي أمال

التي قدمت لنا يد العون والمساندة ونتقدم بجزيل الشكر

قائمة المختصرات.

الرمز	المعنى
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تعر	تعريب
تع	تعليق
تق	تقديم
ج	جزء
د ت	دون تاريخ
د م ج	ديوان المطبوعات الجامعية
ع	عدد
د . ط	دون طبعة
ص	صفحة
ص ص	صفحات عديدة متلاحقة
ط	طبعة
م	ميلادي
هـ	هجري

مقدمة

مقدمة:

شهدت الفترة العثمانية في الجزائر تقلبات كثيرة في علاقة الباب العالي مع إيالة الجزائر، والتي انتهت بتنافر كبير في أواخر عهد الدايات، هذا العهد الذي شهدت فيه الجزائر قيام دولة بالمفهوم الحديث، رغم التبعية الروحية للدولة العثمانية.

حيث صكت العملة وتبادلت القناصل وعقدت الاتفاقيات مع مختلف الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا والتي سارعت بدورها إلي كسب ود دايات الإيالة، لكن العلاقات الجزائرية الفرنسية بدأت تتغير تدريجيا وأصبحت الجزائر من حليف ترجي مودته إلى محل أطماع الحكومة الفرنسية، وهذا مع تراجع قوة الجزائر في البحر الأبيض المتوسط وتدهور أوضاعها الداخلية بفعل الثورات المحلية وانتشار الفساد في مختلف القطاعات السياسية والعسكرية، وحتى الاقتصادية، هذه الأخيرة التي شهدت انتشارا كبيرا لتجارة اليهود، وزيادة نفوذهم وسيطرتهم على التجارة في البلد خاصة في أسواق المواد الأولية كالقمح والخشب، مما مكنهم من توسيع نفوذهم داخل الدوائر الحكومية في الجزائر وبناء علاقات ساعدت في بروزهم على الساحة المالية والسياسية الجزائرية، حتى تدخلوا في الشؤون الخارجية للدولة الجزائرية، كما ساهم التجار اليهود في خلق العديد من المشاكل بين الحكومتين الفرنسية والجزائرية. ولعل أهمها مسألة الديون الجزائرية الفرنسية،والتي كانت السبب المباشر في القطيعة بين البلدين، والسبب المباشر في حادثة المروحة الشهيرة التي استغلتها فرنسا أحسن استغلال واتخذتها كذريعة لحصار الجزائر واحتلالها

- الدراسات السابقة:

ومن بين الدراسات السابقة التي تناولت جزءا من موضوع بحثنا نذكر رسالة ماجستير بعنوان مسألة الديون الجزائرية على فرنسا وانعكاساتها على علاقات البلدين في أواخر عهد الدايات للطالب عبد الرحمن نواصر، حيث تناول في رسالته مسألة الديون

وكيف كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل حدوث القطيعة السياسية، وكذلك تحدث أيضا عن اليهود ودورهم في مسألة الديون وانعكاساتها على البلدين.

كذلك رسالة ماجستير بعنوان الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات للطالب كمال بن صحراوي، حيث تناول في جانب من دراسته عن الدور الاقتصادي لليهود.

- **إشكالية البحث:**

لمعالجة هذا الموضوع طرحنا الإشكالية الرئيسية التالية:

- كيف أثر اليهود على تطور مسألة الديون بين الجزائر وفرنسا ؟ وما مدى انعكاس ذلك على البلدين؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف كانت الأوضاع العامة للجزائر أواخر العهد العثماني؟.
- هل يمكن اعتبار العلاقات التجارية هي المحرك الأساسي للعلاقات الجزائرية الفرنسية؟.
- هل كانت الديون هي الدافع والسبب الرئيسي في توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية آنذاك؟ هل تعد حادثة المروحة وحدها السبب المباشر لإعلان فرنسا والجزائر الحرب؟.

- **دوافع اختيار الموضوع:**

من أسباب اختيارنا لهذا الموضوع هي الرغبة الشخصية في دراسة تاريخ الجزائر الحديث وبالضبط مسألة الديون وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين.

محاولة معرفة الدور الذي لعبه التاجرين بكري وبوشناق في التجارة، وفي بناء مسألة الديون.

- المنهج المتبع:

ولدراسة موضوع مسألة الديون بين الجزائر وفرنسا قي بحثنا هذا اتبعنا المنهج التاريخي لدراسة الحقائق التاريخية وتأثيراتها المتعددة ودراسة الأحداث الماضية، أما الوصفي باعتباره الأنسب لوصف الأحداث ووصف الوقائع والحقائق التاريخية حول مسألة الديون وانعكاساتها، ثم المنهج التحليلي لتحليل كيف تأسست المسألة وما ارتبطت من تداعيات، وذلك للإجابة على الإشكالية البحث والخطة المرسومة في بدايتها، وذلك من أجل وصولنا إلى النتائج المرجوة.

- خطة البحث:

اعتمدنا في دراسة موضوعنا على خطة شملت ما يلي:

"مقدمة، فصل تمهيدي، وثلاث فصول وخاتمه. كان الفصل التمهيدي بعنوان الأوضاع العامة في الجزائر أواخر العهد العثماني، حيث تضمن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتضمن الفصل الأول المعنون بالعلاقات الفرنسية الجزائرية كلا من العلاقات السياسية والدبلوماسية، وكذا العلاقات التجارية. أما الفصل الثاني من موضوعنا فقد خصصناه لدراسة النشاط الإقتصادي مع اليهود ومسألة الديون، حيث إحتوى على دور اليهود في العلاقات الاقتصادية ثم أصل مسألة الديون وتطورها.

إضافة إلى هذه الفصول، ختمنا الدراسة بفصل ثالث حول انعكاسات مسألة الديون على العلاقات بين فرنسا والجزائر، وذلك بدراسة حادثة المروحة، ثم الحصار البحري على الجزائر (1827-1830م)، وأخيرا الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م واستعرضنا بعد ذلك في الخاتمة جملة من النتائج التي توصلنا إليها".

- نقد المصادر والمراجع:

اعتمدنا خلال إنجازها لهذا البحث على الكثير من المصادر والمراجع التي لها صلة بتاريخ الجزائر الحديث وبالضبط أحداث مسألة الديون ومالها من انعكاسات أهمها:

- المصادر المحلية:

- ✓ كتاب **المرآة** ويصنف مصدرا لمؤلفه **حمدان بن عثمان خوجة** ويعتبر أهم مصدر في هذا البحث حيث تطرق في كتابه بالتفصيل عن الأوضاع العامة في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي، كما تطرق في كتابه إلى حيثيات مسألة الديون، وكذا انعكاسات هذه المسألة على علاقات بين البلدين، والمتمثلة في حادثة المروحة وكل ما تعلق بالحملة الفرنسية على الجزائر.
- ✓ كتاب مذكرات نقيب الإشراف **للحاج احمد شريف الزهار** وهو مصدر مهم لما له من معلومات قيمه حول موضوع الدراسة بالإضافة إلي ذلك فهو يعتبر شاهد عيان في تلك الفترة، وكذلك يعتبر شخصية لها مكانة عالية من خلال المنصب الذي شغله إلى غاية الاحتلال وأيضا تطرق إلى أوضاع الجزائر في الفترة العثمانية إلي غاية الاحتلال الفرنسي.

- المصادر الأجنبية:

منها الكتب المترجمة مثل:

- ✓ كتاب مذكرات **وليام شالر** قنصل أمريكا في الجزائر لمؤلفه وليام شالر أفادنا كتابه من خلال تطرقه إلي الوضع العام في الجزائر من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتضمن معلومات هامة حول الموضوع.
- ✓ بالإضافة إلي كتاب مذكرات أو لمحة تاريخيه عن الجزائر للأسير الألماني **سيمون بفايفر** افادنا هذا المصدر كثيرا في الفصل الأخير حيث تناول في كتابه معلومات هامه حول موضوع حادثة المروحة والحصار البحري .

والمراجع المستعملة في الدراسة نذكر أهمها:

- ✓ العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790- 1830 لجمال قنان ويعتبر أهم مرجع اعتمدنا عليه في الدراسة لاحتوائه على معلومات كثيرة حول الموضوع واستخدمناه تقريبا في كل الفصول المدروسة حيث تطرق في كتابه حول حيثيات مسألة الديون بالتفصيل.
- ✓ كذلك اعتمدنا في دراستنا على كتاب التجارة الخارجية للشرق الجزائري لمؤلفه محمد العربي الزبيري والذي تطرق في كتابه إلى الأوضاع التجارية في الجزائر أواخر العهد العثماني والدور الذي لعبه التاجرين اليهوديين بكري وبوشناق وقد أفادنا في الفصل الأول والفصل الثاني لما له من معلومات كثيرة حول التجارة .
- ✓ بالإضافة إلي كتاب النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني لصاحبه ناصر الدين سعيدوني استخدمناه في الفصل التمهيدي والفصل الثاني.
- ✓ أيضا كتاب محاضرات في تاريخ الجزائر (بداية الاحتلال) لأبو قاسم سعد الله ولقد افادنا في الفصل الأول والثاني وأيضا الفصل الثالث لما له من معلومات قيمة ومهمة حول مسألة الديون.

- **الصعوبات:**

كغيرنا من الباحثين واجهتنا صعوبات من بينها:

- مشكلة الترجمة وصياغتها التي تتطلب جهدا ووقتا طويلا.
- وفرة المادة العلمية من مصادر ومراجع حول الموضوع وتداخل المعلومات في بعضها رغم هذا الشيء الايجابي إلا أنه صعب علينا من ناحية فرز المعلومات وعدم قدرتنا في التحكم فيها وعدم تطابق التواريخ في الأحداث.
- تضارب في رقم الإحصائيات المتعلقة بقيمة الدين.

الفصل التمهيدي: الأوضاع العامة في الجزائر أواخر العهد العثماني

- ✓ المبحث الأول: الأوضاع السياسية
- ✓ المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية.
- ✓ المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية

المبحث الأول: الأوضاع السياسية

لقد عرفت الجزائر عدة أحداث وتطورات في هذه المرحلة من الربع الأخير من القرن 18 والثلث الأول من القرن 19م عل المستوى الداخلي والخارجي، خاصة وان الجزائر تعتبر من القوى الصانعة لأحداث الحوض الغربي للبحر المتوسط، ومن هنا رأينا ضرورة الإلمام بالخطوط الرئيسية لهذه الفترة: بالتعرض للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

1. الأوضاع السياسية في الجزائر.

1.1. الداخلية:

لقد استكملت الجزائر استقلالها سنة 1792م عندما استرجعت مدينة وهران من الاسبانيين بعد صراع دام حوالي 03 قرون، حيث أن الأوضاع السياسية التي كانت تعيشها الجزائر العثمانية بدراسة وضعها الدولي الخاص ونظامها الحكومي، فمن ناحية الوضع الدولي للإيالة الجزائرية نجده متجاوبا مع سياسة الأتراك العامة اتجاه البلدين التي انطوت تحت حكمهم، والتي تتصف بعدم التدخل في الحياة الخاصة لهذه الأقطار مما يجعل الحكم التركي ظاهريا أكثر منه حقيقيا لاسيما في المناطق النائية فالجزائر لم تشذ عن هذه القاعدة، فلقد كانت تقع في أقصى الإمبراطورية العثمانية التي كانت تزداد ضعفا مع مرور الزمن، وأمام هذه الوضع أصبحت الجزائر شبه جمهورية عسكرية لا يربطها بالدولة العثمانية سوى رباط ديني ووازع أدبي[1]، فنظام الحكم الذي كان سائدا في الإيالة آنذاك، هناك من يقول عنه بأن الجزائر كانت جمهورية عسكرية يعين رئيسها بواسطة الانتخابات، ويذكر آخرون أنها كانت مملكة والواقع أنها لم تكن هذه ولا تلك، وإنما كانت

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، (1800-1830)، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص ص 21، 23.

تحكم بنظام من نوع خاص، لم يعرف في أي بلد آخر وأهم مميزاته أنه كان يجمع بين الصبغة المدنية والعسكرية[1] .

بحيث ينتخب رئيسها مدى الحياة وهو بشكل مصغر يشبه النظام الذي قام في الإمبراطورية الرومانية بعد وفاة (كمودس commodus)، وهذا النظام الحكومي يقوم على رئيس يتمتع بالسيادة ويحمل لقب الداي، وعلى الديوان (أو المجلس الأعلى) يشتمل على عدد غير محدد من الأعضاء الذي هم ضباط قدماء[2].

والجدير بالذكر أنه كلما تم تعيين حاكم جديد، صحبه تغيير شامل في سلك الوزراء والبايات والموظفين الكبار، إذ يقوم الحاكم الجديد بتعيين العناصر التي وقفت إلى جانبه أثناء الانقلاب، وقد تأثرت الإدارة المحلية بما كان يجري على مستوى الإدارة المركزية[3].

بالإضافة إلى أن الداي كان عبارة عن منفذ أمين، مهمته تطبيق القوانين المدنية والعسكرية وتنظيم الجيوش، كما أنه كان يشرف على المالية وعلى التنظيمات الإدارية، بالإضافة إلى انه كان يعين الوزراء وغيرهم من رجال حاشيته والحفاظ على الأمن في الداخل والخارج[4].

يعتمد الداي على موظفين منهم:

- خزناجي: المكلف بالمالية.
- وكيل الخرج: وهو بحكم مراقبته الأسطول البحري يتولى أهم قوة خارجية للدولة[5].

---

[1] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، 1792-1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د ط، ص19.

[2] وليام شالر، مذكرات وليام شالر، قنصل أمريكا بالجزائر (1816-1824)، تعر، تع، تق، إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص42.

[3] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره، 1800-1830م، ط1، 2011، دار الكتاب العربي، 2011، ص29.

[4] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص20 .

[5] أندري بريتان، الجزائريين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، د م ج، الجزائر، 1984، ص 131.

- بيت المالجي: الذي يسهر على تسيير الأموال والعقود والمواريث[1].
- آغا العرب: قائد فرق الانكشارية والصباحية المعسكرة خارج مدينة الجزائر، مما خوله مراقبة إقليم دار السلطان والسهر على توطيد الأمن والهدوء.
- خوجة الخيل: يدير أملاك البايلك ويشرف على مواشي الدولة والتي تتم مصادرتها من الأهالي، ويسهر على تجنيد الفرسان ويقود في بعض المناسبات الفرق العسكرية لتأديب الثائرين[2].

وقد قسمت البلاد في عهد الدايات إلى أربع ولايات وهي كالتالي:

أولا: دار السلطان حيث تخضع مباشرة لحكم الداي (لرؤساء السلطة التركية) وتنقسم إلى أوطان يحكمها قواد تحت إشراف أغا العرب قائد الجيش.

ثانيا: بايلك الشرق مركزه قسنطينة وقد حكم الأتراك اغلب نواحيه الجبلية والصحراوية عن طريق الرؤساء المحليين، أما الأراضي السهلية المجاورة لقسنطينة والغنية بفحلاتها فقد وضعت تحت تصرف البايلك مباشرة.

ثالثا: بايلك الغرب عاصمته الأولى مازونة ثم معسكر ثم استقروا بوهران واتخذ السلطة التركية به صبغة حربية نظرا لتوتر العلاقات بين الأتراك والمغاربة وانتفاضة الثورات الدرقاوية، بالإضافة إلى بقاء الإسبان بوهران حتى سنة 1792.

رابعا: بايلك التيطري مركزه المدية[3]ويعتبر من أصغر البايلكات وأفقرها وأكثرها ارتباطا بالسلطة المركزية[4].

---

[1] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص104.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 26.

[3] ويرجع هذا التقسيم الى عهد حسن باشا بن خير الدين (1544–1552) ويقي هذا التقسيم في الجزائر الى غاية نهاية الحكم العثماني سنة 1830م. للمزيد (ينظر) محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح، تق، محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص36.

[4] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص29.

وبخصوص مشاركة الجزائريين في الديوان فإن مشاركتهم كانت محدودة، والسبب في ذلك أن المواطنين رفضوا ذلك حتى لا يكونوا مسئولين أمام الحكومة[1].

فقد شهد الوضع السياسي الداخلي خلال هذه الفترة عدم استقرار خاصة الوضع القائم بين السلطة والسكان، حيث إنتشر السخط في أوساط السكان وذلك بسبب الضرائب التي أنهكت كاهلهم فصاروا يلجئون إلى الثورات، مما لا شك أنها أثرت على البلاد وتعطيل النمو الاقتصادي في جميع الميادين[2].

1. **ثورة ابن الأحرش:** بدأ ابن الأحرش يشتهر بعد عودته من الحجاز حيث شارك في مقاومة في رد العدوان الفرنسي (1798-1801)، وقد أكتسب في مقاومته هذه الشهرة لما أبداه من شجاعة، وعند عودته نزل في تونس والتقى بحاكمها حمودة باشا باي تونس قبل أن يبدأ نشاطه في الشرق الجزائري، حاول استغلال طموحه وشجاعته ووعده بالعون والمساعدة وعندما رجع إلى الجزائر بدأ إبن الأحرش نشاطه في الشمال القسنطيني، الأمر الذي اقلق السلطة آنذاك، فقامت السلطة بتعيين عثمان باي قسنطينة للقضاء عليه، لكنه في ذلك انتهت بمقتل عثمان بن محمد باي قسنطينة[3]. وبعدها تمكن الحاج علي من الإتحاد مع الباي عبد الله مع وضع حد نهائي لثورة ابن الأحرش بالشرق الجزائري فقرر الانسحاب من الشرق الجزائري إلى جانب الشريف الدرقاوي سنة 1221هـ - 1807م ومن أسباب فشله هو عدم تمكن الطريقة الدرقاوية من إيجاد أنصارها بالشرق الجزائري، لذلك بعض العشائر والقبائل القوية كانت تدين

---

[1] حمدان بن عثمان خوجةالمرآة، تق، تع، تح، د.محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص24.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص245

[3] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في عهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص329.

بالولاء للبايلك مقابل الامتيازات التي كانوا يحصلون عليها، كما أن معظم سكان الأرياف بايلك الشرق كانوا ينتمون إلى الطريقة الرحمانية المهادنة للحكام الأتراك.[1]

2. الأوضاع في القرن 17م.

وفي أواخر القرن 17م عرف فيها الحكام الأتراك كيف يكسبون ود وتأييد رجال الدين وشيوخ الزوايا، وساعدهم في ذلك طبيعة النزاع الإسباني العثماني اتخذ صبغة وتخوف المسلمين من تمكن الإسبان من توسيع نفوذهم فبدأ الحكام الأتراك يتحلون بأنصارهم إلى داخل البلاد لإيجاد مصادر داخل القارة من خلال فرض الضرائب على السكان بعدما قلت مغانم الجهاد البحري[2]. هذه الضرائب التي فرضت على السكان أحدثت نوع من التوتر والصراع بين رجال الدين والحكام إلى درجة إعلان الثورات على العثمانيين منها ثورة الدرقاوية ببايلك الغرب (1805-1816)، حيث ظهر أبن الشريف، وكانت العرب في أمر القيام على الترك وأدعى أنه صاحب الوقت، وسارت إليه القبائل فوقع القتال بينهم وبين الأتراك العثمانيين[3].

كما أنتهج نظام الحكم سياسة تفتيت التجمعات القبلية الكبرى، وتشجيع الحكام الأتراك على التنافس القبلي والصراع العشائري المعتمد على مبدأ الصف وروح العصبية والعداء في كثير من الجهات، وذلك من أجل ترك الكلمة الأولى والأخيرة لممثلي البايلك[4].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص330.

[2] تيدنا أنموذجا، مذكرات تيدنا، تر، أحميدة عميراوي، دار الهدى الجزائر، ص60.

[3] أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار، نقيب أشراف مدينة الجزائر، تح، أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص84.

[4] ناصر الدين سعيدوني. المهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية، للكتاب، الجزائر، 1984، ص40.

3. الخارجية:

أ. مع الدولة العثمانية (الـــباب العـالي)

كانت الجزائر توجه هدية إلى الباب العالي مرة في كل ثلاث (03) سنوات، وهذا ما ذكره (وليام شالر) قنصل أمريكا في الجزائر على أن توجه هذه الهدية إلى القسطنطينية مع سفير وعلى متن سفينة حربية أجنبية، كانت الجزائر قوة عظمى بحيث أنها تعتبر هذه البعثة ذات أهمية شرفية ولا يكلف بالقيام بها إلا الحكومة التي تتمتع بخطوة كبيرة لديها وتعتبر هذه الهدية عظيمة القيمة، بحيث تبليغ ما لا يقل عن 500.000 دولارا.

فيما عدا هذه الهدية أن الجزائر لا تعترف بسلطان الدولة العثمانية، وفي مقابل هذه الهدية جرى التقليد على أن يرسل الباب العالي سفينة تحمل شحنة من الذخيرة الحربية إلى الداي وأدناله بأن يجند الجنود في البلاد الخاضعة لسلطانه وعندما يستمر الأسطول أو سفينة حربية في ميناء لمدة ثلاثة (03) أيام أرسلت السلطات إليها هدية، وهي عبارة عن عجول، دجاج، خبر، فواكه،خضر.

ب. مع دول المغرب العربي.

ومن المظاهر الخارجية للحكومة الجزائرية أنها كانت تتسم بالبساطة والنبل المؤثر تبين بوضوح إدعاءاتها[1].

هناك عوامل خارجية أثرت بشكل بالغ في الأوضاع السياسية وتتمثل في الحروب التي كانت تخوضها الجزائر ضد تونس والمغرب الأقصى وقد كان نتيجة الصراع التقليدي الذي عرفته دول المغرب العربي، حيث أن العامل المحرك لهذا الصراع هو

[1] وليام شالر، المصدر السابق. ص ص 44 ، 65 ، 66.

قضية الحدود قبل مجيء العثمانيين، وكانت العلاقات غير مستقرة بينهم، ولكن بمجرد أ، دخل العثمانيون الجزائر رسموا الحدود النهائية للجزائر وجارتيها[1].

أ. مع الدول الأوربية:

ومن الصحيح أن حملة اسبانيا البائسة وعجر البرتغال وإهمالها في حرب دامت عدة أعوام ضد الجزائر قد سبغت عليها طابعا من الهيبة والوقار الذي لم يكن يقوم على هذا الأساس.

أما سياسة بريطانيا اتجاه الجزائر فقد كانت تستهدف نفس الأهداف التي تسعى لتحقيقها فرنسا، ولو أنها تلجأ إلى وسائل غير الوسائل التي يستعملها خصمها فمتى كان السلم يسود في أوروبا، وإذا كانت بريطانيا تنتهج سياسة اتجاه الجزائر لا تتسم بنفس المثابرة والمواظبة التي تتسم بها السياسة الفرنسية وتستهدف نفس الأهداف التي تسعى لتحقيقها عزيمتها[2].

فإن الإيالة تعتبر مستقلة عن الدولة العثمانية فكانت تعلن الحرب على من تشاء وتسالم من تشاء فإن حكومة اسطنبول لا تمارس أي تسلط على حكام الجزائر[3].

استغلت الجزائر موقعها في الحوض البحر الغربي للمتوسط حيث كانت علاقتها مع الدول الأوروبية الصغيرة كانت مختلفة نوعا ما، ومن هذه الدول السويد الدانمرك وسردينيا ونابولي، كانت هذه الدول تدفع الجزية للجزائر حتى لا تقع معها في حرب أو تتعهد بحماية السفن الجزائرية في موانئها لكي تقوم بأعمالها التجارية البحرية[4]، أما مجموعة أخرى من الدول الأوروبية مثل اسبانيا والبرتغال وهولندا، فهذه الدول في أغلب الأحيان كانت تدفع الجزية ولكنها أحيانا تدخل معها في حرب بطريقة فردية كما فعلت إسبانيا

[1] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر، المرجع السابق، ص39.

[2] وليام شالر، المصدر السابق، ص ص 128. 134.

[3] العربي الزبيري، المرجع سابق، ص37.

[4] أبو القاسم سعد الله، أبحاث واراء في تاريخ الجزائر، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص252.

والبرتغال، أو التحالف بطريقة مع بعض دول أخرى كما فعلت هولندا حين دخلت في الحرب ضد الجزائر بالتحالف مع بريطانيا حيث تم قصف الجزائر من طرف الأسطولين الهولندي والانجليزي في سنة 1816م[1]، فكانت العلاقة بين بريطانيا والجزائر تعتبر أكثر تعقيدا، لان كلا الدولتين لها نفس القوى البحرية، وكانت بريطانيا تنتهج نفس السياسة اتجاه الجزائر من اجل الحصول على مكانة لدى الجزائر مثل فرنسا.[2]

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية.

تحدث محمد العربي الزبيري على أهم مميزات اقتصاد الجزائر العثمانية من خلال التعرض للنشاطات الاقتصادية الرئيسية من **زراعة، صناعة وتجارة.**

1. الفلاحة:

كانت الجزائر في تلك الفترة بلدا فلاحيا بالدرجة الأولى مناخها جميل أرضها طيبة توجد بها مراعي شاسعة، وسهول فسيحة تكثر فيها **(منتوجات أمريكا والهند بالإضافة إلى ما ينبت في أراضي أوروبا كما أنها تنتج كميات هائلة من القمح والشعير والصوف والجلود والشموع، أما مراعيها فتزجر بأنواع الحيوانات المختلفة مثل: الأبقار، الأغنام، الماعز، البغال، الحمير الممتازة)**، وتذكر المصادر أن سهول متيجة تعتبر من أجمل الأراضي وأوسعها في العالم، وذلك نظرا لمناخها وخصوبتها وموقعها، وهي تمتد على مساحة قدرها بالتقريب **330 ميلا مربع**[3]، فالزراعة كانت المورد الرئيسي الذي يؤمن معيشة غالبية السكان.

وكان التعرف على خريطة الغطاء النباتي ضروريا كرسم صورة واضحة للإنتاج الزراعي في الفترة التي ندرسها، حيث نجد قسم هام من أراضي الجزائر الشمالية كان في الفترة التركية مغطى بالغابات وقد اندثر قسم كير من هذه الغابات في أوائل القرن التاسع

[1] وليام شالر، المصدر السابق، ص127.

[2] المصدر نفسه، ص134.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص57.

عشر نتيجة انتشار الحياة الرعوية والاستغلال المفرط، فمنطقة الهضاب العليا الشرقية أصبحت جرداء لا تدل على غاباتها المنقرضة سوى بعض المظاهر الجغرافية[1].

وقد كانت ملكيات الأراضي على أنواع:

أ. **ملكية خاصة:** هي قليلة ولا تكاد تكون موجودة إلا في ضواحي المدن يستأجر المالك فلاحا يدفع عنه ديونه.

ب. **ملكية المشاعة:** وهي أراضي العرش التي يستغلها كامل أفراد القبيلة الكل حسب طاقته والأسبقية تعطى للمعوزين حتى يتخلصوا من الفقر.

ج. **الأحباس وأملاك الدولة:** تشرف على تسييرها المصالح الإدارية لمساعدة قبائل المخزن، وفي بعض الأحيان تعطى هذه الأراضي للأفراد أو القبائل مقابل الولاء للحكام[2].

وقد سمح تنوع التضاريس بتنوع الغطاء النباتي ويمكن تقسيم التضاريس إلى 03 مناطق متباينة.

- **المنطقة الشمالية:** تنتشر فيها السهول الشاسعة نسبيا والضيقة المنحصرة بين الجبال وتتميز هذه الأخيرة بوفرة المياه وخصوبة التربة.
- **المنطقة الوسطى** (الهضاب العليا): تتميز أراضيها بالارتفاع النسبي وهي تقع بين سلسلتين جبليتين هماك **الأطلس التلي والصحراوي**، تعتبر منطقة رعوية بالدرجة الأولى، حيث تساهم بقسط كبير من إنتاج الحبوب.
- **المنطقة الجنوبية:** تعتبر من أكبر المناطق مساحة، أراضيها قاحلة، تغطيها الرمال إلا أنها تنتشر في واحات خضراء مزروعة بالنخيل، وقد ساعد هذا التنوع على وفرة كل أنواع المحاصيل الزراعية[3].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص30

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص59

[3] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص 56 ،57.

أما من حيث الإنتاج الفلاحي بالإيالة الجزائرية، اختصت كل منطقة بإنتاج نوع من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية في نواحي وهران، مجانة وقسنطينة، اشتهرت بإنتاج الحبوب التي كانت تمثل محصولا رئيسا معد للاستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي بينما ارتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالمناطق الجبلية بالقبائل وطراوة بالمدية وازدهرت البساتين بالمدن الرئيسية كوهران ومعسكر تلمسان والمدية ...

ويضاف إلى إنتاج البساتين بعض المزروعات النادرة مثل القطن بنواحي مستغانم والتبغ بالقرب من الجزائر وعنابة والأرز بسهول الشلف[1].

وقد شهدت الزراعة في الفترة الأخيرة من العهد العثماني عدة صعوبات، مما أدى إلى عرقلة نموها وتطورها ويمكن حصرها في النقاط التالية:

- **السياسة الضريبية:** انخفضت موارد البلاد الواردة من القطاعات الاقتصادية الأخرى مما أدى إلى ارتفاع قيمة الضرائب التي فرضتها الدولة على الفلاحين.
- **الثورات وحركات التمرد الداخلية:** شهدت الجزائر في مطلع القرن التاسع عشر ثورات وحركات التمرد الداخلية ألحقت أضرار بالغة بالراضي الزراعية.
- **الكوارث الطبيعية:** أدت الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها البلاد في الفترة الأخيرة من العهد العثماني إلى تدهور القطاع الزراعي تمثلت سلسلة الزلازل تسببت في خسائر مادية وبشرية منها زلزال مدينة وهران 1790م.ومدينة الجزائر 1818م[2].

2. الصناعة:

المقصود بها الصناعة التقليدية التي تتمثل في الحرف الممارسة في مختلف مدن الإيالة .وقد كان أصحابها ينظمون في هيئات تتولى كل واحدة صناعة نوع محدد من الأدوات والملابس التي يحتاجها السكان في حياتهم اليومية.

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ... ،المرجع السابق ،ص ص 31، 32.

[2] ارزقي شويتام، المرجع السابق ،ص ص 60، 62.

ومن أشهر الصناعات في الجزائر نسيج الزرابي والأقمشة في تلمسان وقسنطينة، وفي العاصمة تطرز الملابس [1].

ومن أهم الصناعات الجزائرية أيضا نجد صناعة الحرير والصوف والجلود المدبوغة،وتبلغ قيمة المستوردات من مادة الحرير الخام التي تأتي من سوريا 80الف دولار سنويا.[2]

بالإضافة إلى هذه الصناعات التي مارسها المجتمع الجزائري نجد صناعات أخرى معروفة ،كصناعة الفخار والحدادة والأسلحة والبارود والأدوات الزراعة وبناء السفن ،وقد تعرضت الصناعة في الجزائر إلى نفس العراقيل التي تعرضت لها الزراعة ،كما كانت الصناعة تعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني بشكل أساسي، والتدهور الذي أصاب القطاع الزراعي انعكس مباشرة على القطاع الصناعي وعندما قل الإنتاج ارتفعت أسعار المواد الخام وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المصنوعات بسبب قلة الإنتاج ،وهذا بالإضافة إلى الضرائب الناهضة التي كان يدفعها الصناع على مصنوعاتهم ومن أهم العوامل التي أضعفت أيضا الصناعة استيراد المصنوعات الأجنبية التي تنافس مثيلتها المحلية.[3]

وقد كان لحركة التبادل التجاري على الصعيدين الداخلي والخارجي، تأثير مباشر على الأوضاع المالية والاقتصادية الإيالة الجزائرية[4].

3. **التجارة:**

يتوزع النشاط التجاري للجزائر في العهد العثماني على مستوى المدن الكبرى والأسواق الأسبوعية والموسمية ومن أهم المراكز التجارية مدن الجزائر وقسنطينة ووهران بعد تحريرها من الإسبان سنة 1792م،كانت تتركز الأسواق التجارية في الجزائر في

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ،ص61.

[2] وليام شالر، المصدر السابق، ،ص93.

[3] ارزقي شويتام، المرجع السابق، ،ص63.

[4] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص35.

شارعين رئيسيين احدهما يمتد من باب عزوز إلى باب الوادي والأخر يتمركز وسط المدينة وينحدر نحو المرسى ،فالشارع الأول يوجد فيه كل من سوق الكتان وسوق الزيت والشمع والفحم والحديد، فقد ارتبطت التجارة في مدينة قسنطينة تجارتها بقوافل تونس والصحراء.فكانت تستورد الأقمشة الحريرية والخيوط المذهبة والأدوية من أقطار المشرق عن طريق تونس وفي المقابل تقوم بتصدير البرانيس والجلود والحياك والمواشي وريش النعام.[1]

بالإضافة إلى أن التجارة في الجزائر تتميز ينوعان :داخلية وخارجية ،حيث تتم التجارة الداخلية في الأسواق المحلية أو الجهوية وفي الحوانيت والمعارض السنوية وتتناول كل ما يحتاج إليه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية أو مستوردة.

أما التجارة الخارجية فتتم مع أوربا عن طريق الموانئ وبواسطة الأجانب وعدد قليل من الجزائريين ومع إفريقيا عن طريق القوافل بواسطة الأهالي وحدهم.[2]

فالتنوع في الإنتاج الزراعي والصناعي أدى إلى ازدهار النشاط التجاري داخليا وخارجيا، حيث أصبحت المدن الجزائرية مراكز تجارية هامة،يقصدها الأهالي من مختلف القرى لشراء حاجاتهم الضرورية، وبيع إنتاجهم الزراعي والصناعي، وكانت المدن مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأرياف باعتبارها مصدر لتموينها بالمواد الغذائية وكانت تأتي من المناطق المجاورة لها، فقد ساعدت هذه الحركة على خلق نوع من التكامل بين المدن و الأرياف لتتم بينهم المبادلات التجارية[3].

[1] ناصر الدين سعيدوني والمهدى بوعبدلي، المرجع السابق ص ص 71، 72.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص64.

[3] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص64.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية

إن البنيات الاجتماعية في الجزائر لا تختلف اختلافا كبيرا من منطقة لأخرى بل إنها تكاد تكون واحدة بالنسبة لجميع السكان سواء في الشرق أو في الغرب في الشمال أوفي الجنوب فان قانون الإدارة هو الخلية الحية التي تساهم في تكوين الجماعات وتوسيعها فالوحدة الاجتماعية تأتي بعد الأسرة مباشرة فهي الدشرة (العرش في بعض الجهات) وكانت بعض القبائل تحضى بأنواع من الامتيازات الإدارية كالإعفاء من الضرائب بالنسبة لقبائل المخزن ولكن كل هذه الامتيازات لم تكن أبدية[1].

بالإضافة إلى سكان المدن كانوا ينقسمون إلى مجموعات طائفية وحرفية تحتل أعلى اجتماعي، وبعدها الأقلية التركية تليها جماعة الكراغلة ثم طبقة الحضر، بما فيها الأندلسيين والأشراف ثم تأتي جماعة البرانية والدخلاء التي تضم الوافدين إلى المدن.

فسكان الأرياف كانوا ينقسمون بدورهم إلى متعاملين مع السلطة الحاكمة وهم عشائر المخزن (قبائل الرعية) الخاضعين لرجال البايلك أو الممتنعين عن نفوذ البايلك هم بقية السكان القاطنين في المناطق الجبلية أو النائية من الإيالة الجزائرية[2].

1. سكان المدن:

من أهم المدن الجزائرية في أواخر العهد العثماني مدينة الجزائر، قسنطينة وهران، عنابة، مازونة ...الخ،

بحث تقطن في هذه المدن طوائف تختلف من مدينة إلى أخرى لكن بعض الطوائف نجدها في اغلب المدن فطائفة الخضر نجدها في كل المدن وكذلك البرانيين كما يسمون في مدينة الجزائر كما نجد الكراغلة واليهود يتوزعون في اغلب المدن[3].

---

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 45، 46.

[2] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 87.

[3] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514م – 1830)، ط 2012، دار هومة، الجزائر، ص 355.

- **الأقلية التركية:** تشكل اغلبها من الجنود الأتراك الانكشارية الذين كانوا يستقرون في الحصون والثكنات بمدينة الجزائر، أو يتوزعون على حاميات المدن[1]، وهذا ما تعرض إليه (هايدو) في أواخر القرن السادس ميلادي لسكان مدينة الجزائر من أتراك قسمهم إلى صنفين صنف الأتراك الأصليين الذين يأتون إلى الجزائر من الإمبراطورية العثمانية بحثا عن الثروة الخاصة في ميدان القرصنة، والصنف الثاني هو أتراك العقيدة وهم المسيحيون المرتدون عن دينهم الذين اعتنقوا الإسلام وهم الذين يعرفون باسم الأعلاج وهم أكبر عدد من الأتراك الأصليين[2].
- **الكراغلة:** الكراغلة هم من أبناء الأتراك من أمهات جزائريات وأب تركي فهم أقرب إلى الأهالي إذن من قرب الأتراك إليهم، فمن الناحية العددية كانت الكراغلة تشكل عددا من الأتراك سواء في مدينة الجزائر أو باقي البلاد الجزائرية[3]، رغم اشتراك الكراغلة مع الأتراك في الأصل إلا أنهم ابعدوا عن المهام الكبرى خوف من سيطرتهم على شؤون البلاد، كما منع عليهم الانخراط في الديون أو الأوجاق، قام الكراغلة بتمرد على السلطة التركية سنة 1629م وعلى الرغم من حركات التمرد إلا أنهم احتفظوا ببعض الامتيازات مثل حق الانخراط في الانكشارية[4].
- **جماعة الحظر:** وهي التي تضم البلدية وتعني بهم العناصر الأولى التي ولدت في المدن وترعرعت فيها عبر المراحل التاريخية المتعاقبة، وكانت هذه الفئة تتكون أساسا من العرب والأمازيغ وبهجرة الوافدين إليها تزايد عددهم خاصة الأندلسيون في القرن السادس عشر نتيجة الاضطهاد إلى جانب العناصر الأخرى السودانيين الذين التحقوا

---

[1] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 42.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص 356.

[3] المرجع نفسه، ص ص 357، 358.

[4] بوشيبة ذهبية، اليهود والنصارى في الجزائر خلال ع ع على ضوء الوثائق العثمانية والمصادر العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، ص 195

بالمدن فهذا الرغم المنتوج من السكان ساعد على إنتعاش الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية[1].

- **البرانية:** كلمة البرانية تشير إلى الفئة الغريبة عن المدينة كلمة يصطلح عليها إداريا الأشخاص البرانيين المقيمين بالمدن الذين جاؤوا من مختلف مناطق البلاد، وهي مجموعات سكانية هاجرت إلى داخل البلاد ففرض عليهم الواقع الاجتماعي المزري وجلبها ازدهارا اقتصادي المدن على الهجرة منهم: البساكرة، الجيجليون، الاغواطيون، الميزابيون، قبائل والعبيد وغيرهم[2].
- **جماعة الزنزج:** هم من أصول افريقية يجلبون للعمل في منازل العائلات الغنية، وهم يدخلون ضمن الضرائب التي تقدمها بعض المناطق للسلطة العثمانية بالجزائر فالأغواطيون كانوا يدفعون الضريبة سبع زنوج للداي الجزائر حتي يتم السماح لهم شراء الحبوب من التل[3].
- **جماعة بني ميزاب:** يعيشون في منطقة تقع في الصحراء في جنوب الجزائر، الميزابيون هم قوم هادئون نشيطون في التجارة ومشهورين بالأمانة والنزاهة في الأعمال وبلدهم يتضح باستقلال تام عن حكومة الجزائر و الامتيازات التي يتمتعون بها وتجارتهم تضمنها معاهدة مكتوبة وقعتها حكومة الإيالة[4].
- **جماعة البساكرة (البسكريون):** يتكونون من أهالي مناطق الزيبان ووادي ريغ وسوف وتقرت، أوكل إليهم بعض المهن المتواضعة والإعمال الشاقة كإحضار المياه إلى

---

[1] جخدان بو عبد الله، المسألة الجزائرية في المؤتمرات الدولية ما بين 1815م – 1830م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015/2014، ص69.

[2] المرجع نفسه، ص 69.

[3] جخدان بو عبد الله، المرجع السابق، 70.

[4] وليام شالر، المصدر السابق، ص ص 110-112.

المنازل وتنظيف القنوات المجاري من الأوساخ، وحمل السلع والبضائع، يتولى شؤون جماعة البساكرة أمين عام[1].

- **جماعة القبائل:** تسمية مشتقة من كلمة عربية (قبيلة) هذه التسمية تنطبق على وضع القبائل السياسي تحمل أسماء عربية مثل: بني سنوس، وبني زواوة، وبني عباس، وإن سكان كل منطقة من هذه المناطق الجبلية يشكلون دولة أو جمهورية مستقلة عن غيرها من المناطق فحكومتهم عبارة عن مزيج من الديمقراطية والارستقراطية لا تتمتع بما ينبغي من السلطة[2].
- **جماعة الجيجليون:** كانت تربطهم علاقة مع الأتراك منذ استقرار (الإخوة بربروس) في مدينة الجزائر تمكن الكثير منهم من الحصول على الثروة وامتلاك المخابز والمنازل[3].
- **الأغواطيون:** وهم الذين ينتسبون إلى مدينة الأغواط، اشتغلوا أعمال متواضعة مثل: التنظيف ونقل البضائع وغيرها[4].
- **جماعة الدخلاء:** وتضم العناصر الأجنبية عن المجتمع الجزائري مثل التجار والقناصل ورجال البعثات الدينية والإرساليات البشرية وجماعات الأسرى والمسيحيين.[5]
- **الأوربيون:** وتضم التجار والقناصل الأوربيين الذين لهم وكلاء مبعوثين بالإضافة إلى القساوسة الذين كانوا مندوبين[6] قدر عددهم في نهاية القرن السادس عشر قدر عدد الأسرى المسيحيين بـ 25ألف ثم تناقص عددهم في السداسي الأول من القرن الثامن

---

[1] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 100.

[2] وليام شالر، المصدر السابق، ص114،113.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص101.

[4] المرجع نفسه، ص101.

[5] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 104.

[6] حنفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، د ط، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص 173.

عشر (18)م إلى عشرة آلاف (10آلاف، وفي أواخر العهد العثماني وعلى اثر حملة اللورد اكسموث 1816م قدر عددهم بـ1642 أسير[1].

- **اليهود:** شكل اليهود أحد العناصر البشرية المهمة بالمدن الكبرى ويعود أصولها إلى اليهود المحليين الذين استقروا بالبلاد الجزائرية في الفترة السابقة للاسلام، بالإضافة إلى اليهود الأندلسيين (السفارديم)* الذين قدموا مع منتصف القرن السابع عشر وقد اكتسبت الجالية اليهودية بالجزائر سلوكا يعبر عن الوعي بالتطورات العميقة التي هبت على العالم وعن ايلمسايرة المرنة للأحداث والقدرة الكبيرة على التأقلم معها، ومن نتائج هذه الحركة الديموغرافية والهجرات الجماعية اليهودية داخل التراب الجزائري أو من الخارج إلى الداخل أحدثت تحولات هيكلية في البنية الديموغرافية الثقافية والاجتماعية للجالية اليهودية بالجزائر وتغيرها تغيرا عميقا، فقد كان لها دور كبير في الجانب الاقتصادي هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.[2]

2. **سكان الأرياف:**

كانوا يشكلون أغلبية السكان إذ تتراوح نسبتهم بين 90 و 95 % من مجموع السكان وهم يتوزعون بالمناطق الجبلية والسهلية والصحراوية، كانوا يعتمدون في حياتهم على زراعة الأشجار المثمرة، وبينما سكان السهول يمارسون زراعة الحبوب وتربية الحيوانات أما سكان الصحراء فمنهم من كان يمارس زراعة النخيل في الواحات ومنهم من يتولى تربية المواشي.

فحسب معيار المكانة الاجتماعية وعلاقتهم بالسلطة الحاكمة يقسم سكان الأرياف إلى فئات **فئة قبائل المخزن، فئة قبائل الرعية**[3].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 104.

* وهم الذين هاجروا الى شبه الجزيرة الايبرية بعد فتح المسلمين، اللغة العربية ثم اعتبر اسبانيا أساسية لهم وتعرف لغتهم بإسم (اللادينوا)، ينظر: هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية، ج1، ط1، دار العلم، دمشق، ص39.

[2] فوزي سعد الله، يهود الجزائر المجهولون، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 133.

[3] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 82.

3. الصحة:

عرفت الإيالة الجزائرية أواخر القرن 18م تدهورا في الأحوال الصحية فقد كانت عائقا مما أثر سلبا على الوضع الديموغرافي ويعود ذلك بسبب الأمراض والأوبئة التي انتقلت أليها العدوى من خلال الدول التي كانت تتعامل معها كالمشرق العربي والسودان ومعها جنوب المغرب الأقصى وبعض دول أوروبا، ومن هذه الأمراض (الكوليرا، الجذري، الطاعون...إلخ) وكانت العدوى تنتقل خاصة عن طريق التجارة أو الحجاج أو الطلبة[1] فقد أحدثت خسائر وأثرت على السكان فالسلطات المحلية أصبحت عاجزة أمامه، لا تقوى على اتخاذ أية تدابير وقائية، بالإضافة إلى سوء الأحوال الصحية[2]، وحدوث الكوارث الطبيعية التي أدت بدورها إلى تناقص سكان وتضرر الاقتصاد وتمثلت هذه الكوارث في الزلازل والجفاف، الفيضانات، والجراد* وغيرها، ومن أهم الزلازل التي تعرضت لها سواحل الجزائر هو زلزال سنة 1716م والذي خرب مدينة بجاية والجزائر العاصمة، وزلزال نواحي الساحل ومتيجة عام 1825م، وزلزال وهران عام 1790م الذي ساعد على استرجاع المرسى الكبير وهران من الإسبان.[3]

---

[1] عبد الرحمان نواصر، مسألة الديون الجزائرية على فرنسا وانعكاساتها على علاقات البلدين في أواخر العهد العثماني، مذكرة شهادة الماجستير في تخصص تاريخ الحديث، محمد العلوم الإنسانية، المركز الجامعي بغرداية، 2010 – 2011، ص 30.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 49.

* الجراد: فإن ظهوره بكثره بعد داك يكون شبه مؤكد واجتياحه للحقول أمر لا يمكن تجنبه، كما ان انتشار المجاعة وحلول الوباء بعده وقد اصابت مدينه الجزائر موجات جراد لسنوات 1798–1804م، وكذلك إجتاح مدينة قسنطينة سنة 1804م، ينظر: محمد الزين، نظرة على الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية في أواخر عهد الدايات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع17، 2012م، ص 131، ينظر أيصا: صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974م، ص 51.

[3] ناصر الدين سعيدوني، ومهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 89.

الفصل الأول: العلاقات الفرنسية الجزائرية.

- ✓ المبحث الأول: العلاقات السياسية والدبلوماسية
- ✓ البحث الثاني: العلاقات التجارية.

كان القرن السادس عشر معلما تاريخيا مهما في تاريخ الإمبراطورية العثمانية وتوابعها، خاصة الجزائر والتي كانت عاملا رئيسيا في توسع الإمبراطورية العثمانية في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مما دفع الدول الأوروبية لتغيير سياستها إلى الاستفادة من امتيازات تمنحها الإمبراطورية العثمانية.

كانت الجزائر من المناطق العثمانية التي دمرها الامتياز الفرنسي حيث كانت من أقرب المناطق العثمانية إلى الأراضي الفرنسية لذلك كافح الفرنسيون لكسب مواطئ قدم في الجزائر من خلال علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع حكام الولاية الجديدة.

المبحث الأول: العلاقات السياسية والدبلوماسية.

1. بداية العلاقات بين الجزائر وفرنسا (1671 – 1830).

بدأت العلاقة بين الحكومة الجزائرية بالدولة الفرنسية منذ الثلث الأول من القرن العاشر الهجري _ السادس عشر ميلادي، عندما تم انعقاد معاهدة الصداقة بين الحكومتين وخلص إلى أن ملك فرنسا **فرنسوا الأول** كان في اسبانيا طلب جيش الملك استنجاد خير الدين حيث أغار جيش **شارلكان** ملك الإسبان على ارض فرنسا 932هـ/1526م فاتخذه حاكم الجزائر هذا وأعانه على رد الفعل الطبيعي لأعدائه على بلاده[1]، بحيث كانت العلاقات الجزائرية الأوروبية أكثر تعقيدا إلى حد كبير، وبالرغم من أن إيالة الباب العالي كانت موضوع مراسلات ضخمة لم تغيير الجزائر عن المتابعة السياسية الخارجية المستقلة فالتمثيل الأوروبي في الجزائر كان يقوم به القناصل وأول ممثل أوروبي تم اعتماده كان القنصل الفرنسي[2].

وعندما تولى خير الدين باشا حكومة الجزائر تحمس إلى فكرة التحالف العثماني الفرنسي، وهذا التحالف كان السبيل الممهد أمام فرنسا لكي تحصل على بعض الامتيازات التجارية منذ القرن السادس عشر، وهذا ما يلاحظ أن مركز فرنسا قد بدأ يتصاعد بتدرج في النصف الثاني من هذا القرن حتى أصبحت من الدول الأوروبية الكبرى الواقعة على البحر البيض المتوسط، وهذا ما تطلعت إليه فرنسا قبل غيرها إلى إنشاء قنصلية لها في الجزائر سنة 1564م فقد عارض البيلربك وأيده التجار الفرنسيون في ذلك الموقف، لان مفهوم القنصل كان يستغل التاجر مركزه لمصلحته الخاصة وهذا ما أخر تأسيس القنصلية

[1] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الأمة، الجزائر، د ط، 2014، ص 342

[2] وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر تعريب وتقديم عبد القادر زيايدية، دار القصبة للنشر، الجزائر، د ط، 2006، ص 166

حتى سنة 1580م وقد كان صيد الأصداف من ساحل الجزائر أهم مظهر من مظاهر تلك العلاقات التجارية[1].

فإن كان المؤرخ الفرنسي **دوفول (DEVOULE)** يقول عن نشأة العلاقات بين الجزائر وفرنسا: << **لقد كانت لمرسيليا منذ القرن الثالث عشر ميلادي** >> علاقات تجارية للسواحل المغاربية المتنافسة في ذلك مع الجنويين le génois والبيشيين le pisans والقطلونيين le gatalans وبعدها أخذت العلاقات الجزائرية الفرنسية شكلا جديدا، إذ تطورت كثيرا وذلك إثر مبادرة من طرف فرنسا التي كانت حريصة على اكتساب ود الجزائر ابتداء من سنة 1534م[2]، وبعد تحسن العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا، هذه الأخيرة ساعدت على صفاء الجو في العلاقات السياسية التي اتصفت بأنها كانت طيبة على العموم بالمقارنة مع دول الأوروبية الأخرى[3]، وهذا ما أدى إلى تطور السياسة الدبلوماسية الجزائرية إلى مبدأ آخر يتمثل في الفصل العلاقات التجارية والاقتصادية والعلاقات السياسية العامة[4].

اعتمدت الجزائر في علاقاتها مع الدول الأوروبية على مبادئ عامة والتي تشكلت منها مبادئ الدستور العام لشخصية الجزائر الخارجية:

- عدم التنازل عن حقوق السيادة والتمسك بمبدأ إحترام شخصيه الدولة.
- مراعاة أسس الصداقة في التعامل مع السفراء وتكريس مبدأ السيادة الوطنية في التعامل مع الأطراف الأوروبية.
- تبني الحياد في الصراعات الأوروبية.

---

[1] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس، المغرب، الاقصى، ط6، مكتبة أنجلو المصرية، 1993، ص ص 40،41.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830، ج2، دار الأمة، الجزائر، ط2، 2007، ص ص 08، 09.

[3] محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791/1830م، ط1، مطبعة الدحلب حسين داي، الجزائر، ص 12

[4] أحمد سليماني، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، د ط، 1993، ص 78.

- الوفاء والالتزام بنص الاتفاقيات مهما تغيرت الظروف الخاصة، منه ما تعلق بأمر السفن وشروط رسوها بالموانئ.

وهذا ما جعل الجزائر الحديثة إن تكون واضحة في طرق تعاملها مع الدول المسيحية، وباعتبارها قوة بحرية وقرب موقعها من العالم المسيحي وجدت نفسها مجبرة على تقوية أسطولها البحري للدفاع أو تكريس الدبلوماسية كعامل لتحقيق السلام[1].

وانطلاقا من هذه المبادئ، بينت العلاقات بينت البلدين بشكل عام بأنها كانت طيبة ومنحت لفرنسا مؤسسات تجارية في عنابة والقل تسمح لها بصيد المرجان بسواحلها وتصدير الحبوب إلى أوروبا.[2] فقد أصبح الوضع السياسي أن كل طرف عني عن الآخر، وفي خضم هذا الجو نشبت الكثير من الخلافات بين الجزائر وفرنسا والتي تسببت في أزمة خطيرة أدت إلى القطيعة دامت ربع قرن، ومرد هذه الأزمة حادثتان هما: حادثة حصن فرنسا، حادثة **سيمون دونصا***، التي كانت بمثابة الفتيلة التي أضرمت نار الحرب بعد ما كان الجو السياسي مهيئا لها.[3]

- ✓ **حادثة حصن فرنسا:** ذهب جل المؤرخين الغربيين إلى أن الدافع الأساسي في ذلك وهو تذرع الجزائريين بالمجاعة التي أصابت البلاد، غير أن المتفحص لهذه الأحداث يلاحظ أن جوهر الأزمة سببها واضح وهو عدم احترام الشركة الفرنسية للاتفاقيات التي تنص على أن نشاطها يقتصر على صيد المرجان.[4]

---

[1] عطلي محمد الأمين، نشاط البحرية في القرن السابع عشر وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي، غرداية، 2011 / 2012م، ص ص 120، 121.

[2] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،ط3، ص 13.

***سيمون دونصا:** بحار فلامنكي، تجنس بالجنسية الفرنسية، دخل مدينة الجزائر حوالي 1606م حيث تعاطي نشاط القرصنة وسرعة فائقة حقق انتصارات باهرة فاقت غنائمه حوالي أربعين مركبا. (للمزيد ينظر: : عائشة غطاس، ص40)

[3] عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 17(1619م – 1694)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث، جامعة الجزائر، 1984م – 1985م، ص35.

[4] عاشة غطاس، المرجع السابق، ص 35.

- ✓ **حادثة سيمون دونصا:** لم يكن حادث تحطيم الحصن الحادث الوحيد الذي ادى الى تأزم العلاقات بين الطرفين، بل جاءت حادثة «سيمون دونصا» لتزيد من حدة هذه الخلافات.[1]
- ✓ **بالإضافة الى معاهدة 1619 م:** وهي أول معاهدة سياسية في تاريخ العلاقات بين البلدين حيث أصبحت فرنسا تتعامل مع الجزائر مباشرة بعدما فشلت الوساطة العثمانية.[2]

وقبل توقيعهم لهذه المعاهدة تم إرسال وفد جزائري إلى مارسيليا برئاسة سنان أغا، وقد تم الاتفاق فيها لإقرار السلم الثابت بتاريخ 21 مارس 1619 م، وقد تم إلغاء هذه المعاهدة بسبب حادثة مذبحة مرسيليا،[3] وقد تم أيضا إبرام معاهدة سانسون نابوللون في 17 سبتمبر 1628 م بين الجزائر وفرنسا نصت على ما يلي:

أولا: إعادة فتح الباستيون الفرنسي.

ثانيا: إنشاء مركز تجاري دائم في عنابة.

ثالثا: حق البواخر الفرنسية في الرسو في أي ميناء جزائري متى داهمتها الأخطار.[4]

وقد منحت الجزائر لفرنسا الحق في استغلال الباستيون سنه 1640 م من أجل تأمين التجارة الفرنسية وحمايتها في حصن الباستيون*.[5]

---

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص40.

[2] جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790م – 1830م، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، ط ج، 2005، ص45.

[3] GRMMANT (h.H DE), histoire d' alger sons la domination turqe (1515/1830) e leronx, paris, 1887, p141.

[4] محمد صالح العنتري، فريدة منسية في حالة دخول الترك بلد قسنطينة وإستلائهم على أوطانهم، تح، يحي بوعزيز، عالم المعرفة، الجزائر، دط، 2009، ص35

[5] جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية، المرجع السابق، ص57.

*حصن الباستيون: هو عبارة عن حصن ضخم مربع الشكل على ساحل البحر، يتكون من ساحة وحديقة وكنيسة ومقبرة ومنازل للضباط ومخازن البضائع، (للمزيد ينظر: يحي بوعزيز ، في تاريخ الجزائر، ج2، د م ح، الجزائر، ط2، 2009، ص 83.

وفي سنة 1793/1740م كانت الشركة الملكية الإفريقية تشرف على استغلال الامتيازات الإفريقية وفي هذه الفترة حسنت التجارة الفرنسية بالجزائر، وهذا ما سمحت لسفنهم بالتمون من جميع الموانئ وأمر البحرية الجزائرية باحترام الراية الفرنسية، وقامت بإلغاء غرفة التجارة بمرسيليا وهنا حلت الشركة الملكية الإفريقية وعوضت بوكالة إفريقية[1]

في 07 فيفري 1794 اذ كان اختفاء الشركة الملكية الإفريقية مصدر خلاف بين المؤرخين كما ذكرنا، فقد ظهرت المؤسسة في عالم الوجود كعقد تدريجي واحد، ولا يكتنف ميلادها أي شيء (أي غموض) لأنها تشكلت بقرار من لجنة السلامة العامة التي كان تنظيمها النهائي بقرار آخر بتاريخ 11 مارس 1794 م، الجدير بالذكر أن هذه الوكالة الجديدة لم تغير هيكل الشركة القديمة، لكنها احتفظت بكل شيء، حتى الوكيل المسؤول عن العمليات التجارية مع المنطقة الشرقية من الجزائر.[2]

اذ كانت هذه الغرفة هي الوكالة الفرنسية الوحيدة المسموح لها من قبل الدايات بإصدار رخص المواطنين الفرنسيين في الجزائر.[3]

والجدير بالذكر ان علاقة الجزائر بفرنسا تمنح الشركة كل هذه الامتيازات، حرص **لويس السادس عشر*** الذي تولى العرش الفرنسي عام 1774 ميلادي على ان تسود الطبيعة السلمية والصادقة لعلاقات الجزائر مع فرنسا لإبلاغه بميلاد احد أمراء في عائلته الحاكمة، الذي كان يأمل في ان يكون الحلفاء والأصدقاء يشاركونه الفرحة، يعتبر الداي أيضا احدهم.

---

[1] محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث، مكتبة دار الشرق، بيروت، ط2، 1979م، ص135.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص211.

[3] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص177.

* **لويس السادس عشر**: تولى الحكم في 1774م، كان عمره عشرون سنة، لم يؤتي من الصفات ما يؤهله في تحقيق رغبته الصادقة للإصلاح، فكان ضعيف الإرادة وكثير التردد في عهد وقعت الثورة الفرنسية (ينظر: : زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص273.

في جويلة 1774م عندما دخل الروس المياه الدافئة بموجب معاهدة **كوجوك كينارجي** مع الإمبراطورية، قاموا باعتقال التجار الجزائريين من الإسكندرية على متن سفن فرنسية وسلموهم إلى جماعة فرنسا مالطا، يطلب من الداي إطلاق سراحهم وإعادة حمولتهم إليهم.[1]

وفي الفترة الممتدة بين 1764/1733م كانت العلاقات بين البلدين هادئة أحيانا ومتوترة أحيانا أخرى وظهر خلال هذه الفترة مشكلة القنصلية الأوروبية في الدولة الإسلامية مظاهر مختلفة اخري خلاف ما كان عليه، وكان ظهور هؤلاء القناصل الفرنسيين في هذه الفترة عاملا من عوامل القلق والاضطراب في العلاقة بين البلدين. وبسمة أخرى للعلاقات بين البلدين خلال الثورة الفرنسية كانت مساعدة الجزائر لفرنسا بعد أن عانت من حصار سياسي واقتصادي من قبل الحكومة الملكية الرجعية في أوروبا، وعانت فرنسا من أزمة اقتصادية حادة امتدت إلى أوروبا وأفلست الخزينة و كمخرج من هذه الأزمة عمدت فرنسا إلى إعادة النظر في علاقتها مع الإمبراطورية العثمانية والتي بدلا من أن تتغاض الجزائر عن هذه المواقف الصعبة التي يمر بها الشعب الفرنسي، بل اتخذ موقف إسبانيا ونحى منحهم قروضا بدون فوائد.[2]

على الرغم من أن الجزائر منحت فرنسا كل سبل الراحة وعرضت نفسها للخلاف مع الباب العالي من أجل الحفاظ على صداقة أمة عريقة، فإن فرنسا لم ترد بالمثل، وأنهت هذه الصداقة والاتفاق الذين كان قائمين بينهما في القرن السابع عشر إنزعج سلام العلاقات الفرنسية الجزائرية بسبب انتهاك مؤسساتها الإفريقية للقانون، وأقيمت تحصينات أمامه مراكزها وهو إجراء واجهة الجزائريون بالعنف والقوه، مما اضطر الوزراء الفرنسيين ريشلو 1624/1643 Richelieu إلى بذل جهود جديدة للتغلب على الأزمة، فأرسل

[1] كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة معسكر، 2007 – 2008م، ص106.

[2] جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية...، المرجع السابق، ص ص 106– 112.

السيد سانسون نابوللون Sanson Napollon احد تجار مرسيليا إلى الباب العالي استصدر منه أمر بإعادة الحصن والمؤسسة إلى أصحابها عام 1625م[1].

نصت المعاهدة أيضا على ضمان ديون الجزائر، لكن سرعان ما أصبحت العلاقات مضطربة لأن القنصل الفرنسي ديبوا تانفيل لم يحضر الهدايا المعتادة، كان رد نابليون قاسيا وأعلن أول عمل عذائي يسمح به الداي أنه سيكون بالإشارة إلى تدمير الجزائر، وان نابليون إذ ما أشهر السلاح فإنه لن يضعه إلا بعد أن ينفذ ما قاله (وبين نابليون أن فرنسة نابليون غير فرنسة البوربون)[2].

حيث كانت القوة الإلزامية في نظر المسؤولين الجزائريين، فإننا نستعد ان يكون الداي قد أعطى عهدا ويحتمل أن يكون قد وعد بدراسته الموضوع وأخذ طلب فرنسا بعين الإعتبار، ولكن هذا في منظور ربط هذه المسألة بمجمل المسائل على ساحة العلاقات بين البلدين بمدى استعداد فرنسا لتسوية قضيه ديون بكري و بوشناق والتي لا تزال معلقة، أما المسألة الثانية فهي تتعلق بحق مشروع كرسته المعاهدات بين فرنسا والجزائر والمتمثلة في زيارة السفن، اما المسألة الثالثة هي أنها قدمت فرنسا مذكرة لحكومة الجزائر تطالب فيها بإصدار تعهد يقضي بعدم التعرض للسفن البابوية ومنع تفتيشها من طرف البحارة الجزائريين.[3]

نستنتج من خلال ما تم تقديمه ان الجزائر رغبت دوما في إقامة علاقات طيبة مع فرنسا، غير أن هذه الأخيرة سرعان ما غيرت من معاملتها نحو الجزائر وذلك بالتذرع بأسباب كانت في السابق لا تغيرها الاهتمام مثل المطالبة بعدم الاعتراف بالسفن البابوية

[1] يحي بوعزيز ، المرجع السابق، ص 100.

[2] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 137.

[3] جمال قنان، دراسات في المقاومة والإستعمار، ج4، منشورات المتحف الوطني للمجاهدين، الجزائر، ط خ، 2009، ص ص 14، 15.

كما أنها نصت لها قناصل بالجزائر كانوا طيلة تواجدهم بالجزائر يسعون لإثارة الخلافات والمشاكل بين البلدين.

2. دور القناصل واهم المعاهدات والاتفاقيات.

1.2. دور القناصل:

ظهر ظاهره المبعوثين والرسل في ظل المجتمعات القديمة مثل الفئات الاجتماعية هده وغيرها من أجل الفصل في النزاعات والتمتع بعدم المساس بها، ويعاملون بالكرامة لما يقومون به من دور وهذا يشكل اللب الأول للحصانة الدبلوماسية عند قيام الدولة، كما كانت هناك بعثات تجارية متنقلة لتبادل المصالح التجارية بين المجتمعات، وهذا كان أساسا للعلاقات القنصلية فيما بعد، وكان يترأس هذه البعثات شخص يطلق عليه اسم القنصل.

ومن خلال العصور الوسطى وجدت عده أنواع للقناصل وهذا ما وجد بعد ذلك في فرنسا و يمكن تحديد القناصل إلى أربعة أنواع مختلفة هم: قناصل التجار، قناصل البحر، قناصل على البحر، قناصل ما وراء البحر.

ففي القرن السابع عشر اختلفت القناصل في التسمية نذكر منها:

- ✓ **القناصل المبعوثون المعنيون:** وهم الذين تعينهم دولهم وتبعث بهم لتولي الوظائف القنصلية في الدولة الموفدين إليها، ولا يجوز لهم قبول أي عمل أو وظيفة بأجر خارج إطار وظائفهم القنصلية.
- ✓ **القناصل المنتخبون (الفخريون):** هم الذين عرفوا في السابق بالقناصل التجاريين ويتم اختيارهم بين رجال الأعمال أو التجار وغالبا ما يحملون جنسيه البلد المقيمين به،[1] وفي ثلاثينيات القرن السادس عشر أبرمت عده معاهدات وامتيازات بين الدولة

[1] بركاهم دهان، دور القنصل الفرنسي من العلاقات الجزائرية الفرنسية 1689 – 1789م، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير تاريخ حديث، جامعة غرداية، 2012 – 2013، ص ص ، 10، 11، 12.

العثمانية وفرنسا، تمثلت في إنشاء قنصليات في كامل الأراضي التابعة للدولة العثمانية، ففي الجزائر قبلت مسألة التمثيل الدبلوماسي الفرنسي بالرفض ولم تكلل 1578 م.[1]

فمن مهام التمثيل الدبلوماسي تكفل بالقضايا السياسية والدبلوماسية القائمة بين الدولتين وكان للقناصل الفرنسية التأثير على سير العلاقات بحكم أنهم كانوا يمثلون السلك الدبلوماسي للجزائر فنجد أيضا أنها كانت لها علاقات مباشره مع الدايات وأصحاب المراكز العليا في السلطة، ولكن هذه العلاقات كانت تختلف من قنصل إلى آخر بناءا على العلاقة الشخصية أو المصالح المؤقتة التي قد تجمع بين الطرفين[2].

وهناك الكثير من الدلائل التي تدل على أن سيل (الهدايا) إلى الداي وزرائه وكبار الرياس كان له اثر على الموقف الحيادي، وكل من انجلترا وفرنسا كانت تدفع من اجل الحماية ولكن ليس بالطريقة التي تدفع بها الدول الصغيرة التي وصلت إلى حد الضريبة (الإتاوة) النقدية[3]، اعتاد القناصل الفرنسيون على تقديم الهدايا إلى الداي وحاشيته من اجل تحسين العلاقات بين الباب العالي والحكومة الفرنسية، وذلك من خلال الحصول على الامتيازات التجارية الفرنسية في الجزائر، وهذه الأخيرة كان لها اثر فعال في نمو العلاقات بين البلدين وتحسنها.[4]

كانت العلاقات بين الجزائر وفرنسا في بدايتها تجاريه، ويمكن القول بأنها من المهام الأكثر أهميه في عمل القنصل[5]، كما لعب القناصل الفرنسيون دورا في عملية

---

[1] تركاهم دهان، المرجع السابق ص 18.

[2] المرجع نفسه، ص 38.

[3] جون ب وولف، الجزائر وأوربا 1500م – 1830م، تر، أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، د ط، 2009، ص 380.

[4] محمد زروال، المرجع السابق، ص 22.

[5] بركاهم دهان، المرجع السابق، ص51.

إفتداء الأسرى الفرنسيين بالجزائر والتقليل من معاناتهم، ويعتبر القنصل الفرنسي هو الحامي الغير رسمي لرجال هذه التنظيمات.[1]

ولم يقتصر دور قناصل فرنسا بإقرار وتثبيت المعاهدات السياسية فقط، بل حتى المعاهدات التجارية الخاصة بالباستيون حيث قام القنصل جان أنطوان فالير 1763 – 1773م بإقرار معاهده مبرمه في 1695م بمعية وكيل الباستيون ويعتبر هذا العمل حماية للمصالح التجارية الفرنسية، كما يسمح لهم بإضافة بنود على المعاهدات.[2]

كانت العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال القرن الثامن عشر سليمة نسبيا، وتميل السياسة الفرنسية إلى الاستماع الى نصائح قناصلها، الذين قالوا باستمرار إما القضاء على مشكلة القرصنة الجزائرية تماما، أو التسامح معها، وبدأت التعليمات الموجهة للقناصل تلزمهم باللجوء إلى التفاهم وأنه يجب عليهم الاعتماد على أنفسهم فقط، وقد كتب القنصل **(لومير)** قائلا (آنت عندما تريد أن تبين لهم (الدايات) الأمور برفق يفرضون عليك الصمت، وإذا عرضتها بقسوة يصرخون كبائعات السمك يجعلونك تتحمل شراستهم التي ينبغي عليك أن تتقبلها العسل دون أن يكون لك وقت الاستفسار...).[3]

لقد رود وزير الخارجية الفرنسية قنصله لومير المعني لدى الجزائر بضرورة التحرك وفقا لرغبات الداي، وأن الأدب الدبلوماسي يقضي على كل قنصل أن يفهم ذلك ويلتزم به[4].

---

[1] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619م – 1830م، دار هومة، الجزائر، ط خ، 2010، ص387.

[2] المرجع نفسه، ص 387.

[3] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 134.

[4] عزير التر سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر، محمد علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1989م، ص ص 432، 433.

ومن بين القناصل الفاعلين في المأساة الجزائرية نذكر:

- القنصل فاليز Valire: وصل القنصل الجديد فاليز إلى الجزائر يوم 15 جافني 1791م واستقبلته السلطات، فور نزوله توجه به القنصل السابق د. كرسي لمقابله الداي الذي رحب به، ولكن بنوع من البرودة، وذلك لأنه كان ينتظر أن يصطحب معه الأسرى الجزائريين الذين كانوا على متن السفينة الجنوية، ودفع ما تبقى لهم من التعويضات التي وعدت فرنسا بتسديدها عند التحاق قنصلها الجديد بمنصبه.[1]

وعقب هذا اللقاء ألح فالبير على ضرورة عمل كل ما هو ممكن من اجل ترضية الجزائر، بخصوص طلبها المتعلق بالغنيمة الجنوية، وملاحظا بأن أي تباطؤ قد يؤدي الى تعكير العلاقات ونشوب أزمة بين البلدين فالجزائر كانت تدفع كل ما أوتيت من قوه للحفاظ على الصداقة التي تجمعها بفرنسا، غير أن هذه الأخيرة لم تكن تبادلها نفس الاهتمام بهذه الصداقة فعند تأخر وصول السفينة الفرنسية لحمل المبعوث الجزائري إلى القسطنطينية ومسائل أخرى وخلال صيف سنه 1771م قد هددت العلاقة بين الطرفين إلى الاضطراب وحتى بالتوتر خلال خريف هذه السنة[2].

- **شارل ديبو تانفيل charle débre tanvill:**

في شهر سبتمبر 1798 تم تعيين قنصل جديد خلفا للقنصل مولتيدو، وكان ديبوتانفيل يتابع كل ما يجري في الجزائر وذلك بأمر من نابليون بونابرت، وأول موضوع تطرق إليه الداعي عند استقباله للقنصل هو مسألة احتلال مصر حيث ندد لهذه العملية بشده وبلهجة تخللتها نبرات من الغضب فتم رد القنصل بأنه لم يكن من هدف وراء هذه العملية سوى في النيل من إنجلترا عدوتنا المشتركة، وأن بلاده لم يخطر على بالها الاستيلاء على أي جزء من الأراضي الإسلامية، فأول مسألة طرحت في هذا الإطار هو

[1] جمال قنان، معاهدات الجزائر ...، المرجع السابق، ص72

[2] المرجع نفسه، ص ص 32 – 37.

موضوع الديون للتاجرين عندما طلب الداي تسديد مستحقاتهما في أقرب الآجال ولقد التزم القنصل بذلك هو استئناف دفع أقساط هذه الديون لإنهائها والهدف الذي سعى إليه وعمل من أجله وهو ليس إعادة استقرار العلاقات بين البلدين وإنما تأزمها وجعلها في حالة غليان دائم، وكان وضعها هذا طوال مدة إقامة في الجزائر[1].

بالإضافة إلى ذلك قام الداي حسان بإشراك بعض الماليين من اليهود ومن بينهم بيت بكري، ومن ثم أصبح الداي يستفيد مثل الوسطاء اليهود من عملياي التجارة مع فرنسا، كان اليهود من بيت بكري يحرصون على توثيق الصداقات والشخصيات الكبيرة في باريس حتى يضمنوا تسديد ديونهم في مواعيدها ودفع الفوائد الكبيرة عنها، واعتمد الداي عليهم في هذه المهمة وتكشف الوثائق عن الدور الذي لعبه فاليران في تلك المعاملات، وتلمح إلى أنه كان يأخذ الرشاوي لإنجاز مطالب اليهود وحكومة الجزائر، وهذا الأخير تأمر مع اليهود لتسوية ديونهم أولا في الوقت الذي كان الداي يلح فيه لاستيفاء ديونه.[2]

وفي عام 1809م قدم **ديبوا تانفيل** مرة أخرى تقريرا إلى حكومته حث على فيه ضرورة إرسال حملة عسكرية إلى الجزائر، واقترح أن ترسل فرنسا مزارعين فرنسيين إليها لإنشاء مستعمرات فرنسية.[3]

---

[1] جمال قنان، معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 114، 142.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص80.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص108.

- **معاهدة السلم 25 أفريل 1684م:**

لقد صادف رجوع الأميرال دوكين إلى فرنسا حدوث أزمة بسبب إعلان أسرة آل هاسبورغ النمساوية التي تحكم ألمانيا إعلان الحرب عليها، ولذلك قررت فرنسا أن تتبع سياسة جديدة مع الجزائر تتمثل في الاعتدال، وهذا الأخير يرغب في تحسين علاقاته مع الجزائر، وقد اتسم دي تورفيل بالمرونة مع الجزائريين على عكس الإميرال دوكين الذي تصرف بخشونته الشديدة[1].

وأثبتت هذه المعاهدة عددا من الترتيبات والتي تمثلت في ما يلي:

لقد التزم الطرفان بإطلاق سراح أسرى كل من البلدين حسب القوائم، التي سيتم تبادلها بينهما وتعهد مدير الباستيون من جهة بنقل الأسرى الجزائريين من فرنسا إلى ميناء الجزائر، حيث تم تبادلهم مع الأسرى الفرنسيين رجلا برجل.[2]

وبعد هذه المعاهدة 1684م وفي ديسمبر 1685م أوفد **الحاج حسين ميزوموتو** محمد أفندي الأسرى الجزائريين بفرنسا، وفي شهر ماي 1686م/1098هـ جاء **دو تروفيل** إلى الجزائر مصحوبة بهدايا إلى الداي حسين، وهذا من اجل إظهار فرنسا حسن نيتها في إقامة السلام بين البلدين، لكنها في حقيقة الأمر لم تكن صادقه في ذلك وهو ما أثبتته الأحداث عندما أعلنت فرنسا الحرب ضد الجزائر[3].

- **معاهده 10 ذي الحجة 1100هـ/ 24 سبتمبر 1689م:**

لقد سبقت هذه المعاهدة حملة الماريشال ديستري على مدينه الجزائر، الذي انسحب بناءا على أوامر الملك الذي كان يحضر لغزو منطقه الراين، كما أن المجلس الملكي

---

[1] محمة عائشة، الأسرى والأوربيون في مدينة الجزائر ودورهم في العلاقات بين الجزائر ودول الحوض الغربي للمتوسط خلال القرنين السادس والسابع عشر للميلاد مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تخصص التاريخ الحديث، المركز الجامعي غرداية، 2010 – 2011، ص 83.

[2] المرجع نفسه، ص 84.

[3] محمد بن سعيدان، علاقات الجزائر مع فرنسا (1659م/1756)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2012/2011، ص 80.

خشي على ضياع تجاره فرنسا في الشرق واحتكار الانجليز لها، لأنهم كانوا يعملون بنشاط الحصول على ذلك، وهنا عمل الفرنسيون على التفاوض مع الجزائر فأرسلوا المترجم القنصلي مير كادلي Mercadier، لقد كان هذا الرجل بارعا جدا.

وفي منتصف سنه 1689م كتب إلى دي فودري Vaudri إن الداي يحضر لإعادة العلاقات بين البلدين عن رغبة منه وحالما سمع المجلس الملكي بذلك أرسل إلى الجزائر مفتش البحرية المدعو مارسيل، الذي وصل في بداية سبتمبر، واستطاع في يوم 25 من نفس الشهر إن يجدد معاهده دي تروفيل مع إدخال بعض التعديلات عليها وأرسل محمد أمين إلى فرساي لكي يحصل على توقيع الملك[1].

لم تدخل هذه المعاهدة تغييرات جديدة جوهريه على ترتيبات معاهدة سنه 1684م إلا فيما يتعلق بقضية الأسرى.

فبعد الأخذ والرد اتفق الطرفان على تسوية المسالة بالشكل التالي:

وهو حرية شراء الأسرى بدون تمييز بالنسبة لكل من الطرفين ما عدا بحارة سفينتين جزائريين، فقد تم التنصيص بخصوصهم على أن يتم شراء واحد من عساكر الأوجاق بمائة وخمسين قرشا، فلم يلتزم الطرفين برد الأسرى ببعضهما البعض، وإنما تعهد بكونهما سيسمحان بذلك فقط[2].

[1] عائشة محمة، المرجع السابق، ص 84.

[2] المرجع نفسه، ص 85

المبحث الثاني: العلاقات التجارية.

1. **العلاقات التجارية مع مرسيليا:**

تعود العلاقات التجارية الفرنسية في البداية مع مرسيليا إلى عهد بعيد خاصة العصور الوسطى، وقد كان لهذه المدينة قنصل في عنابه يمثلها ويرعى مصالحها وعندما دخلت الجزائر في ممتلكات الدولة العثمانية تدعمت هذه الروابط وقد كسب الفرنسيون امتياز يسمح لهم بصيد المرجان من سواحل الشرق وتم استعمال الموانئ هناك للتجارة مع السكان.

حيث كان يقوم بهذه التجارة في بداية الأمر بعض الأفراد بكيفية عفويه لا تخضع لمعاهده ولا قانون، ثم تم تدخل الباب العالي وأمر الديوان بإبرام أول اتفاقية تؤكد الامتيازات المذكورة وتحدث شروط الاستفادة منها[1].

لم تكن الجزائر تكتسب في الحقيقة ما يمكن وصفه بأسطول تجاري بأتم معنى الكلمة في هذه الفترة.

1. **الموانئ:** لقد كان انتقال المواد التجارية بين الموانئ الجزائرية والفرنسية التي كادت تنحصر بها تلك العلاقات التجارية فرنسا الجزائر عن طريق موانئ بايلك الشرق الجزائري، موانئ الجنوب الفرنسي ومن أهم هذه الموانئ نذكر.

أ. **الموانئ الجزائرية.**

القالة: تصدر الحبوب إلى مرسيليا، ومرساها واسع وتتوفر فيه جميع شروط الملاحة، وبسبب مناخها غير الصحي أخليت لصالح مدينة عنابة.

- **عنابة:** وفيها ثلاثة مراسي: رأس الحمام، الخروبة، وحصن الجنوبيين وعندما تم بناء هذا الحصن أصبح يعتبر من أهمها في القرن الخامس عشر.

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 129.

- **ستورة:** كانت تابعة لميناء عنابة تقع على مقربة من سكيكدة.[1]
- **القل وجيجل:** لتصدير المنتجات المحلية ولا يستوردان أي شيء.
- **بجاية:** تستعمل لنقل الأخشاب.
- **الجزائر:** هي أهم موانئ الإيالة لأنها تتكون من عدة جزر.
- **شرشال:** وهو ميناء صغير يمتد على هكتارين فقط ويستقبل في ان واحد حوالي أربعين مركبا.
- **وهران:** يمتد على 24 هكتار، عمل الإسبانيون على توسيعه، وقد يستطيع هذا الميناء أن يستقبل في آن واحد أكثر من مائتي مركبا.
- **المرسى الكبير:** يبعد ستة كيلومترات عن خليج وهران، مرساه ممتاز، وقد كان المرسى الكبير قبل استرجاع وهران، وهو الميناء الرسمي في ذلك الغرب.[2]

غير انه يظهر معظم الموانئ الجزائرية أفل نجمها وركد نشاطها نهاية القرن السادس عشر ميلادي، باستثناء موانئ الشرق مع المشاركة الضعيفة لموانئ الوسط كميناء الجزائر وشرشال وتنس، وقد انحصرت المبادلات التجارية مع موانئ الشرق الجزائري، ويرجع ذلك إلى تمركز المؤسسات الفرنسية، ووفره الإنتاج الفلاحي وأهمية المرجان بالساحل الشرقي.[3]

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص129.

[2] المرجع نفسه، ص ص 66 – 67

[3] محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص99.

ب. الموانئ الفرنسية:

تتعدى أربعة موان وهي: مرسيليا، طولون، سيوتات، كاسيس .cassis

- **مرسيليا:** أهلها موقعها الجغرافي بان تلعب دورا أساسيا في تجاره البحر المتوسط، عرفت بباب الشرق وقد أصبحت منذ 1669م بصاحبة الاحتكار الكلي للتجارة..
- **طولون:** يعتبر الميناء الذي ظل المنافس الخطير لميناء مرسيليا، نظرا لما كانت تتطلبه حركة التصنيع القائمة عندئذ بطولون.
- **كاسيس:** كان الميناء اقل أهميه من ميناء طولون، ومشاركته في المبادلات التجارية كانت ضعيفة.
- **سيوتات:** يختص باستئجار السفن أي المبادلات والحمولات التجارية، تتم بواسطة سفن السيوتيين، أما بقية الموانئ الفرنسية الأخرى مشاركاتها تكاد تكون ضعيفة ومنعدمة.[1]

2. **الصادرات والواردات.**

1.2. الصادرات: تمثلت في ثلاث مواد أساسيه وهي المرجان الجلود الحبوب من قمح وشعير وتليها الشموع والصوف، وأخيرا الخيول.

أ. المرجان: شكل المرجان فرعا رئيسيا للتجارة الدولية خلال العصر الذي نتعامل معه مما جعله يحظى باهتمام معظم التجار الأوروبيين والفرنسيين والايطاليين والسردينيون والجنوييون، ويعود هذا الاهتمام الكبير بصيد المرجان والاتجار به إلى عده عوامل مختلفة، بما في ذلك طموح التجار لكسب اكبر قدر ممكن من الاهتمام.

كان دور المرجان في العمليات التجارية أيضا احد أعمال الاستقطاب الرئيسية، حيث اتخذ شكل التبادل monnaie de dange للتجارة، ومن خلاله حصل التجار على البهارات والحديد، وهي مواد كان الأوروبيون شغوفين جدا بها.

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص104.

كان المرجان موضة العصر، وربما يفسر هذا اهتمام أولى الشركات الفرنسية التي تأسست في الجزء الشرقي بصيد المرجان، ولم يكن صيد المرجان ظاهره خاصة في العصر الحديث، ويعود اهتمام أهل البروفانس وغيرهم بذلك إلى القرن الحادي عشر وما قبله.[1]

وهنا لم يتجاوز عدد السفن المستعملة للغرض إلى 40 سفينة، فميناء القالة لم يتسع لأكثر من ذلك، ويمكن الإشارة إلى أن ممارسة صيد المرجان لا تتواصل على مدى السنة لأنها تقتصر على المدة الممتدة من مارس إلى سبتمبر، وهي الفترة التي يمتاز فيها البحر بالهدوء، وان كميات المستخرجة تتراوح ما بين 20 و 25 قنطار سنويا كحد أدنى لكل سفينة، وتكون الكميه الإجمالية المستخلصة أي لمختلف السفن ألف قنطارا سنويا.[2]

وقد كان لفرنسا عدة امتيازات تجارية في الشرق الجزائري (عنابة، القالة، رأس بونة، والقل)، وكانت هذه المؤسسات تدفع جزيات سنوية لكل من الداي وباي قسنطينة مقابل اخذ حقها في صيد المرجان*، واحتكار تصدير الحبوب إلى أوروبا.[3]

وبسبب العلاقات الودية حرصت فرنسا على تحقيق إنشاء مؤسسات تجاريه في الجزائر وتطلع بعض المواطنين والتجار من مدينه مرسيليا إلى أن ينشئوا مراكز لهم على الساحل الجزائري للصيد، وتزويد مراكبهم التجارية، وقد حصلوا عام 1560م على الموافقة الوالي حسان باشا 1557م /1567م لتأسيس الشركة الفرنسية الإفريقية (concession Française D'afriqe)، التي استمرت إلى غاية القرن التاسع عشر، ونظرا لان التنوع المرجان كان من أدوات الزينة الهامة في أوروبا في ذلك الوقت، وكان متاح على شاطئ

---

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص105.

[2] المرجع نفسه، ص106.

*المرجان: عرف المرجان تعاريف مختلفة حسب الأزمة ففي القديم كان ينظر: إليه على أنه شجرة ذات عروق وأغصان دون أوراق، أما في العصور الوسطى فقد عرف بأنه نبات يشبه الأشجار (ينظر: : محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص65، 66)

[3] محمد زروال، المرجع السابق، ص12

القالة، فقد كانت الشركات الفرنسية تقوم بصيد الأصداف بشكل أساسي، وتهاجر فيها المحاصيل المغربية مثل الجلود والقمح والشعير، ثم تطور العمل وأصبحت قاعدة هامه لنشاط فرنسا الحرفي والسياسي في الجزائر وشمال إفريقيا.[1]

ونجد أيضا بان مرسيليا كانت من أهم المدن التي تستقبل المنتجات الجزائرية، كما كانت بعض الشركات الفرنسية تتمتع برخص صيد المرجان، لكن هناك كانت الامتيازات الفرنسية قد مرت ببعض العقبات بمزاحمت تجار اليهود بكري وبوشناق اللذان حصدا أثناء توتر العلاقات بين البلدين على احتكار تصدير الحبوب، وقد كانت الجزائر تصدر الصوف والقمح والطيور والأبقار، وتستورد البضائع الكمالية من فرنسا مثل المواد الأولية والسكر والمصنوعات الحديدية من ايطاليا، ومنذ أواخر القرن الثامن عشر أصبحت دار بكري وبوشناق تسيطر على التجارة.[2]

ب. **الجلود:** لقد كانت هذه الجلود قبل نهاية القرن الثامن عشر، تشكل عنصرا هاما من عناصر التجارة في الصادرات الجزائرية، ومما ساعدها على الاهتمام بها كونها لم تكن محصورة كالقمح والشعير، وازدهار الثروة الحيوانية في هذه الناحية[3] في بايلك الشرق فلا تخضع سوى لضريبة تعرف باسم "حق القائد" وتقدر 10%، ومن المناطق التي اشتهرت بتصديرها للجلود القل وعنابة وبجاية، وقد ساهمت مدن أخرى في تصدير هذه المادة عن طريق ميناء الجزائر.[4]

ج. **الحبوب، نذكر منها:**

- **القمح:** أن القمح هو غذاء أساسي ولا يزال من المواد الأساسية التي تتوقف عليها معيشة السكان، كما أن توفره يخضع لعدة عوامل طبيعية، كطبيعة الأرض والمناخ،

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص100.

[2] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ ....، المرجع السابق، ص115.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص97.

[4] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 111.

وقد كان الجنوب الفرنسي من أكثر الأقاليم بحاجة إلى هذه المادة وأكثر حاجة خلال سنوات 1630م، 1631، 1671، 1681، ولعب دورا هاما في الدورة التجارية المتوسطية، وكان المحرك الأساسي في تجارة الإيالة، اتجاه أوروبا ولا يحق تصدير هذه المادة إلا بعد الحصول على إذن من الداي، ومن مناطق التصدير نجد مدينة عنابة والقالة:

والجدول التالي يوضح معدل تصدير القمح خلال القرن 17 ميلادي.

المكان	القلة	عنابة	الحصن	المجموع
الكمية بالكيلة	30إلى 40 ألف	20ألف	10 إلى 12 ألف	60 إلى 72
الكمية بالصاع الجزائري	1.200.000	6.000.00	36.000.00	18.000.00 2.160.000

الجدول يوضح معدل تصدير القرن خلال القرن السابع عشر عن طريق المؤسسات الفرنسية. (عائشة غطاس، 1984م-1985م، ص119).

وقد لعب القمح الجزائري دورا مهما في الاقتصاد الفرنسي، بتموين بعض المناطق والتخفيف من المجاعات خاصة أيام الثورة الفرنسية 1789م كما كان للتجار اليهود دورا في تجارة مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر .وقد امتدت حاجيات فرنسا إلى مواد أخرى[1].

- **الشعير**: اشتهرت مناطق كثيرة بإنتاجها للشعير، يتم تصديره من مركز الحصن نحو 5000 قيسة، ومن القالة نحو 6000 قيسة، ومما لا ريب أن بعض المناطق الأخرى ساهمت في حركة التصدير، لكن المادة تنقصنا في هذا المجال، وكما يتم أيضا تصدير الفول إلى فرنسا، فميناء القالة كان يمول الجنوب الفرنسي واستفادت فرنسا

[1] محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص ص 106، 107.

أيضا من الفول المستورد من بلاد المغرب استفادة كبيرة، حيث كان تستعمله لتموين جيوشها، ذلك بأنها كانت خلال القرن السابع عشر في حروب مع جيرانها.[1]

- **الصوف:** لم يحتل الصوف مكانا أساسيا في قائمة المواد المصدرة: ولم يكن حجم تصدير كبير وهذا راجع إلى عدة عوامل منها: حاجات السكان اليها، إذ يستعمل الصوف في صناعة الزرابي والأغطية وشكلت فرعا أساسيا من فروع الصناعة المحلية من المناطق المصدرة له مدينة عنابة التي اشتهرت بثروتها الحيوانية ويصدر منها سنويا ما بين ثلاثمائة وأربعمائة قنطار سنويا.[2]
- **الشمع:** يعتبر مادة أساسية نظرا لحاجة السكان إليها، إذا أستعمل في الإنارة وخاصة إنارة المساجد، ونظرا لندرتها أيضا لم يسمح بتصديرها إلا في إطار محدود جدا، ويخضع شراؤها إلى الضريبة تدفع للسلطات المعنية، ويخرج ميناء عنابة والقل سنويا أربعمائة قنطارا.[3]
- **الخيول:** نظرا لدورها الذي يلعبه في الحروب، كان السلاح الأساسي في الحروب البرية مما دفع الحكومات الإسلامية المعادية للدويلات المسيحية تمتنع بل تحرم من تزويدها بهذا السلاح الحيوي، غير أنه يبدو أن الطرفين تخليا بين الحين والأخر عن مبدأ تجارة الخيول كما تتحكم فيه عوامل في ذلك منها نوعية وطبيعة العلاقات السائدة بين البلدين.[4]

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص120.

[2] المرجع نفسه، ص 121.

[3] المرجع نفسه، 122.

[4] المرجع نفسه، 124.

ومن أهم مراكز التصدير لمنطقة الحصن:

نوعية البضاعة	السعر	الوحدة
المرجان	85 قرشا	للرطل
الجلود	4 إلى 6 ريالا	للوحدة
القمح	واحد ونصف بياستر اثنان بياستر إلى ثلاثة ونصف	الكيلة المحلية
الشعير	1/2 بياستر إلى واحد بياستر	الكيلة
الفول	1/2 بياستر إلى واحد بياستر	الكيلة
الشمع	16 إلى 20 بياستر	القنطار
الخيل	68 بياستر	للفرس

الجدول يوضح بعض أسعار الصادرات خلال القرن السابع عشر (عائشة غطاس، 1984م-1985م، ص125)

2.2. الواردات:

وقد اقتصرت معرفتنا على أنواع الواردات المتمثلة في السلع الكمالية مثل الأثاث الفاخر والأقمشة الحريرية والصوفية والقطيفة والرخام والزجاج، وهي بضائع اقتصر استعمالها على تزيين القصور وارتداء الملابس الفاخرة، وللاستعمال في الصناعات المحلية، كالطرز وصناعة الأحزمة كما شكلت مواد التموين والذخائر الحربية على المستوى الرسمي أو على مستوى الخواص عنصرا أساسيا إذ كان رياس البحر هم أيضا يجلبون كل ما يتصل بصناعه السفن حتى الخشب أحيانا رغم توفره بضواحي شرشال وبجاية والتي اشتهرت بغاباتها الكثيفة ومن ضمن العناصر المستوردة أيضا القهوة السكر الجبن والعسل الفواكه البندق والصابون والورق، وقد تخضع هذه البضائع المستوردة لنظام جمركي محكم وتميز القرن السابع عشر عن غيره بالرفاهية والازدهار مما جعل متطلبات

وحاجيات السكان كثيرة متنوعة ومتطورة لأنه خلال هذه الفترة عرف ارتفاع ملحوظ عن غيره من الفترات وكثيرا ما تعثرت هذه المبادلات لأسباب أثرت تأثيرا سلبي على مسار الحركة التجارية بين البلدين (انتشار الوباء) وكانت فرنسا من بين المناطق التي أصابها هذا الداء 1625م، 1649م، 1663م،1664م ورغم هذه الملاحظة فإن حجم الواردات كان ضئيلا مقارنة بالصادرات وهذا يعود إلى موقف الحكومة الفرنسية وقراراتها القاضية بمنع التجارة مع بلاد المغرب.[1]

[1] عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص 126 – 130.

الفصل الثاني: النشاط الاقتصادي لليهود ومسألة الديون.

- ✓ المبحث الأول: دور اليهود في العلاقات الاقتصادية الجزائرية.
- ✓ البحث الثاني: أصل مسألة الديون وتطورها

المبحث الأول: دور اليهود في العلاقات الاقتصادية الجزائرية.

1. النشاطات التي مارستها.

انخرط اليهود في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وكانت حرفتهم الرئيسية هي كل ما يدور حول المال أو كل ما تفوح منه رائحة الذهب، لذلك احتكرا اليهود التجارة في الداخل والخارج،[1] كما اعتادوا في بلدان أخرى. فهم يديرون جميع قطاعات التجارة ويحتكرون السمسرة والبنوك والصيارفة في الجزائر، ولديهم أيضا عدد كبير من الصيارفة من بينهم صياغة الذهب والفضة،[2] إذ كانوا يلعبون دورا تحفيزي للتجارة الخارجية حيث كانوا يقومون بتصدير المنتجات المحلية ويستوردون المنتجات الأوربية، وذلك بفضل علاقتهم مع يهود أوروبا،[3] إضافة إلى ذلك شكلوا مجموعة وظيفية نشيطة، ويمكن تميزها بين نوعين من الأنشطة الاقتصادية التي مارسها هؤلاء اليهود:

- ✓ الحرف اليدوية.
- ✓ الأنشطة المالية[4].

ومن بين هاذي الحرف نذكر مايلي:

1.1 الصياغة.

تعتبر من أهم الحرف التي مارسها اليهود، وسبب هذا الاهتمام يعود إلى الأرباح والفوائد التي توفرها هذه الحرفة والتي تتراوح مابين 30% إلى 50% من المجوهرات

---

[1] عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، دار الفكر الإسلامي، ط1، الجزائر 1972م، ص267.

[2] وليام شالر، المصدر السابق، ص89.

[3] أندري ريمون، تاريخ المدن الكبرى في العصر العثماني، ط1، تر، لطيف فرج، دار الفكر للدراسات، القاهرة، 1991م، ص85.

[4] نجوى طوبال، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر (1700م/1830 م)، من خلال سجلات المحاكم الشرعية، مذكرة ماجستير، تخصص حديث، جامعة الجزائر،2005/2004، ص162.

المصنوعة، وقد احتكروا هذا المجال احتكارا تاما،[1] ومن أشهر العائلات التي امتهنت هذه الحرفة نذكر:

- ✓ عائلة سرورو.
- ✓ عائلة مزغيش.
- ✓ وعائلة كوهين.
- ✓ عائلة بن نحموش...الخ.[2]

2.1. صناعة الحرير أو القزازة:

القزازون هم الفئة المعروفة بصناعة الحرير والمنتجات الحريرية الرفيعة مثل الحواشي والأحزمة وخيوط الحرير الرفيعة، وبالرغم من وجود سوق القزازين، إلا أن بعض العقود الخاصة بمحلات الحرفيين القزازين اليهود أثبتت انتشارهم خارج سوق القزازين، وتشير إلى حدوث تعدد في النشاطات الحرفية داخل أفراد العائلة الواحدة.[3]

3.1. صك العملة: كانت تضرب في دار النقود، والتي تعرف عادة باسم بيت السكة، أو دار النقود، وبالقرب من مسجد كتشاوة، قد اختار لها الداي خوجة في عام 1817م مقرا جديدا في القصبة ملحقا بها للخزينة العامة، بعد أن أكمل نقل ودائع الخزينة إلى حصن القصبة حتى لا يكون هناك تسرب أو تهاون في صنعها، تم اختيار بعض الحرفيين المهرة من اليهود للعمل في دار السكة تحت إشراف أمين السكة، وحدد لهم درجات تتناسب طردا مع الكميات التي يقومون بصبها من العملة فكانوا يتحصلون على 400 صائمة عن كل قنطار،[4] من المعدن ويستلمون 05 ريالات عن كل رطل من قطع السلطاني.[5]

---

[1] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص66.

[2] نجوى طويال، المرجع السابق، ص165.

[3] المرجع نفسه، ص 169.

[4] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ...، المرجع السابق، ص 179.

[5] كمال صحراوي، المرجع السابق، ص63.

4.1. افتداء الأسرى:

اختص العديد من اليهود في الوساطة المالية، خاصة فيما يتعلق بإقتداء الأسرى، فأولو اهتماما خاصا لكثرة عوائده.

وكان وراء اهتمام الدول بالأسرى عوامل اقتصادية وإستراتيجية، إذ كان يوجد الكثير من الأسرى الأوروبيين في الجزائر، وكانوا يمتلكون مهارات عالية وعلى دراية جيدة بفنون عدة، متقنين لمختلف الصناعات والحرف، بالإضافة إلى ذلك فقد اشتغلوا مناصب هامة في الدولة، وقد تم استخدام الوسطاء التجاريين اليهود وتشجيعهم على دفع الفدية، وبذلك ساهم اليهود بشكل خطير في ضرب الأسطول الجزائري، إذ كانوا يحققون من وراء هذه الحرفة أرباحا طائلة.[1]

2. دور اليهود في العلاقات التجارية.

1.2. التجارة الداخلية:

لقد أدى تنوع الإنتاج الزراعي والحيواني إلى ازدهار النشاط التجاري، فأصبحت المدن الجزائرية مراكز تجارية مهمة يؤمها الأهالي من مختلف الجهات لشراء حاجاتهم الضرورية.[2]

التجارة الداخلية بمختلف أشكالها كانت تحت رقابة الإدارة وذلك لتحقيق مداخيل للخزينة، وإخضاع بعض القبائل الصحراوية والجبلية الممتنعة، ومد الحكومة نفوذها إلى مختلف جهات البلاد، وهذا ما ساعد اليهود على ممارسة التجارة.[3]

فقد كانت التجارة الداخلية خاضعة لهم إذ كانوا يرسلون قوافل من مدينة الجزائر إلى مختلف أنحاء البلاد محملة بالأقمشة والحرير والخردوات الأوروبية.[4]

---

[1] كمال بن صحراوي، المرجع السابق ، ص60.

[2] أرزقي شويتام، المجتمع وفعالياته في العهد العثماني (1519م – 1830م)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، (2005م – 2006م)، ص233.

[3] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص68.

[4] أرزقي شويتام، نهاية الحكم ...، المرجع السابق، ص73.

فقد كانت التجارة الداخلية على المدى البعيد نشطة بين الشمال والجنوب، على عكس الشرق والغرب، وذلك لاختلاف المنتوجات بين الشمال والجنوب، وتشابهها بين الشرق والغرب على سبيل المثال فإن العلاقات التجارية بين المدن الساحلية الجزائر ووهران ضعيفة مقارنة بالتجارة بين الجزائر وغرداية، حيث تمركز اليهود في غرداية باعتبارها همزة وصل بين الشمال والجنوب[1].

2.2. التجارة الخارجية:

أتقن اليهود التجارة الخارجية في مختلف المدن التجارية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وكان اعتماد الدولة على عملياتهم التجارية عاملا أساسيا في احتكارهم في هذه التجارة، وهذا راجع لإطلاعهم على الأحوال الاقتصادية في العالم المسيحي، وانفتاحهم على أوروبا، وقدرتهم على حسن تسيير المعاملات التجارية وهذا راجع لإتقانهم عدة لغات، على عكس الجزائريين فقد كانوا غير قادرين على مزاولة أعمالهم التجارية بسبب حظر الدول الأوربية للسفن التجارية التي تقترب من موانئها باستخدام أساليب التعذيب.

لقد كانت معظم الفوائد تذهب إلى جيوب السماسرة اليهود والتجار الأوربيين ولاسيما أن إيالة الجزائر كانت تنظر إلى هؤلاء التجار وكأنهم أداة ضرورية للاقتصاد الجزائري[2].

1.2.2. العلاقات التجارية مع مرسيليا:

تعود العلاقات التجارية مع مرسيليا إلى وقت طويل في التاريخ، وبالضبط إلى وقت العصور الوسطى، في حين تم تعزيزها في حقب زمنية مختلفة، ودخلت الجزائر في الممتلكات العثمانية، وتوطدت هذه الروابط، ومنح للفرنسيين امتيازا يسمح لهم بالصيد

---

[1] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص318.

[2] حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815م – 1830م، دار الهدى، عيم مليلة، الجزائر، ط1، 1428هـ / 2007م، ص ص38، 39.

بحثا عن الشعاب المرجانية بالساحل الجزائري شرق الإيالة واستخدام الموانئ للتجارة والأغراض الأخرى،[1] فالشركة كانت مسيطرة على منتوجات الإيالة وتحت إشراف الغرفة التجارية،[2] ولكن بسبب الثورة الفرنسية والإجراءات التي اتخذتها الثورة الفرنسية، المتمثلة في إلغاء الاحتكارات، وتقنين التجارة للجميع، عرف اليهود كيف يكسبون بعض المسؤولين الفرنسيين ومن بينهم وزير الخارجية تاليران وكيف يستغلون نفوذهم في الإيالة الجزائرية،[3] بالإضافة إلى العجز المالي الذي أصاب الخزينة الفرنسية وذلك راجع للحروب المتتالية، وبسبب الحصار 1792م / 1794م المفروض على فرنسا، وملاحقة جميع السفن التابعة للأسطول الفرنسي، كما لجأت الشركة في العديد من المرات لخداع المحاصرين باستخدام السفن الأجنبية والتجار الجزائريين، يتجه اليهود ببضائعهم إلى موانئ إيطاليا ومن ثم يتم نقلها برا إلى فرنسا،[4] كما استغل اليهود الوضع المالي الذي تسبب في إضعاف النشاط التجاري الفرنسي أو الاقتراض من اليهود الجزائريين، وتمثلت المبادلات التجارية في تصدير الحبوب والشموع وريش النعام والجلود وغيرها، واستيراد الأقمشة والزجاج والتوابل،[5]

2.2.2. العلاقات التجارية اليهودية مع ليفورنة: لم يكن هناك نشاط تجاري بين الجزائر ودويلات إيطاليا، وذلك لسببين رئيسيين، أولهما أن الغرفة التجارية في مرسيليا كانت تحتكر جميع عمليات التصدير والتوريد، وثانيهما وجود عداوة مستمرة ترجع الى مستهل القرن السادس عشر عندما تكتلت أوروبا المسيحية ضد الدولة العثمانية ولقد بدأ الشرق الجزائري يقيم في علاقات تجارية مع ليفورنة عندما أصدرت الثورة الفرنسية تدابيرها الاقتصادية التي ألغت جميع أنواع الاحتكار عندئذ أصببت الشركة الملكية الإفريقية

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص73.

[2] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص72.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص131.

[4] المرجع نفسه، ص 207.

[5] عبد الرحمان نواصر، المرجع سابق، 73.

والوكالة الإفريقية بعجز المالي، وأصبحت غير قادرة على مراقبة السوق الذي كان يوفر من وراء هذا الاحتكار أرباحا طائلة، وكل هذا كان سببا في ظهور الشركة اليهودية التي تمثلت في شركة بكري وبوشناق،وهاذين الأخيرين استطاعا أن يستميلا ممثلي الهيئات التجارية الفرنسية مقابل بعض الخدمات أو المساعدات المالية أو بعبارة أخرى فإن جميع الظروف كانت مواتية لها، فاستغلا هاته الأخيرة ودخلا إلى ميدان التجارة.

وبالإضافة إلى علاقتهما الحسنة بأعيان المقاطعة والباي،[1] بل حتى ممثلي الهيئات التجارية في فرنسا مستعملين الإغراءات المالية، وتحتل ليفورنة المرتبة الثانية بعد مرسيليا في المبادلات التجارية اليهودية، وذلك لوجود عدد كبير من اليهود نتيجة للهجرة المتزايدة، ووجود تسهيلات تجارية.[2]

3. دور شركة بكري وبوشناق في التجارة الخارجية.

1.3. التعريف بأسرة بكري وبوشناق:

- **أسرة بكري:** وفقا لإيزبنت فان عائلة بكري هاجرت من ليفورنة عام 1774م واستقرت بالجزائر وذلك بسبب الظروف البائسة التي مرو بها في ايطاليا،[3] تتكون الأسرة من الأب الاسم الكامل لبكري هو ميشال كوهين بكري المعروف باسم ابن زاهوت هاجر إلى مدينة الجزائر سنة 1770م،[4] وحسب حمدان خوجة كان لديه دكان صغير يبيع فيه الخردوات، ويقع بالقرب من باب عزون، ثم انضمت إليه أسرته، ومنذ تلك الفترة ارتبطت محلات بكري بمصالح حسن باشا ومصطفى باشا، واستطاع الحصول على

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 141، 142

[2] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص 71.

[3] Eisen beth, maurice : les juif en algérie, depuis les origines gusqu au a nos gours, extrait de l'ency, cilonial et raritime, paris, 1882, p159.

[4] أبوا القاسم سعد الله، محاضرات ...، المرجع السابق، ص 14.

ثروة كبيرة،[1] كان لميشال بكري العديد من الأبناء وهم: مردخاي، وسلومون، وأبراهام، ويعقوب، ويوسف، وهذان الأخيران قاموا بتنشيط التجارة في داخل البلاد وخارجها،[2]

- **أسرة بوشناق:** جاءت أسرة نفطالي بوشناق أبو جناح من ليفورنة إلى الجزائر سنة 1723م، كانت هذه الأسرة معدومة لم يكن لديها قوت يومها، وبعد أن استقرت الأسرة في البلاد، اتسع نطاق عمليتها، وزادت ثروتها وارتفع مستوى علاقاتها الاجتماعية، ارتبط بوشناق مصطفى الوزناجي باي التيطري 1775م/1795م،[3] كان لهذا الأخير دور في رفع مكانة بوشناق وذلك بعدما تم تعيينه بايا على قسنطينة، ومنذ ذلك الحين أصبح بوشناق رجل أعماله ومحل ثقته، وبالتالي أصبح نفوذها لدى الباي قويا،[4] ومن الارتباطات الحاسمة في المسار السياسي والاقتصادي المستقبلي لعائلة بوشناق وبكري، وتطور الارتباط العائلي بالمصاهرة، أي مصاهرة نفطالي بوشناق الحفيد لأسرة بكري الثرية وتعتبر هذه أكبر صفقة لعائلته، ونتيجة لهذه الأحداث نشأ تحالف تجاري بين العائلتين، بحيث دخل نفطالي بوشناق كشريك في شركة كوهين بكري وإخوته، وتم تحويل اسمها إلى الإخوة بكري وبوشناق،[5]
- **تأسيس الشركة ودورها في مسألة الديون:**

لم تتفق المصادر حول تاريخ تأسيس هذه الشركة، فحسب اليزبيث يذكر على أنها تأسست يوم 15 فيفري 1798م، أما العربي الزبيري فقد أرجع سنة تأسيسها رسميا إلى 1793م، وذلك عندما طلبت فرنسا أن يزودها بالحبوب لمدة خمس سنوات في الفترة ما بين 1793م/1798م،[6] ويتماشى هذا الترجيح مع ما ذكره روزي و كارت في الفترة التي

---

[1] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص ص120- 121.

[2] نجوى طوبال، طائفة اليهود ...، ص145.

[3] فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص277.

[4] أبو القاسم سعد الله، محاضرات ...، المرجع السابق، ص15.

[5] فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص ص277، 278.

[6] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص263.

حصلت فيها حكومة الإدارة الفرنسية على قروض من الجزائر بقيمة 5 ملايين فرنك، تم ذلك من خلال شركة بكري وبوشناق،[1] لكن بعض المراجع الأخرى حددت تاريخ إنشاء هذه الشركة سنة 1797 ميلادي بالضبط 14 سبتمبر، لكن سنة 1793م تبدو الأقرب إلى الحقيقة لأنها توافق سنة التوسع الهائل لأعمال ونفوذ بكري وبوشناق،[2] عندما تولى الداي حسن السلطة 1791م / 1798م، عين نفطالي بوشناق مستشارا له، وهذا الأخير عرف كيفية الاستفادة من موقعه المؤثر لإرساء أسس مبنية للشركة الجديدة داخل وخارج البلاد، أما خارج الإيالة فكانت الشركة قد فرضت نفسها في العديد من الدول الأوروبية، وعينة ممثلين لصالحها في أهم موانئ البحر الأبيض المتوسط، جاء ذلك بفضل حقيقة أن بوشناق كان له تأثير كبير على الداي، حيث كان يتفاوض باسم الجزائر مع ممثلي تلك الدول، يسالم من يشاء ويعلن الحرب ضد من يريد حاربه نفوذه التجاري، وهذا ما جعل الشركة تسيطر على أهم الأسواق في الجمهورية،[3] لقد كانت الشركة تقدم للديوان خدمات جليلة في مجال المخابرات، بفضل ما يرسله ممثلوها في الخارج من معلومات لها مساس بشؤون الإيالة في الداخل والخارج، كما عرفوا كيف يستفيدون من الخلافات الدولية، واستطاعوا أن يكسبوا إلى جانبهم عدد الشخصيات ذات الوزن الثقيل سواء بالرشوة أو من خلال تقديم خدمات متنوعة، بالإضافة إلى ذلك كانوا ماهرين في تسويق أسوء البضائع وخداع مسؤولي الجمارك، عكس المسلمين الذين كانوا مشهورين بصدقهم وأمانتهم في مجال التجارة.[4]

استطاعت الشركة اليهودية من احتكار تجاره الحبوب في جميع أنحاء البلاد، وبالخصوص الإقليم الشرقي، ثم أخذت تسيطر على الأسواق المالية، فكان تقوم دور

---

[1] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، 75.

[2] فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص278.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 264، 265.

[4] المرجع نفسه، ص265.

المصارف، بدأت شركة بكري وبوشتاق، بتصدير منتجاتها إلى مرسيليا منذ سنة 1793،[1] وفي عام 1794 تمكنت الشركة من تصدير أكثر من مليونين فرنك الى فرسا، وتمكنت أيضا من الحصول على جميع الاحتكارات التجارية بعدما تم حل الشركة الملكية الإفريقية بتاريخ 17 جانفي 1794م وتنازلت على جميع الامتيازات، بعد ذلك خلفتها الوكالة الإفريقية، لكن هذه الأخيرة وجدت أيضا العديد من الصعوبات والعقبات، وبالتالي أصبح الميدان خاليا لبوشناق وبكري، وفي عام 1795م أبرمت مصالح التموين في باريس اتفاقية مع ممثلين عن الشركة اليهودية، لتزويدها بمائتي ألف من حمولة القمح نصفها بسعر مائة فرنك للحمولة الواحدة، ونصفها الأخر بسعر 120 فرنك للقنطار الواحد، إي بحوالي 30 فرنك للحمولة، وفي نفس السنة تم الاعتراف رسميا باليهود وتنازل عن حقوقها لصالح بكر وبوشناق.[2]

استمر بكري وبوشناق خلال سنتي 1796م / 1797م بتزويد الجيوش الفرنسية بالقمح، بينما واصل مندوب الشركة سيميون بوقية، في باريس في الضغط لقبض ثمنه، لكن حكومة الإدارة الفرنسية استمرت في التهرب من مسؤوليتها، ومن الأسباب التي زعمتها أن التاجرين اليهوديين كانا يزودان الانجليز في جبل طارق في الوقت نفسه، وغداة الحملة الفرنسية على مصر 1798م،[3]

وهو ما يعتبر خطرا كبيرا على نفوذ بلادهم في حوض البحر الأبيض المتوسط، ومع ذلك تدخل الداي مرة أخرى وكتب إلى حكومة الادارة رسالة حملها سيمون بوقيه فند فيها جميع الاتهامات، وأكد ولاء اليهوديين للأمة الفرنسية.

طلب وزير الخارجية تاليران من بكري ان يزود الجيش الفرنسي بكميات كبيرة من القمح والأقمشة والأدوية وغيرها من المواد التي يحتاجها الجيش من الجزائر خلال حملته

[1] حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية ...، المرجع السابق، ص46.
[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 267 – 269.
[3] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص216.

على مصر 1798م،[1] أرسل الداعي خطابا مكتوبا إلى الحكومة الفرنسية من اجل تسديد ديونها، ومع ذلك فان هذه الأخيرة لم تستجيب لها، فأعلن الداي الحرب عليها، كان تاليران مقتنعا بان صفاء العلاقات بين البلدين لن يتحقق إلا من خلال تسوية دين اليهوديين الذي قدر بـ 7.942.994فرنك، ومع ذلك لم تسدد فرنسا ديونها، ويرجع ذلك إلى ضعف العلاقات بين البلدين، وفي يوم 17 ديسمبر 1801م، ورد اتفاق جديد بين الجزائر وفرنسا منصة المعاهدة في البند الثالث عشر على تعهد المواطن ديبوتانفيل لتسديد مبالغ الرعية الجزائريين على الحكومة الفرنسية.[2]

غير ان فرنسا استمرت في مماطلتها في قضية الديون، وفي سنة 1802م قدر الدين 8.151.000 فرنك، كان الباشا يطالب الحكومة الفرنسية بسد الدين التي عليها، لكن دون جدوى وظلت المسالة بدون عالقة إلى ان أصبحت قضية بين الجزائر والحكومة الفرنسية.[3]

وفي عام 1805م وقعت مجاعة كبرى في البلاد، على الرغم من هذا الوضع كانت الشركة تجذب الحبوب من مختلف أنحاء الإيالة وتصدرها إلى فرنسا، بدلا من ان تقوم بمساعده السلطات في توفير الغذائي للسكان، وأدى ذلك إلى غضب المليشيا وقتل بوشناق على يد احد عناصرها، وذلك بسبب سلوكهم واستغلال نفوذهم، الذي لا يعرف حدود للإساءة.[4]

قدم بكري حساباته في اجتماع ديوان البحرية في 29 فيفري 1816م، حيث قدر مبلغ الدين بفوائده عن ما يزيد 12 مليون فرنك، وفي 28 أكتوبر 1819م وقع اتفاق بين الحكومتين على تصفية الديون وينص على دفع فرنسا للتاجرين ما قيمته 07 ملايين

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص270.

[2] محمد زوال، المرجع السابق، ص ص39، 43، 51.

[3] أبو القاسم سعد الله، محاضرات ...، المرجع السابق، ص17.

[4] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 272.

فرنك موزعة على أقساط كل منها حوالي 583.333 تدفع أسبوعيا اعتبارا من الفاتح مارس 1820م، إلا أن قضية الديون بقيت دون حل، إلى غاية شهر ماي 1829م، وهذا ما دفع الداي حسين إلى مكاتبة الحكومة لكنها لم ترد على رسالته حتى حدوث القطيعة بين البلدين وإعلان فرنسا الحرب ضد الجزائر وحصارها في شهر جوان 1827م.[1]

المبحث الثاني: أصل مسألة الديون وتطورها.

1. جذور مسألة الديون.

تعتبر قضية الديون مسألة حادة، طبعت العلاقات التجارية الفرنسية، منذ نهاية القرن الثامن عشر ميلادي، ترجع أصول هذه القضية إلى فترة قيام الثورة الفرنسية 1789م، والصراع الناتج عنها بين الجمهورية الفرنسية والأنظمة الملكية الأوروبية، والتي لم تتأخر في التعبير عن نيتها في تضييق الخناق على النظام الجديد خوفا من انتشار عداوة في المنطقة كلها،[2] وهذا ما أدى إلى انهيار الاقتصاد وظهور مجاعة قاسية، نتيجة لما صحبت الثورة من قسوة واضطهاد ضد الطبقات الإقطاعية، في ظل الحصار الاقتصادي والعسكري الذي فرضته الدول الأوروبية المعادية للثورة، خصص المجلس الوطني الفرنسي مبالغ لشراء القمح من الجزائر سنة 1792م،[3] فقد نجح القنصل الفرنسي فالير في كسب ثقة الداي، وحصل على إذن لشحن كمية كبيرة من الحبوب وتلقت فرنسا مبالغ كبيرة وقروضا لشراء القمح،[4] أعرب الداي حسن عن موقف الجزائر في هذه الفترة في رسالة وجهها إلى محافظ العلاقات الخارجية الفرنسية في 16 أكتوبر 1795م، "لن نرد أي طلب للجمهورية يكون في متناولنا،[5] من المواد الغذائية والخيول الجيدة والحبوب وغيرها من المواد الاستهلاكية على اختلاف أنواعها ... لأننا نحس في حربكم العامة

[1] حنفي هلايلي، العلاقات ...، المرجع السابق، ص ص 52، 53.

[2] كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص115.

[3] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ ...، المرجع السابق، ص 120.

[4] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص135.

[5] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص106.

ضد هذا العدد الكبير من الدول الاوروبية، ومن المستحيل أن لا تجابهكم صعوبات في توفير المواد الأولية الضرورية،[1] استمرت الجزائر بتزويد فرنسا بالحبوب في ظل الظروف المالية الصعبة التي كانت تمر بها، قامت فرنسا بإرسال مبعوث جديد يدعى دوتشي إلى الجزائر تمكن هذا الأخير من إتمام مهمته بنجاح، ومنحته السلطات الجزائرية كل التسهيلات التي طلبها لشراء حبوب ومواد أخرى تحتاجها فرنسا، ومن بين هذه التسهيلات قدمت قرضا بقيمة 50 إلف قرش إسباني لدفع ثمن مشترياته، بالإضافة إلى إعطاء الفرنسيين جوازين جزائريين لنقل هذه الحبوب إلى فرنسا،[2] رغم الديون التي كانت تعاني منها فرنسا إلا أنها طلبت مرة أخرى من الجزائر اقراضها 5 ملايين قرش إسباني، رد الداي برسالة كلها أسف واعتذار، بأن إمكانية الخزينة الجزائرية لا تسمح بترضية هذا الطلب لضخامة المبلغ، لكن أعطى تعليمات للخزناجي بأن يضع في يد المبعوث الفرنسي هيركولي مبلغ مائتي ألف قرش في حين عند نزول لرغبة الفرنسيين،[3] كل هذه المواقف كانت على حساب مصلحة الجزائر، خاصة أن الدول الملكية الأوروبية ضد فرنسا وفرت كل ظروف الرخاء، شركة بكري وبوشناق، بسبب ارتفاع أسعار الحبوب والمنافسة الحادة للتجار الأوروبيين على القمح الجزائري،[4] على الرغم من أن السلطات الجزائرية منح ترخيصا لتصدير الحبوب إلى الفرنسيين، إلا أن وصولها إلى الموانئ الفرنسية لم يكن آمنا، صعوبة الإمداد التي واجهتها فرنسا خلال عام 1793م، كانت دليلا كافيا على مدى المخاطرة التي أصابت تجارتها البحرية، وعلى الرغم من استعداد الجزائر لمنحهم رخصة لتصدير الحبوب وحتى تزويدهم بالمال لشرائها، فإن ظهور شركة بكري وبوشناق في هذا الوقت يمثل ترحيبا بمصالح الأطراف المعينة للجزائر اليهود

[1] مولود قاسم آيت بلقاسم، المرجع السابق، ص127.

[2] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا...، المرجع السابق، ص188.

[3] المرجع نفسه، 190.

[4] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص107

فرنسا، فهذه الأخيرة كانت تستقبل كميات من القمح بطريقة آمنة، باعتبار أن العلم الجزائري يمثل حماية للسفن المتجهة إلى مرسيليا كون الجزائر دولة محايدة في الصراع القائم، حقق التاجران من خلال هذه المعاملات، خاصة خلال الأربع السنوات الأولى من تأسيس الشركة، أرباحا ضخمة وهذا ما جعلها شركة عملاقة في بضع سنوات من تأسيسها، أما الجزائر فلم تأخذ أي فائدة من هذه الوساطة[1].

انتقل يعقوب بكري إلى فرنسا ليفتح فرعا للشركة في مرسيليا، ومن ثم بدأت المعاملات التجارية الفرنسية في غضون سنوات قليلة، وسجلت مصالح الموانئ أول تصريح لسفينة شحن تعمل لصالح بكري وبوشناق في منتصف جويلية 1795م، فحظي يعقوب بكري بحسن الاستقبال من قبل السلطات مرسيليا، ومنحت فرنسا تسهيلات ليعقوب بكري من أجل القيام بنشاطه، ومنذ هذا التاريخ بدأت شركه بكري بوشناق في الصعود والازدهار حتى وقوع القطيعة 1798م، وخلال المرحلة الأولى من حياة الشركة استقبل يعقوب بكري في ميناء مرسيليا 33 سفينة شحن لحسابه سنة 1795م، و 34 سفينة سنة 1796م، لينخفض العدد إلى 11 سفينة سنة 1797م و خمسة سفن سنة 1798م، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى شدة الحصار الذي فرضه البريطانيون على التجارة البحرية الفرنسية.[2]

إضافة إلى ذلك فإن شركة بكري وبوشناق ليست الوحيدة التي يصل من خلالها القمح الجزائري إلى فرنسا، ولا تدخل فقط من ميناء مرسيليا،[3]حيث قدرت كمية القمح التي خرجت من ميناء عنابة بـ 96 شحنة سنة 1795م، وقد كان ذلك الرسم يقدر بمربع ذهبي أو بثمانين فرانكا، وفي نفس تلك السنة تم تصدير 240 ألف صاع قمحا من ميناء

[1] جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1791م – 1830م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1994، ص ص 275، 276.

[2] المرجع نفسه، ص ص 276، 277.

[3] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص108.

وهران،[1] ونجحت الشركة اليهودية من تحقيق أرباحا خيالية وازدهار في وقت سريع وفي بضع سنوات، فحسب جمال قنان فقد قدم مثالا ملموسا عن هذه الوضعية، حيث كان صاع من القمح يشترى في مدينة الجزائر بسعر يتراوح مابين ثلاث فرنكات ونصف إلى أربع فرنكات، ويصل سعره في فرنسا إلى 50 فرانكا، فسعر القمح عند بيعه يحقق عادة ربحا صافيا لا يقل عن ثمانية أضعاف المبلغ عند الشراء، ورغم وجود الشركة على الأراضي الفرنسية، إلا أنهم يكرهون رؤية أي أجنبي يستقر بيننهم لغرض التجارة، خاصة إذا كان يمتهن نفس مهنتهم، وهذا يتوافق مع ما أنتجته الثورة الفرنسية التي ألغت الاحتكار بجميع أنواعه، فنجاح التاجرين اليهوديين في معاملاتهم في فرنسا بشكل ثغره في جدار الحصار البحري المفروض على التجارة الفرنسية.[2]

2. تسيس مسألة الديون.

لعب القنصلان كل من جون بون سانت أندري وديبو تانفيل دورا فعالا أقل ما يقال عنه أنه غير أخلاقي في تسيس هذه المعاملات التجارية مع اليهود، وذلك من خلال تلك الحملات والتنديدات التي كانوا يشنها القنصلان على هؤلاء اليهود، لإقناع المسئولين في فرنسا بضرورة معالجة قضية الديون معالجة سياسية، باعتبارها ورقة رهن بين أيدي فرنسا ضد التاجرين بكري وبوشناق، نظرا لما لهما من نفوذ كبير في الجزائر، وبالخصوص لدى الداي، حيث يأتمر بأمرهما ويفعل وفق مشورتهما.[3]

ارتبطت مسالة الديون بالقنصل جون بون سانت أندري، الذي عمل بإلحاح شديد من اجل تسيس مسألة الديون، حيث حاول تعطيل المصالح التاجرين، وذلك من خلال مراسلاته مع الداي، حتى انه كان يتعمد تظليلهما ومد الداي المعلومات الغير صحيحة مركزا في مراسلاته، على أن التاجران تربطهم علاقات تجارية وتداخل المصالح مع

[1] حمدان بن عثمان خوجةالمصدر السابق، ص ص 122.

[2] جمال قنان العلاقت ...، المرجع السابق، ص ص 278-280.

[3] جمال قنان، معاهدات ...، المرجع السابق، ص190.

الانجليز في جبل طارق من خلال تسويق المواد والسلع، ومن بين ما صرح به سانت أندري أن السلطات الجزائرية قد نزعت الامتيازات الفرنسية لصالح الانجليز، وهذا نتيجة لمساعي اليهوديان، وهذا ما جعل الداي يراسل السلطات الفرنسية لتكذيب حدوث مثل هذا الأمر، مؤكدا مرة أخرى أن الجزائر مستعدة لتزويد فرنسا بكل ما تحتاجه من الحبوب وغيرها، وفي مقابل ضرورة معاملة اليهود معامله حسنة، إضافة إلى دفع مستحقات سيمون ابوقية وبكري، وتعتبر أول مؤشر لما سيصبح في ما بعد قضية الديون.[1]

رغم تأكيدي الداي على المديرية التنفيذية في ما يخص معاملة اليهود معاملة حسنة كما يعامل الرعاية الفرنسية في الجزائر، لكن وضعيه اليهودي لم تتحسن ورغم ذلك استمرت الشركة في تزويد فرنسا بالحبوب،[2] بينما كان ممثل الشركة يواصل الضغط من أجل قبض ثمنه، إلا أن قنصل فرنسا الجديد في الجزائر سانت أندري نصح حكومة بلاده بأن لا يدفعوا ثمن حتى يتضح نفوذ هؤلاء اليهود،[3] وهذا ما دفع وزير الخارجية الفرنسي دولا كروا لإرسال رسالة إلى زميله وزير المالية، ذكر فيها "نرجوا منكم تأجيل تسديد ديون اليهود، حتى نجبرهم على التخلي عن دسائسهم مع الإنجليز الذين يفضلونهم عنا في سواحل شمال إفريقيا"،[4] عند استقبال القنصل من طرف الداي منتصف شهر أكتوبر 1797م قدم اقتراحا من خلاله إقناع الداي بضرورة التمييز في هذا الدين، بين العنصرين المكونين له، الجزء الأول وهو الدين الذي للخزينة الجزائرية على التاجرين، والجزء الثاني هو مستحقاتهما على الخزينة الفرنسية، فحكومة بلاده على استعداد لدفع الجزء الأول، فيما يبقى الثاني لن يتم تسديده لهم، إلا بعد أن يصححوا سلوكهم اتجاه فرنسا، لكن الداي عارض كلام القنصل، قائلا بأنه لو ابلغه بأفعالهم لكان قد أدبهما في الحين، كما أكد

[1] جمال قنان، العلاقات الفرنسية ...، ص ص 280-282.

[2] عبد الرحمان نوصر، المرجع السابق، ص109.

[3] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص216.

[4] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني ...، المرجع السابق، ص123.

الداي على ضرورة تسديد الدين لأصحابه، ومن جهته سيسهر على منع كل ما من شأنه عرقلة نشاط الفرنسيين في الجزائر، كما يضع حدا لليهود في إقحام أنفسهم في شؤون فرنسا، وأكد الداي بعد هذه المقابلة أن القنصل يشكل خطرا على العلاقات بين البلدين، وهو ما دفعه إلى مكاتبه المديرية التنفيذية في 22 أكتوبر 1797م ليطلب إبعاده، ولكن الحكومة الفرنسية عبرت عن موقفها الذي يتماشى مع موقف قنصلها، من خلال ذلك اتخذت المديرية التنفيذية قرار بالاستيلاء على أملاك رعايا الجزائر وتونس وطرابلس، ومصادرة أملاك العثمانيين في فرنسا التابعة لها،[1] كان تاليرن وزير الخارجية حريصا على إقناع حكومة الإدارة، وأقامت علاقات تجارية إستراتيجية طويلة الأمد، وإبرام اتفاقية تجارية مع الجزائر وإنها صفقة تتجاوز طبيعتها المالية، وسيكون لديه القدرة على توجيه الصفقة التجارية نحو التأزم، واختلاق كل الذرائع الممكنة، فيما تبقى خاضعة للمناورات السياسية والدبلوماسية.[2]

كما طلب تانفيل من حكومة بلاده بدفع تسبيق للتاجرين لطمأنتهما ولفت الانتباه في نفس الوقت إلى ضرورة عدم تصفية ديونهما كلها، حتى يبقيا دائما في وضع رهينة، يسهل الضغط عليها، ومن المؤكد أيضا أن نية القنصل لم تكن صادقة منذ البداية فيما يتعلق بالتسوية التي ألتزم بها حول الإتاوات عندما أوصى حكومته بعدم تضمينها في إطار الحساب الخاص، ولكن يجب دمجها ضمن ديون التاجرين،[3]عند تولي مصطفى باشا الحكم خلفا للداي حسن، بعث برسالة إلى الديكتوار* يطالب فيها بتسديد مستحقات

---

[1] جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية...، ص ص 283،284.

[2] عفرون محرز، مذكرات ما وراء القبور، تر، الحاج مسعود مسود، ج1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2008، ص ص 169، 170.

[3] جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية...، ص119.

*الدريكتوار: هو المجلس الأعلى للثورة الفرنسية المتكون من خمسة أعضاء يعينون الحكومة وقواد الجيش...الخ، (ينظر: مولود قاسم، المرجع السابق، ص138.

الديون القديمة،[1] وطالب الداي حسين الحكومة الفرنسية بدفع المبالغ المستحقة لكن دون جدوى، وفي عام 1826م حدد الطلب في رسالة إلى وزير خارجية فرنسا أسر فيها على إرسال المبالغ المستحقة لفرنسا أو ذكر أسباب رفضها لذلك، لكن الداي لم يتوصل إلى رد مقنع.[2] **(أنظر الملحق01).**

3. تطورات مسالة الديون بين سنة 1793م/1830م:

1.3. مطالبة الجزائر بديونها:

بعد وقت قصير من تصدير شحنة من الحبوب إلى فرنسا من طرف الشركة اليهودية حتى طالب التاجرين اليهوديان من فرنسا بتسديد ديونهما من خلال ممثليهما في باريس، لكن القضية بقيت مجمدة بحجة تموين يهود الجزائر للإنجليز.[3]

في سنه 1795 قدر دين فرنسا بمليونين من الفرنكات، أما ديون اليهوديين للجزائر فقد قدر ربي .300.000 فرنك فكتب الباشا مصطفى إلى تاليراند يطلب منه أن تدفع فرنسا الدين الذي عليها إلى رعاياه اليهود، لكن بدون جدوى إلى أن أصبحت القضية تطرح على مستوى الحكومتين.[4]

وقد أدى تماطل الحكومة الفرنسية في تسديد ديونهما، إلى تدخل الداي وبعث برسالة إلى الحكومة الفرنسية في 18 ماي 1797م، جاء فيها لكي نثبت لكم كم نتمنى توطيد وترسيخ العلاقات ألقائمه بين هذه الحكومة والشعب الفرنسي منذ قرن من الزمن، فإننا مستعدون لتموينكم أثناء حربكم بالمواد الضرورية... ونطلب منكم فقط مراعاة حسن معامله رعايانا المقيمين عندكم خاصة أسره بكري وسيمون أبوقية الذي سيتولى تسليمكم

---

[1] جمال قنان، العلاقات الجزائرية...،المرجع السابق، ص168.

[2] شوقي عطاء الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، مكتبة الأنجلو مصرية، 1977م، ص256.

[3] فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص308.

[4] أبو القاسم سعد الله، محاضرات ...، المرجع السابق، ص16.

هذه الرسالة، ونحن نعتبر هذه المسالة معروفا، ونرجو منكم أن تتفضلوا بتسديد مستحقات التاجرين،حتى يتمكن من مواصله نشاطه، لكن القضية بقيت على حالها.[1]

رغم استمرار وتأكيد الدايات على مطالبهم بتسديد الديون، إلا أن القضية بقيه عالقة، واستمرت حكومة الإدارة في التهرب بحجة أن التاجرين كان يمدون الانجليز في جبل طارق، غداة الحملة الفرنسية على مصر 1798م، تلقى تاليران تعليمات أن يستقبل بوشناق، وان يقبل التزامات الديون العائدة على الشركة، قدم ممثل المؤسسة اليهودية فاتورة قيمتها 2.297.415 فرنك، مؤكدا على خدمات المؤسسة الغير المدفوعة الأجر، لفترة طويلة، فقبل الفرنسيون الذين كانوا متخوفين من أن الحملة القادمة ربما تستثير الجزائريين، فيعترضوا مرورها عبر البحر الأبيض المتوسط، اتفقوا على دفع 170.000 جنيه كل أسبوعين لحين تصفيه الديون، لكن هذا الالتزام توقف بسبب الحملة الفرنسية على مصر، وهذا ما جعل الداي مصطفى يعلن الحرب على فرنسا.[2]

بعد وصول الداي مصطفى الحكم طرح بإلحاح كبير لتسديد ديون التاجرين، من خلال رسالة وجهها الداي إلى فرنسا في 1798م، **حيث قال<< لقد مضى وقت طويل منذ أن تم تزويد الجمهورية بالمواد المعيشية التي كانت في اشد الحاجة إليها، حيث لم يكن هناك سوى عدد قليل من الأفراد الذين لديهم الشجاعة والإرادة لتقديم التسبيقات في تلك الفترة الصعبة، والمخاطرة بأموالهم، وقد آن الأوان لرد الجميل من طرفكم بدفع ديون بكري وبوشناق>>** بالرغم من هذا الإلحاح، فان فرنسا لم تتزعزع قيد أنملة واتخذت موقف بتجميد تسديد هذه الديون.[3]

---

[1] أرزقي شويتام، نهاية الحكم ...، المرجع السابق، ص124.

[2] وليام سبنسر، المرجع السابق، ص217.

[3] جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية...، المرجع السابق، ص286

فقد اعترفت فرنسا بالمعاهدات المتعلقة بالديون التي عليها للجزائر، على الأقل ثلاث مرات رسميا، وآخر مرة كان المبلغ قيمته سبعة ملايين، وجاءت هذه المعاهدات على النحو التالي:

- ✓ اتفاقية مسيدرو 28 جوان 1796م بين الداي حسن والديكتوار والمجلس التنفيذي الأعلى للجمهورية.
- ✓ معاهده 29 ديسمبر 1801م بين الداي مصطفى و نابليون بونابرت والتي "يقول عنها دونمرامون (رغم أن معاهده 1801م قد أكدت هذا الحق لدى الجزائر الا انه لم يسدد له شيء من ذلك).
- ✓ وأخيرا بين الداي حسين والويس الثامن عشر في معاهدات 28 أكتوبر 1819م، وعنوان هذه المعاهدات في جميع فهارس المعاهدات الدولية الفرنسية هو الديون الجزائرية، واتفق الجانبان بموجبهما على أن مبلغ هذا الدين هو سبعة ملايين من الفرنكات، فالواضح من كل هذا أن الداي كان له الحق في المطالبة بحقوق الدولة التي يرأسها والتي هو مسؤول عنها.[1]

2.3. اللجنة المالية: بعد انتهاء الوضع القائم في فرنسا واستقرار الوضع هناك ما عوده أسرة البوربون إلى السلطة،[2] طلب الداي حسين مرة أخرى من فرنسا بتسديد الدين، لكن فرنسا تماطلت في الرد عليه، وتوترت العلاقات بين الداي حسين وفرنسا.[3]

وفي هذا الصدد اقترح تاليران بتشكيل اللجنة المالية لدراسة قيمة الدين وتتألف اللجنة من هيلي دواسيل وموني ودسير ومالارتيك، وكلف أجزاء من قبله نيكولا بلفيل وراية المكاجمل يمثلاهم في اللجنة، الأولى عبارة عن وكيل لبكري في باريس، والثاني ضابط

[1] مولود قاسم نيث بلقاسم، المرجع السابق، ص208،209.

[2] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص177.

[3] محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا، مؤسسة شاب الجامعة، مصر، 2006م، ص167.

من ضباط الداي، قدم لهما مبلغا ماليا ليصرح به للجنة اكبر من المبلغ الذي حدده تاليران وهو 16.431.350 فرنك.[1]

أعدت اللجنة تقرير نهائي في أواخر شهر فيفري 1819م استعرضت فيه ما يلي:

1. حددت فيه مكونات هذا الدين، والتي تتمثل في تزويد الحكومة الفرنسية منذ سنة 1794م وفي السنوات التي تلتها بالحبوب.
2. قيمة السفن وشحناتها التي استولت عليها سواء البحرية والرسمية أو القرصنة الفرنسيين في البحر من مختلف القروض المالية التي منحها التاجران للأعوان الفرنسيين خلال السنوات الصعبة التي مرت بها فرنسا إلى جانب ذلك الفوائد المستحقة عن هذه الديون ولمده تزيد عن عشرون سنة.
3. لا يمكن رفض مطالب التاجرين بدعوى سقوط دينهما بحكم القانون، بالنظر للمعاهدات القائمة بين البلدين وخاصة معاهده 27 ديسمبر 1801م، والذي يلزم في البند 13 تسديد هذه الديون. **(أنظر الملحق رقم02)**

كما حددت اللجنة من جهتها مبلغ الدين،المعترف به من طرفها والذي قدر ب9.750.000 فرنك وهو مبلغ جزافي، كما أنقصت اللجنة من هذا المبلغ مجمل التسبيقات التي استلمها التاجران والتي تبلغ حوالي مليونين ونصف مليون فرنك، ويبقى في ذمتي الحكومة الفرنسية حوالي سبعة ملايين وربع مليون فرنك.[2]

وبعد مداولات وتدقيق بواسطة اللجنة المستشارين في ديون اليهوديين أغلقت الحكومة الفرنسية الحساب بسند،[3] قيمته سبعه ملايين فرنك كحد أعلى لهذه الديون، وهو اقل من نصف المبلغ الذي حدده الداي ومع ذلك وافق ممثل الداي عليه، وتم الاتفاق

---

[1] يحي بوعزيز، العلاقات الجزائرية الخارجية...، المرجع السابق، ص128.

[2] جمال قنان، العلاقات الجزائرية ...، المرجع السابق، ص ص306، 308.

[3] أرجمنت كوزان السياسة العثمانية اتجاه الإحتلال الفرنسي، تح، عبد الجاليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970م، ص33.

على أن يدفع على 12 قسطا بين القسط والأخر خمسة أيام، وقد تم إمضاء هذا الاتفاق في أواخر أكتوبر 1819م، وأصدرت الخزينة قرار الدفع بذلك يوم 24 جويلية 1820م، وفي نفس الفترة دفعت حصص بكري.[1]

قدمت الحكومة الفرنسية مشروع القانون المعروض على الغرفتين البرلمان عنصرين مميزين تمحورت حولهما المناقشات المالية،والتي شملت كل من مصالح الداي ومصالح المؤسسة اليهودية، وكذلك التجار الفرنسيين، وفي 1820م بدأت بمناقشة التسوية المالية وحماية المصالح الفرنسية، وهو ما كان يعتبر لديهم مسالة جوهرية، طغت على المناقشات، وكذلك حماية مصالح الشركة اليهودية وحلفائها دون سواهم، وافق الداي بدون تحفظ على الاتفاقية، التي كان ينتظر من وراءها تسديد تسبيقاته.[2]

وتنص هذه الاتفاقية في مادتها الرابعة على الاحتفاظ بالمبلغ الذي تم تسليمه إلى بليفيل وكيل بكري وبوشناق حتى يحصل السيد بليفيل على رفع الحجز من المعنيين أنفسهم أو من المحاكم، أما المبالغ الأخرى فإنها تسلم في حينها.[3]

قامت فرنسا بحجز مليونين ونصف مليون فرنك، أما أربع ملايين ونصف المليون فقد تذرع القنصل على أنها دفعت للتاجرين بكري وبوشناق، وبعد استلام هذين الأخيرين المبلغ، فر بوشناق إلى ليفورنا وبكري لجأ إلى فرنسا، وكلف القنصل الفرنسي ديفال بالشرح للداي بان الديون الفرنسية تمت تسويتها، وهذا ما تطرق إليه من قبل وزير الخارجية الفرنسي دوماس في مراسلاته التي أرسلها إلى الجزائر، بان الديون تم تسويتها حسب القانون المتعارف عليه من قبل الطرفين، وحسب الاتفاقية المبرمة في 28 أكتوبر 1819م[4].

---

[1] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص128.

[2] شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبداية الإحتلال (1827م – 1871م)، تح، جمال فاطمي وآخرون، ط1، شركة الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص ص 47 – 49.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص308.

[4] عزيز سامح ألتر، المرجع السابق، ص ص 627،628.

وعندما علم الداي بالمؤامرة لم يتردد في اتهام القنصل بالتواطؤ مع اليهوديين، اللذان خانا الداي والخزينة الجزائرية، وبناءا على ذلك طلب الداي من الحكومة الفرنسية سحب قنصلها من الجزائر، وإعادة توجيه اليهوديين من فرنسا إلى الجزائر، لأنهما ليس وسيطين بين الدولة الجزائرية والدولة الفرنسية[1].

أرسل الداي حسين باشا إلى الحكومة الفرنسية رسالة يطالب فيها بان تدفع إليه شخصيا الدين الذي على بكر ويعقوب، وبتولي هو وليس المحاكم الفرنسية تسديد الديون المستحقة التي على بكري للدائنين، لكن المسالة ظلت عالقة وامتنعت فرنسا عن التسديد.[2]

[1] مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة، الجزائر، 1964م، ص272.

[2] إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكة للنشر والتوزيع، السعودية، 1779م، ص256

الفصل الثالث: انعكاسات مسألة الديون على العلاقات بين الجزائر وفرنسا.

- ✓ المبحث الأول: حادثة المروحة
- ✓ المبحث الثاني: الحصار البحري (1827م-1830م).
- ✓ المبحث الثالث: الحملة الفرنسية على الجزائر.

الفصل الثالث: انعكاسات مسألة الديون على علاقات البلدين (الجزائر وفرنسا).

المبحث الأول: حادثة المروحة.

1. الظروف المحيطة بالحادثة:

شهدت الفترة التي سبقت حادثة المروحة توترا كبيرا في العلاقات الفرنسية الجزائرية ساهمت في تأجيجها العديد من الحوادث التي كانت مؤشرا لوقوع الحادثة ومن بينها نجد:

- ✓ قيام القنصل ديفال بتعيين ابن شقيقه ألكسندر ديفال (Alexander deval) كنائب قنصل فرنسي في عنابة، فقد قام هذا الأخير بمنشآت فرنسية تمهيدا لتدعيمها بالعسكريين والمدافع في القالة وعنابة.[1]
- ✓ كتب الداي إلى وزير الخارجية **دود ماس** في 26 أوت 1826م برسالة، يطلب من الحكومة الفرنسية تسوية مسألة الديون، لكنه لم يتلق عليها أي رد، بل وصلت سفينة حربية بقيادة **فلوري** كتهديد للداي إزاء تصرفاته ضد فرنسا والفاتيكان، ومراسلة الداي مرة ثانية في أكتوبر 1826م والتي عبر فيها عن موقفه من **دوفال**، ونتيجة لذلك قررت الحكومة الفرنسية في نوفمبر 1826م بدء الحصار على الجزائر، ولكن هذا القرار لم ينفذ لأنه لم يكن منطقيا، وكان من الضروري إيجاد مبرر آخر ومحاولة دفع الداي لفعل أشياء تنتهك للأعراف الدولية، وتولى هذه المهمة وزير الخارجية دودماس **ودوفال**.[2]
- ✓ وحسب ما يؤكد أعظم المؤرخين الفرنسيين "**هنري قاروا**" طلب من القنصل الفرنسي بالجزائر أن يغتنم فرصة مغيب الأسطول الجزائري في نفارين وخلق حادث يبرر غزو الجزائر والاستيلاء عليها.[3]

---

[1] شوقي عطاء الله الجمل، المرجع السابق، ص256.

[2] عمار حمداني، حقيقة غزو الجزائر، تر، لحسن زعذار، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008م، ص ص 50، 51.

[3] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، دت، ص77.

✓ وبتاريخ 11 أفريل 1824م وجه **دودماس** مذكرة إلى الملك الفرنسي **شارل العاشر** والذي اقترح عليه إرسال أربع سفن حربية لحصار الموانئ الجزائرية للحصول على تعويضات للأخطاء التي ارتكبها الداي ضد الأسطول.[1]

2. مجريات الحادثة.

تتفق العديد من الدراسات التاريخية، مما في ذلك أيضا المصادر الفرنسية، على حدوث الواقعة في 29 أفريل 1827م، كان موعدا لفرنسا عازم على العدوان، مما يوحي لممثليها في الجزائر، القنصل **دوفال بيير** أنه أثار غضب الداي لإذكاء الحرب، فأخذ يراقب فرصة مواتية حتى جاءت مناسبة عيد الفطر، تقدم القنصل لتهنئة الداي بالعيد، لأن هذا الأخير يقوم باستغلال القنصل في هذه المناسبة وفق ما هو متعارف عليه.[2]

وفي ظل تعدد الروايات بخصوص ما حدث بين الداي والقنصل الفرنسي نحاول أن نسلط الضوء على كل ما جاء في رواية الداي والقنصل باعتبارهما صانعي الحادثة، وكذلك رواية كل من حمدان خوجة وسيمون بفايفر كمعاصرين لهما.

فحسب رواية القنصل والتي جاء فيها: (تنقلت رغم ذلك في الوقت المحدد إلى القصر ثم أدخلت المقابلة فسألني الداي هل أعلنت إنجلترا الحرب على فرنسا؟ أجبته بأنها إشاعة لها علاقة بالاضطرابات في البرتغال، والتي لا ترغب حكومة الملك التدخل فيها، فقال الداي هكذا إذا تمنح فرنسا للإنجليز كل ما ترغب وأنا لاشيء، قلت يبدو لي سيدي أن حكومة جلالته منحتكم دائما كل ما في استطاعتها، فقال الداي لماذا لم يجب وزيركم على الرسالة التي كتبتها إليه؟ قلت كان لي الشرف أن أتيكم بالجواب فور وصوله، لماذا لم يجبني مباشرة هل أنا قروي، رجل من طين، خاف؟ أنتم السبب في عدم وصول أية إجابة من وزيركم، أنتم أوحيتم له بعدم الرد أنت شرير، خائن، وفاقد للإيمان، ووقف من

[1] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر.....، المرجع السابق، ص122.

[2] أ. محمد قن، "الداي حسين باشا والأزمة الجزائرية الفرنسية 1827م/1830م"، **مجلة التراث**، ع 25، دت، جامعة الجلفة، ص177.

مكانه وضربني بمقبض مروحته ثلاث ضربات قوية على جسمي ثم طلب مني الانصراف)[1].

كان ينبغي على دوفال أن يقدم أسبابا وتوضيحات منطقية، خاصة عندما كان أمام حضرة رئيس الدولة ولكنه فعل العكس، وإذا كان جواب الداي بنوع من الخراطسة والاستخفاف بحكومة الجزائر، بما لا يليق بقوانين وقواعد البروتوكول العامة، ويؤكد الطبيب الألماني بفايفر عن إحالة التي كان الداي عليها فقال: "أن القنصل أجاب الداي قائلا أن حكومة القنصل تفضل أن ترسل أسطولها وجيوشها للشواطئ الجزائرية، ويرفع أعلامها فوقها لتكون عبرة للداي، على أن يستجيب لمطالبه، وكلا الرجلين؛ الزهار وبفايفر كانا يومئذ على مقربة من الداي".[2]

ومن خلال المقارنة بين الرسالتين يمكننا أن نلاحظ بأن القنصل تلفظ بعبارات جارحة جعلت الداي يضربه، والذي لم يشير إليها في رسالته.

والملاحظ حسب ما ذكره حمدان خوجة حيث قال (لقد جرت العادة أن تقوم قناصل الدول الأوربية المعتمدين لدى الجزائر بزيارة إكرام إلى الداي بمناسبة اليوم الأول من **البيرم*** وقد كان القنصل الإنجليزي والقنصل الفرنسي يتنافسان الصدارة في هذه المناسبات، ولذلك قرر الداي أن يستقبل القنصل عشية الاحتفال بيوم العيد بمحضر جميع أعضاء الديوان، وبعد انتهاء الحفل سأل الباشا القنصل لماذا لم تجبه حكومته عن برقياته العديدة والخاصة بمطلب بكري، فكان جواب السيد دوفال في منتهى الوقاحة إذ أجابه كالآتي: "إن حكومتي لا تتنازل للإجابة على رجل مثلكم" وإن هذه الكلمات قد مست كرامته إلى درجة أنه لم يتمالك نفسه من الغضب وضربه بالمروحة ضربة واحدة (هذه المروحة مصنوعة من سعف النخيل)، وأرجع حمدان إجابة القنصل بسبب جملة

---

[1] عمار حمداني، المرجع السابق، ص70.

[2] أ. محمد قن، المرجع السابق، ص177

*البيرم: كلمة تركية تعني عيد الفطر. (ينظر): حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 142.

للغة التركية، حيث قال **القنصل لا يجيد التركية، إلا كما أتكلم أنا اللغة الفرنسية فلا يعرف معانيها ولا عبقريتها).**[1]

وبعد وصول رد فرنسا على ذلك بإرسال قطعة من أسطولها بقيادة القبطان **كولي (collet) الى الجزائر يوم 12 جوان 1827م، جاء ليسلم المطالب للداي التي يجب عليه إتباعها لرد الاعتبار لكرامة فرنسا، وتضمن مايلي:**

1. الطلب من الباشا أن يأتي شخصيا إلى السفينة ويعتذر للقنصل دوفال.

2. وفي جميع الحالات يرفع العلم الفرنسي على جميع القلاع الجزائرية بما في ذلك القصبة.

3. تطلق مائة طلقة مدفع تحية له.

وقد كانت تعليمات كولي تقتضي بأنه في ضرورة قبول الباشا أحد الحلول الثلاثة يتقدم إليه بعده مطالب فرنسية تتضمن دفع التعويضات وتسليح المنشآت الفرنسية في المستقبل، وإعلان الجزائر أنه لا حق لها في دين بكري، كما تقتضي التعليمات أنه في حالة عدم الاستجابة لواحد من الإقتراح المذكور من الإقتراحات السابق ذكرها، يعلن الحصار رسميا على الجزائر، أرسل القبطان **كولي** الاقتراح الثالث إلى الباشا في 15 جوان وأعطاه مهلة أربع وعشرون ساعة للرد عليه، وكان حامل هذا الاقتراح قنصل سردينيا، وعند انتهاء آجال الإنذار بدون أي رد من الداي أعلن **كولي** الحصار على الجزائر في 16 جوان 1827م، أما الباشا فأمر من جهته باي قسنطينة بالاستيلاء على المنشآت الفرنسية الواقعة في إقليمه.[2]

وهكذا اعتبر هذا الحادث حدا فاصلا في العلاقات الجزائرية الفرنسية، ونجح القنصل الفرنسي في خطته واعتبرت فرنسا ذلك اهانة لشرفها وكرامتها وكأنه لأول مرة

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص142.

[2] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ....، المرجع السابق، ص ص 24، 25.

يتعرض ممثلوها لمثل ذلك، وعليه اعتبرت السلطة الفرنسية الحدث السابق مبررا جديدا للعدوان والاعتداء على الجزائر. (الملحق رقم 03)

المبحث الثاني: الحصار البحري (1827م / 1830م).

قررت فرنسا فرض الحصار البحري على الساحل الجزائري قبل خمسة أشهر من حادثة المروحة، وفق مذكرة تعود غالى وثيقة تؤكد التوجه الدبلوماسي الفرنسي، وهي في 07 ديسمبر 1826م، والتي أعلنت بموجبه الحكومة الفرنسية عزم نيتها في فرض الحصار البحري على الجزائر، وهي الرسالة التي تعمد القنصل دوفال على عدم تسليمها للداي.[1]

لقد كانت باريس تعتقد أن الداي سيتراجع، لذلك أمرت دوفال بالبقاء على ظهر سفينة كولي وتكون مستعدة للرد في المكالمة الأولى، لكن الداي ظل صامتا منتظر بهدوء فشل الحصار الذي استمر قرابة ثلاثة سنوات وكلف الفرنسيين ملايين الدولارات ولم يحل الحصار دون هجمات السفن الجزائرية على السفن الفرنسية.[2]

1. أهم وقائع هذا الحصار.

من أهم هذا الحصار جرت المعركة البحرية أمام ميناء الجزائر العاصمة 01 أكتوبر 1827م هناك التقى فيها الأسطول الفرنسي والأسطول الجزائري بقيادة كولي، ومن خلال وصف بيفايفر لها حيث قال "يتكون جزء من الأسطول الفرنسي من أربع سفن وبارجة حربية كبيرة، وسفينة شراعية ذات صاريتين وشونة، كان قائد الأسطول على ظهر البارجة الحربية، وذات صباح رأى 11 سفينة جزائرية بعيدة منه، ورفع علمه ليشير إليها، وفتح مدفع النار عليها ليسألها عن هويتها، وقد حارب الجزائريون بضراوة، وقاتل الفرنسيون بضراوة أكبر، وأخذ كل من الجانبين يلتمس الوسائل اللازمة للإيقاع بالآخر،

[1] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م، ص60.

[2] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص159.

وبعد انتهاء المعركة التي دامت ساعات اختفى الفرنسيون ثم جاءت السفن الجزائرية إلى الميناء، وقد ألحق بأكثرها أضرار بالغة، كان يقودها المارق عمر رئيسي القديم.[1]

وحسب بيفايفر، أن الداي انزعج فاستدعى جميع القباطين، وأغلظ لهم في القول وقيل أنه كان يميل إلى قطع رؤوسهم جميعا، ويعود السبب إلى عددهم الكبير وعدم إحراز النصر على السفن الفرنسية.[2]

وقد قال حمدان خوجة بخصوص هذا: (وفيما يخص طلقات المدفعية المشؤومة التي وجهت للسفينة (البروفانس)، والتي ضاعفت الأسباب وجعلت فرنسا تقرر الحرب علينا، فإنني أستطيع التأكيد يأن حسين باشا لم يكن على علم بهاته العملية، ولكن نقول باللغة العربية "إن السيد مسؤول على أخطاء عبده"، فلو أن الداي قد عين في وزارة البحرية رجلا أهلا للمنصب لما وقعت الحرب وانتهت الحصانة البرلمانية).[3]

2. مخلفات الحصار على البلدين.

1.2. أثر الحصار على الجزائر.

لقد تسبب الحصار في خنق النشاط التجاري وشل الدفعات الجزائرية على السواحل، كما أن هذا الحصار حال دون التبادل التجاري بين الجزائر وأوروبا، هذا ما أدى إلى تحول الطرق التجارية لشرقي الإيالة إلى تونس، ولم تبق سوى مراسي ميناء وهران وأرزيو على اتصال مع إسبانيا بحكم قرب موقعها الجغرافي من جبل طارق، كما كان له عدة نتائج سلبية على النظام المالي الجزائري نتيجة لعرقلة التعامل التجاري بين الجزائر والمتعاملين معها من أزمير، الإسكندرية، مرسيليا...إلخ.[4]

---

[1] سيمون بيفايفر، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تق، تع، الدكتور أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص40.

[2] المصدر نفسه، ص41.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص146.

[4] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص371.

الأوروبية بالإضافة إلى تمكن الفرنسيون من سد طرق المواصلات البحرية في وجه الجزائر، فقد حدث نقص كبير في الواردات الأوروبية، نتيجة لذلك أخذ الأهالي يتذمرون ويشكون من قلة الكسب بالإضافة إلى ذلك الخبر الذي أشاعه سكان المدينة عن مؤامرة تحاك ضد الداي.[1]

ومن بين نتائج الحصار استيلاء الفرنسيين على عدد من سفن التجارة الجزائريين[2].

2.2. أثر الحصار على فرنسا.

من بين ما خلفه الحصار على فرنسا تحطيم سفينتين فرنسيتين على السواحل الجزائرية وهناك تم احتجاز طاقمها من طرف القبائل البربرية، ثم قتلوا.[3]

وفي واقع الأمر أن الحكومة تظن أن لهذا الحصار أثر كبير وما يسببه من أضرار للتجارة الجزائرية يكفي تغيير موقف الداي.

هناك من كان يرى بأن الحصار سيأتي بحل سلمي فكانوا أنصار إرسال الحماية إلى الجزائر قلة وعلى رأسهم **كولي** الذي أعلن أن العمل البحري وحده لا يكفي وقد أكد كولي بأنه لا يمكن إخضاع الجزائر إلا بهجوم بري وأنه ممكن، لأن الجزائريين لا يتوقعونه، وفي الحقيقة أنهم لم يهتموا بتقوية وسائل الدفاع عن المدينة من جهة البر، وهنا لم يحدث أي تغيير منذ أن كتب **بوتان** تقريره وأيد **دوفال** مشروع الحملة البرية.[4]

وأيضا من آثار الحصار أنه أثقل كاهل فرنسا وأدى إلى تضارب في الآراء فيما يخص اختيار قرار حاسم من استمرار الحصار أم القيام بحملة وهذا ما أشار إليه النائب الفرنسي **دوبورق Dubourg** يوم 09 جوان 1829م، حيث قال: (إن هذا الحصار في

---

[1] حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية...، المرجع السابق، ص83.

[2] جون ب وولف، المرجع السابق، ص450.

[3] المرجع نفسه، ص450.

[4] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص160.

ظرف سنتين كلف فرنسا خسائر قدرت بـ 02 مليون فرنك، وأن الأسطول الفرنسي لم يتمكن من الاستيلاء على أية سفينة جزائرية تزيد قيمتها على 20 ألف فرنك).[1]

كل هذه الظروف أدت بالحكومة الفرنسية إلى محاولة إيجاد حل سلمي يتماشى مع المصالح الفرنسية ويحافظ على هيبة بحريتها، قامت فرنسا بمفاوضات من أجل إبرام معاهدة صلح جديدة، وفي شهر سبتمبر 1828م استقبل الداي ضابط من أركان حربه يدعى **بيزار** المبعوث من طرف الكونت **دولا بروتنيير** وكان يرافقه القنصل العام لمملكة سردينيا، لكن هذه المفاوضات باءت بالفشل نتيجة لرفض واعتراض الداي إيفاد مبعوث له إلى فرنسا قبل التوقيع على الصلح الجديد في الجزائر نفسها، وقد قام بروتنيير بمحاولة أخرى في 30جويلية 1829م، لكنها أيضا فشلت لأن فرنسا لم تأتي للتفاوض مع الداي.[2]

لقد أوضح الباشا إلى القنصل بارك أصول مشروع **دروفيتي Drovite** الذي لم يكن مختلفا في جوهره عما طلب منه تقديمه إلا بعد بضعة أيام إلى الباب العالي، وكان جواب الباشا على المشروع الذي تمت مفاتحته فيه: **(كل شيء جيد، ولكن عليك أولا استعادة انجلترا لان دروفيتي يعتقد أنه قادر على تحقيق ذلك،)**، فقد قال الباشا **(ولكن أيها القنصل دون هذه الموافقة لا أريد أن أسمع عن مشروعكم شيئا)**، إلى هنا فقد كان حديث محمد علي في اتجاه واحد بالرغم من تشعب الحديث بعد ذلك، وهو ما سمح للقنصل الانجليزي أن يطرح أسئلة ويجيب الباشا عنها.[3]

وقد شكل الحصار البحري على السواحل الجزائرية بداية تطبيق للخطة التي عملت فرنسا على تنفيذها والتي تستهدف القضاء على ما تبقى من وحدات الأسطول الجزائري تمهيدا لعملية الاحتلال.

---

[1] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص371.

[2] جمال قنان، العلاقات الفرنسية، المرجع السابق، ص275.

[3] جورج داون، مشروع حملة محمد على الجزائر (1829م/1830م)، تر، صادق سلام، عالم الفكر الجزائر، دت، ص ص 122، 123.

المبحث الثالث: الحملة الفرنسية على الجزائر.

بعد فشل الحصار الفرنسي على الجزائر والذي دام ثلاث سنوات (1827م/1830م)، لذلك قرر مجلس الوزراء الفرنسي في جلسة 30 جانفي 1830م القيام بحملة ضد الجزائر بعد دراسة استغرقت أربع ساعات من الزمن، وفي يوم 07 فيفري أقر الملك **شارل العاشر** مشروع الحملة وأصدر مرسوم ملكي بتعيين الكونت **دي بررمون** قائدا للحملة والأميرال **دوبيري** قائد الأسطول، بدأت الاستعدادات الجدية لتنفيذ المشروع.[1]

1. مشاريع فرنسا واستعداداتها لاحتلال الجزائر.

1. 1. مشاريع فرنسا لاحتلال الجزائر:

تعود مشاريع فرنسا على الجزائر إلى عهد الثورة الفرنسية، في حين طلب وزير البحرية من **جان فون سانت أندري** الملك الفرنسي الأسبق الإجابة على عدة أسئلة تخص الوضع العسكري والحالة السياسية للجزائر، وفي سنة 1791م طلب من وزير البحرية الاستفادة من تقرير **دوكرسي Dekerçy** تضمن مشروع تجديد حملة ضد الجزائر، معلومات عن حصينات وعن مدفعية الحصون وعدد مدفعية الحصون وعدد القوات البرية والبحرية التي تتوفر عليها الجزائر، وفي أكتوبر 1802م ضمن سياق الاستعدادات العسكرية أعد الضابط **بيير هولان p, Holane** تقريرا مفصلا عن الجزائر يحمل معلومات تاريخية.[2]

وعند عقد لنابليون الصلح لتالست مع روسيا سنة 1807م، وجهت أنظاره إلى الجزائر مكلفا وزير البحرية بإعداد مشروع الحملة ضد الجزائر، وفي هذا السياق تم إرسال الجاسوس **بوتان** وقد أبحر من ميناء طولون 09 مـاي 1808م، ولقد أشارت إليه الوثائق

[1] أبو القاسم سعد الله، محاضرات...، المرجع السابق، ص33.

[2] حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية...، المرجع السابق، ص 73.

العثمانية لوصوله ومعرفة الدولة العثمانية بمهمته، ويتضمن هذا المشروع نقاط ضعف وقوة التحصينات الجزائرية من الناحية البرية أو البحرية وقد قدر عدد القوات اللازمة والمكان والوقت المناسب للإنزال ما بين شهر ماي وأكتوبر.[1]

لقد تمت المناقشة لمشروع نويز من طرف مجلس الوزراء في جلسة أكتوبر 1827م ولكن في النهاية لم يتم الأخذ به آنذاك.[2]

لقد كلفت لجنة لدراسة إمكانية جرد جملة ضد الجزائر في سنة 1828م وتم جمع المعلومات من كتب الرحالة والمذكرات التي كتب عن الحملات السابقة ضد الجزائر منذ 1628م كانت تقاريرها متماثلة لرأي نوتان، ولكن لوجود المعارضة في البرلمان التي تخص الحملة والخسائر التي تسبب فيها الحصار والظروف الدولية التي حالت دون تنفيذها.[3]

2.1. الاستعدادات الفرنسية للحملة.

لقد تطلب التحضير لهذه الحملة حوالي ثلاثة أشهر من العمل المستمر والذي مكن فرنسا من تحضير جيش كبير بلغ حوالي 37 ألف جندي وأسطول مكون من 676 سفينة،[4] لكن هناك من يذكر عدد الجيش بحوالي 34 ألف و 400 سفينة و 112 مدفع.[5]

وفي حين أسندت القيادة العامة لجيش الحملة إلى "الكونت دوبومون"، وقيادة الأسطول إلى الأميرال دوبيري، وأن مقر القيادة المركزية للجيش كان متواجد بطولون، بالإضافة إلى الكتيبة الأولى بقيادة برتزان، وأيضا كان مقر قيادة الكتيبة الثانية بقيادة

---

[1] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص147.

[2] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ .....، المرجع السابق، ص26.

[3] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص148.

[4] أحمد مسعودي، الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها (1792م، 1830م)، دار الخليل العلمية، الجزائر، 2013، ص92.

[5] محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الامير عبد القادر واخبار الجزائر، ج1. ط1، عني به داود بخاري وراج قادري، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص 151.

الدوق (ديكار)، حيث كانت تتواجد بمنطقة اكس وضواحيها، أما المدفعية كانت متمركزة على الساحل بين مرسيليا وطولون وجنود الهنوسة بمنطقة آرل.[1]

أيضا يمكننا الإشارة إلى أن الأميرال دوبيري كان يأمر بالإسراع في التجهيزات الحربية بالموانئ وقد اشتغلت الإدارة البحرية والعسكرية دون توقف، كما كان قادة الفيالق يدفعون جنودهم إلى تدريبات مكثفة، وأنها تناولت مختلف الاستراتيجيات الحربية مثل الرمي على الأهداف، المناورات البحرية، حفر الخنادق، وبالإضافة إلى وحدات المدفعية إلى كانت تعد مدافعها بتركيبها على آلات تمكنها من التنقل والإنزال بسرعة عند الإيجار.[2]

كما ذكر العقيد فرنال إن الصحف المعارضة كانت تنتقد هذه الاستعدادات وتشك في استعدادها وكفاءتها وقدرتها، وتظهر إسرافها وجنونها، ومع ذلك فقد كانت في واحد ماي جميع الكتائب في معسكراتها جاهزة للإبحار، كما تم توزيع لوازم المعسكرات والملابس والأسلحة على كل كتيبة، كما تم تسليم كل جندي حقيبة عسكريه، وحقيبة خشبية للنبيذ، وحقيبة حديديه للمياه، وغطاء قطني مقاوم للحرارة وصوفي لكل ثلاثة جنود، أيضا كانت هناك سفن النقل محملة بمئونة تغطي مده شهرين وأعلاف لمده ثلاثة أشهر، كما تم نقل هياكل الخشبية بإعداد ما يشبه للمستشفيات الميدانية، لاستقبال حوالي 1500 مريض و 3000 سرير مفروش.[3]

في حاله أخرى كان هناك هدف الفرنسيون أنهم يحاولون إضعاف معنويات الشعب الجزائري بواسطة عملائهم ومنشوراتهم السرية، فقاموا بطبع بيان بالعربية وأرسلوا منه حوالي 400 نسخه إلى قنصلهم في تونس لتوزيعها في الجزائر.[4]

---

[1] م. فرنال، حملة إفريقية 1830م، دار الرائد للكتاب طاعة نشر وتوزيع، الجزائر، 2014، ص16.

[2] أحمد مسعودي، المرجع السابق، ص94.

[3] م. فرنال، المصدر السابق، ص18.

[4] أبو القاسم سعد الله، محاصرات في تاريخ .....، المرجع السابق، ص265.

ولقد ضم الأسطول في تشكيلته النهائية حوالي 104 سفينة حربيه، ومن بينها سبعه سفن تجاريه وهي أسلحه تظهر في الميدان للمرة الأولى و 572 سفينة تجاريه تحمل المئونة.[1]

لقد قدر دي بورمون الميزانية المخصصة لتمويل الحملة ب 246.00.000 فرنك، وهي تكفي لتلبيه حاجيات الجيش لمده أربعه أشهر، ولقد اعتبر الاستيلاء على خزينة القصبة سيغطي بما فيه الكفاية، ولقد ضمت أيضا هذه الحملة عده علماء من مختلف الشخصيات مهندسين وأطباء...الخ. [2]

وفي يوم 11 ماي 1830م أصبح الأسطول الفرنسي جاهزا للإبحار، وغير أن رداءة الأحوال الجوية وهبوب رياح "**المسترال***" قد أجلت إلى يوم 25 ماي من نفس السنة وقد كانت ألانطلاقه من ميناء طولون العسكري في منتصف النهار، وقد أبحرت سفن النقل قبل غيرها من السفن.[3]

وفي 31 ماي اقترب الأسطول الفرنسي رأس كأساسين غرب مدينة الجزائر، لكن سرعان ما أصبح البحر هائجا بسبب سوء الأحوال الجوية، مما عرض عملية الهبوط للخطر، نتيجة لذلك غيرت الحملة اتجاهها في 01 جوان إلى بالما حيث بقيت في خليجها لمده 10 أيام، إلا أن هذا البحر وقد وصل الأسطول الفرنسي إلى الجزائر يوم 13 جوان.[4]

---

[1] م. فرنال، المصدر السابق، ص15.

[2] أحمد مسعودي، المرجع السابق، 95.

[3] م. فرنال، المصدر السابق، ص21.

*المسترال: هي رياح غربية أو شمالية غربية وباردة تهب عموما في الربيع وفصل الخريف على سواحل البر ..... (أنظر): م. فرنال، المصدر السابق، ص21.

[4] أحمد مسعودي، المرجع السابق، المرجع السابق، ص100.

ويذكر سيمون بفايفر: " بان الفرنسيين قد حطموا حامية سيدي فرج تماما، وأنهم قد نزلوا إلى البر وعلى الرغم من مقاومته الشديدة، وان عدد من نزل منهم إلى البر حتى اللحظة التي وجه إليه فيها يناهز العشرين ألف".[1]

وكذلك منذ البداية أن مكان نزول القوات الفرنسية لم يكن محصنا، وهذا راجع إلى القيادة العسكرية، ومع ذلك أيضا نلاحظ أن فرنسا قد أنزلت قواتها في سيدي فرج بدون مقاومه، وكانت بعض المدافع قد نصبت عند بداية التوتر، لكن لم تكن كافيه لصد الأسطول الفرنسي، لقد نصب القائد العام الفرنسي دي بورمون مقر القيادة العامة في مسجد زاوية المرابط سيدي فرج[2]. **(الملحق رقم 04)**

2. وقائع الحملة وإستعداد الجزائر لها:

1.2. وقائع الحملة.

لقد واجهت الحملة معارضة كبيرة على المستوى الداخلي الفرنسي وتزامن ذلك بتزايد المعارضة ضد شارل العاشر بقيامه بعدة أعمال منها: حل مجلس النواب حين نجح الليبراليون بالا غلبيه في الانتخابات العامة، ومما زاد قلق الشعب هو تعيين دي برمون قائد للحملة، وقد كان يعتقد الرأي العام بان الحكومة تريد طرد أنظاره عن الوضع الداخلي بإلهائه بعمل خارجي.[3]

وفي يوم 20 ماي أرسل لدي دي برمون بيانا يخص ضباط الحملة وجنودها ذكر لهم فيه على حسن الاستعداد بعد إن ذكرهم بأنهم ذاهبون إلى ارض قد سبق وذهب إليها جنود فرنسيون في حمله لويس التاسع من سرايا نابليون، كما أعلن في مقر غرفة التجارة

[1] سيميون بفايفر، المصدر السابق، ص80.

[2] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ....، المرجع السابق، ص35.

[3] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، ص152.

بمرسيليا إن فرنسا ذاهبة إلى الجزائر من اجل تأسيس مستعمرات وربما دوله يحكمها أمير فرنسي، ويرتبط مستقبلها بمستقبل فرنسا على أي حال وقالوا أنها قاتلة للحريات.[1]

ورغم هذا تم جرد الحملة ضد الجزائر التي كانت تتألف من 37 إلف جندي، و 27 إلف بحار، و 103 سفينة حربيه، و 572 سفينة تجاريه تحمل المئونة والذخائر، وقد أبحرت من ميناء طولون الحرب يوم 25 ماي 1830م، وتم وصولها إلى الجزائر في أوائل جوان 1830م، فنزل الجنود في سيدي فرج يوم 14 جوان بدون مقاومه، وتبين الوثائق العثمانية بأن الداي حسين كان على علم بهذه الأمور، وأن الوثيقة مؤرخة يوم 05 رمضان 1245هـ من مصطفى رايس قائد سفينة مفتاح في الإسكندرية يخبره بما تتصص الحملة من عده وعدد. (إن من عساكر الفرنساوية عددا قدره 40 إلف من العساكر... نزولهم على ثلاثة مواضع مستغانم، المرسى الكبير، سيدي فرج، و 125 قطعه من السفن وأربعمائة قطعه من مراكب التجار بالمهمات فهكذا زرع الخبر...)[2]

2.2. الاستعدادات الجزائرية للحملة.

لقد حل الكولونيل بوتان Boutan بالجزائر حينما ندبه نابليون الأول بالجزائر سنه 1223هـ/1808م لاستكشاف أحوالها، ونلاحظ في ما يتعلق بالتحصينات الحربية بان الداي حسين ومن سبقه قد اهتموا بتحصين الواجهة البحرية لمدينه الجزائر، وأهمل ناحية البر التي كانت شبه خاليه من الحصون وانه ليس هناك غير حصن واحد (مولاي الحسن) على بعد 1700 متر (حصن الإمبراطور) من القصبة العليا، التي يستطيع حمايتها من الجهة الجنوبية والبرية بصفه عامه، ولقد كانت الاحتياطات الوحيدة المتخذة للدفاع عن المدينة **برا** هي ما أمر به **الأغا أفندي** من أضافه بعض المدافع إلى حاميه سيدي فرج.[3]

---

[1] يحي بوعزيز، الموجز...، المرجع السابق، ص144.

[2] عبد الرحمان نواصر، المرجع السابق، 152.

[3] عبد الحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص285.

وبخصوص هذا الصدد يقول حمدان خوجة: **(وفي سيدي فرج لم تحضر المدفعية، ولم تحفر خنادق ولم يكن هناك سوى 12 مدفعا كان الأغا السابق قد نصبها في بداية إعلان الحرب)**[1].

وكما أضاف بعض المؤرخين بان الداي حسين كان على علم بأخبار الحملة وتفاصيلها ومكان نزولها، وفي حقيقة الأمر أن حسين باشا قد بعث برسالة للتجسس على الفرنسيين في كل من اسبانيا، ايطاليا، مرسيليا، و مالطة، وجبل طارق.[2]

ولتأكيد صحة هذه المعلومات نجد ما ذكره احمد باي في مذكراته حيث قال: (في سنه 1830 ميلادي ذهبت إلى مدينة الجزائر، لأداء الدنوش، وعندما حضرت بين يدي الباشا)، قال لي: **(ليس لديكم أكثر من الوقت الكافي للخروج إلى الفرنسيين الذين سينزلون في سيدي فرج، إنني اعرف مكان النزول من الرسائل التي تصلني من بلادهم، ومن كتاب الطبع بفرنسا، وأرسله لي جواسيس من مالطة، وجبل طارق، وأضاف أيضا بان تلك الرسائل ترد إليه من فرنسا، وبأنني على علم بكل ما يجري)**[3].

أما الأغا إبراهيم كان صهرا للباشا وتم تعيينه أغا قائد الجيش، لكنه كان فاشل في قيادته، ولم تكن لديه الخبرة على التكتيك العسكري، وفي عهد حسين باشا شغل في هذا المنصب مده 12 سنه، وقد تم إرسال له المخطط ومكان نزول الفرنسيين فيه، وقد أحيط علما بالعدد الصحيح الذي يخص مكونات الجيش من سفن وجنود، لكنه لم يستعد لها كقائد عسكري مسئول عن الدفاع على بلده ولم يتخذ إي نوع من التدابير.[4]

وبان نزول الماريشال دوبرمون كان صدفه وان عمليه الإنزال كانت معرضة لأخطار وصعوبات من بينها انه تم إنزال الجيش قبل المئونة والمدفعية، وظلت الأمور

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص152.

[2] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ.....، المرجع السابق، ص 36.

[3] أحمد باي؛ حمدان خوجة؛ بوضربة، مذكرات، تح، محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص11.

[4] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص150.

على هذا الحال لمدة ثلاثة أيام بسبب الرياح المعاكسه التي كانت تبعد عن سفن النقل وأنه لا شك بان الجيش الفرنسي كان يمكن أن يهزم لوقوع نوع من الاستعداد لصد هذا النزول.[1]

لقد ذكر احمد باي أيضا بان منطقه سيدي فرج لم تسلح إلا بمدافع خفيفة، لعدم وجود العربات التي يمكن لها أن تحمل المدافع ذات العيار الكبير، وتم نزول بعد انتصار الفرنسيين على مقاومتنا وقد تقررت تراجع وانتظارهم في سهل سطاوالي حيث بنينا حصون بسرعة وزودناها ببعض المدافع، وقد خسرنا هذه المدافع في معركة سطوالي التي ربحها الفرنسيون، ثم مهاجمتنا وخسرنا فيها أكثر من مائه جندي.

وبعد معركة سطاوالي هاجم الفرنسيون برج مولاي حسان، و تم سقوط هذا البرج خرابا بسبب البارود، ثم استسلم الباشا للفرنسيين الذين دخلوا من مدينه الجزائر.[2]

3. المواقف الدولية من الحملة:

بعد قيام رئيس الوزراء الفرنسي بولونياك في شهر مارس 1830 ميلادي بتوجيه رسالة عامه لمختلف جميع الدول يوم 12 مارس يذكرهم فيها بموضوع إساءة الداي للقنصل دوفال وشرحها محاولات فرنسا البائسة من اجل التصالح، ثم أعلن بان الغرض من الحملة هو خدمه مصلحه أوروبا كلها.[3]

أما حكومات دول شمال إفريقيا، باستثناء طرابلس فجميعها تبنت موقفا مؤيدا لفرنسا يتعارض مع اتجاه الرأي العام، كان للقنصلية الفرنسية في تونس تأثير كبير على الباي، وبالرغم من ذلك تعاطف الرأي العام التونسي مع الجزائر، واتخذ الباي موقفا ايجابيا محايدا ودعم الحكومة الفرنسية حيث سمح لقوات الحملة الفرنسية بالتموين من الموانئ التونسية، ومع تهريب البارود من طبرق إلى قسنطينة، وكذلك منع مرور الجند

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص153.

[2] أحمد باي، المصدر السابق، ص ص 14 – 16.

[3] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ....، المرجع السابق، ص 135.

الأتراك من تونس إلى الجزائر، وعندما نزلت الحملة الفرنسية إلى البر الجزائري أرسل بعثه لتهنئه وزير حربيه فرنسا دي بورمون الذي خان نابليون في معركة **واترلو** وانضم إلى الحلفاء، وقد كان موقف السلطان المغربي يشبه موقف باي تونس وكان يأمل أن يسمح له انهيار السلطة التركية في الجزائر بالتوسع في غرب الجزائر، وهكذا أعلن صراحة حياده لنائب قنصل فرنسا في طنجة وسبح للفرنسيين بالتموين من موانيه كما فعلت تونس.[1]

لقد تنفس **أدرنة** تنفس الصعداء في سبتمبر 1829م ميلادي بعد أن وقعت الإمبراطورية العثمانية معاهده سلام مع روسيا، وبناءا على طلب السفير النمساوي أرسل المفتي السابق **خليل أفندي** إلى الجزائر وأمره بتحذير حسين باشا وان يظل محايدا في النزاع القائم بين النمسا ومراكش، وإذن له بالقيام بمحاولات غير رسميه هناك لضمان التفاهم بين الباشا وفرنسا غادر **خليل أفندي** أزمير على متن باخرة بريطانيه في أوائل نوفمبر 1829 ميلادي، ووصل الجزائر في نهاية الشهر نفسه، لكنه لم ينجح في إنهاء النزاع بين فرنسا والأوجاق .كما تم تكليفه بإرسال موظف تركي برفقه موظف فرنسي إلى الجزائر على مصر للتحدث إلى محمد علي باشا بشان الحملة ضد الجزائريين، قبل السفير أخيرا مهمة الموظف التركي المرسل إلى الجزائر بأنه سيعلن وإليها انه في حاله عدم انصياعه للأمر السلطاني فانه ستصاغ ضده حمله عسكريه.[2]

وفي الأخير يمكننا أن نستنتج من كل ما سبق ذكره **بان الحملة الفرنسية أثبتت مدى الضعف الذي أصاب الإيالة في بدايات القرن 19م.**

[1] أحمد محمد عاشور إكس، صفاحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستيطاني (1500-1962م)، منشورات المؤسسة العامة للثقافة، ليبيا، 2009م، ص 128.

[2] أرجمنت كوزان، المرجع السابق، ص ص 54.45.

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة المعنونة بـ: مسألة الديون وانعكاساتها على العلاقات بين الجزائر وفرنسا أواخر العهد العثماني توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات نلخص أهمها فيما يلي:

- ✓ شهدت الجزائر خلال ارتباطها بالدولة العثمانية نوع من الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي إلي غاية أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، حيث عرفت فترة الدايات عدم الاستقرار وضعف في كل الجوانب، وقد كانت تتخللها الثورات والتمردات على الحكم تبعا لظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد، من الضعف الاقتصادي وقلة مداخيل الجهاد البحري، وكذلك الظروف الطبيعية منها : انتشار الأوبئة، الطاعون، الجفاف، موجات الجراد والزلازل، المجاعات، لأنها تؤثر بشكل كبير على تدفق النمو السكاني.
- ✓ من حيث الاقتصاد، كانت الفلاحة مزدهرة ومتطورة ماعدا في سنوات القحط، وقد كانت تلبي حاجيات السكان، وأيضا أن الصناعة كانت تسير من طرف أمناء تعينهم السلطة.
- ✓ شهدت العلاقات الفرنسية التي استمرت أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر تأرجح بين التفاهم والصداقة من ناحية، والتوتر والاغتراب من ناحية أخري، وفقا للأهداف البيئية التي سعت الدبلوماسية الفرنسية إلي تحقيقها.
- ✓ كان للجزائر علاقات وثيقة مع فرنسا، ويمثلها النشاط الاقتصادي خاصة بعد عام 1561م عندما حصلت فرنسا على امتيازات في شرق الجزائر، وأنشأت شركات متخصصة في هذا المجال .وكان أهمها شركة لانش ووجود أيضا موانئ جزائرية خاصة في الجهة الشرقية، وخلال القرن السابع عشر للميلاد وقعت الجزائر وفرنسا على سبع اتفاقيات خاصة بالامتيازات التي منحت فرنسا في إطار الاتفاق العثماني الفرنسي سنة 1595م، وقد غلب الطابع التجاري عليها.

- ✓ إن التجارة بنوعيها كانت تحتل المكانة المرموقة وأنها من أهم الموارد المالية في هذه الفترة ولكن في معظمها كانت بيد الأجانب خاصة اليهود
- ✓ أعان وجود الأسطول البحري والموانئ على الساحل الشرقي خاصة على ربط الجزائر بفرنسا تجاريا وكذلك وجود موانئ فرنسية في جهتها الجنوبية، ومن أهم ما صدرته الجزائر هو المرجان الذي يمتاز بقيمته من الناحية الاقتصادية، ووجوده في الساحل الشرقي للجزائر وأيضا صدرت الجزائر الحبوب وعلى رأسها مادة القمح الذي يعتبر الغذاء الأساسي في حياة الشعوب والدول، أما الواردات الجزائرية من فرنسا فقد ساد عليها الطابع الكمالي، وأيضا بعض المواد الحربية

يمتاز القرن السابع عشر بالرفاهية والازدهار، وعند مقارنة حجم الصادرات مع حجم الواردات فإننا نجد حجم الواردات كان ضئيلا مقارنة بحجم الصادرات

- ✓ شكل ظهور شركة اليهودية بروزا قويا أواخر القرن الثامن عشر للميلاد، لتكتسح بقية المنافسين وسيطرة على التجارة الداخلية والخارجية وتوسيع نفوذها وتأثيرها في السياسية
- ✓ وجود العائلات اليهودية التي جاءت من ليفورنة إلى الجزائر تمثل مرحلة جديدة بالنسبة للجزائر، وكذلك للجالية اليهودية وبالأخص عائلة بكري وبوشناق حيث تحكموا في مقاليد التجارة من خلال تأسيسهم للشركة بكري وبوشناق خلفا لشركة الفرنسية الملكية الأفريقية والوكالة الأفريقية، وأقاموا علاقات تجارية مع الدول الأوروبية واهتموا بمختلف الصناعات وأصبحوا ينافسون الشركات الأوروبية الكبرى
- ✓ هشاشة نظام الحكم في إيالة الجزائر سمح لليهود بالوصول إلى مراكز حساسة في الحكم، ومن ثم استطاعوا احتكار التجارة الداخلية والخارجية من الشركة اليهودية التي صنعت مسألة الديون

- ✓ منح اليهود السلطة وتوسيع نفوذهم وعلاقاتهم سياسيا واقتصاديا كانت له عواقب وخيمة وكارثية على الجزائر ومجتمعها
- ✓ نجاح اليهوديان في تحويل قضية الديون من شأن خاص بين التجار وفرنسا إلى قضية حكومية بين الجزائر وفرنسا
- ✓ تعهدت الحكومة الفرنسية بتسوية مسألة الدين بشكل نهائي فشكلت لجنة استشارية لدراسة قيمة الديون، لكنها تنكرت للأمر وخصصت قيما محددة للدين بشكل تعسفي، حيث اخفت جزءا منه، بحجة أن بعض الأطراف مدينة ديونا للتاجرين اليهوديين
- ✓ عادت الجزائر للوطن خالية اليدين خاصة بعد أن تسلم بكري وبوشناق قيمة المبلغ المتفق عليه، وهذا ما يؤكد تواطؤ الأحزاب الفرنسية واليهود بشأن قضية الديون وهي محرك رئيسي واستراتيجي للتوترات بين فرنسا والجزائر
- ✓ ترتب عن مسألة الديون انعكاسات خطيرة تسببت فيها فرنسا من أجل الوصول إلي مبتغاها، التي تم التخطيط لها من قبل، وتمثلت في حادثة المروحة التي أتقن القنصل دوفال تمثيلها، ولقد اعتبرت فرنسا هذه المسألة إهانة لكرمها و شرفها وكبريائها وتم اتخاذها ذريعة لتطبيق مشاريعها الاستعمارية
- ✓ استغلت فرنسا مسألة الديون وذلك بالمماطلة وعدم الرد على رسائل الداي لتفعيل حادثة المروحة التي اعتبرها إهانة لها
- ✓ الحصار البحري الفرنسي على الجزائر تم إقرار فرضه قبل حادثة المروحة، وهذه ما هي إلا تبرير للحصار الذي أرادت منه فرنسا الرضوخ إلى مطالب الأقلية دون خسائر، وبالتالي وجدت فرنسا الذريعة والمبرر لقيامها بهذه التصرفات إزاء الجزائر من ناحية ومن ناحية أخري تريد من وراء هذا الحصار تحقيق الأهداف، كما قامت بإعلان الحصار على السواحل الجزائرية الذي دام قرابة ثلاثة سنوات: 1827-1830 تمهيدا للاحتلال وعند فشله لجأت فرنسا إلى ترتيب حملة عسكرية ضد الجزائر، وأظهر لنا هذا الحصار مدى الضعف الذي وصل اليه الجهاز الحاكم في الجزائر

- ✓ كما نستنتج من خلال الاستعدادات العسكرية التي قامت بها فرنسا للحملة بأنها كانت دليل واضح عن عزمها لاحتلال الجزائر، ولم يكن الغرض من ذلك تأديب الداي كما كانت تدعي
- ✓ أظهرت الحملة الفرنسية مدى فشل السلطات الجزائرية، ومن خلال عدم التعامل معها بجدية وقسوة اكبر لمواجهتها، ومدى الأخطاء الجسيمة التي وقع فيها الداي حسين وصهره الأغا إبراهيم مما أدى إلى نجاح الحملة في تحقيق أهدافها في وقت قياسي وبأقل تكلفة.

ختاما نقول أن مسألة الديون وانعكاساتها على الجزائر وفرنسا في أواخر العهد العثماني لا يزال في حاجة في إلى كثير من الدراسات لتكتشف أسراره، وما كانت دراستنا هذه إلا محاولة يسيرة ونتمنى أننا قد وفقنا ولو بجزء بسيط.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: شخصية الداي حسين

مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 191.

الملحق رقم 02: إتفاقية حول مطالب السيدين بكري وبوجناح من الجزائر حسب إتفاقية 1819م.

اتفاقية حول مطالب السيدين بكري وبوجناح من الجزائر

مادة ١ :

تدفع الحكومة الفرنسية نقداً للسيدين يعقوب كوهين بكري وميشال بوجناح بواسطة ممثلهما السيد نيكوله بلفيل مبلغ سبعة ملايين من الفرنكات .

مادة ٢ :

يجزأ هذا المبلغ الذي تدفعه الخزينة الملكية بباريس إلى اثنتي عشرة دفعة تقدر الواحدة بـ ٥٢٣ ٣٣٣,٣٣ . ويبدأ الدفع ابتداء من فاتح مارس المقبل ، ولا تدفع المبالغ التي ستحدد فيما بعد .

مادة ٣ :

كل ما لبكري وبوجناح من ديون في ذمة الحكومة الفرنسية بما في ذلك التعويضات والفوائد ، تمحى بواسطة المبلغ المذكور الذي يقدر بسبعة ملايين من الفرنكات

بحيث ان الرعايا الجزائريين الآنف ذكرهم لا يكون لهم الحق في المطالبة بأي شيء مهما كان نوعه إذا كان مرجعه إلى ما قبل امضاء هذه الاتفاقية .

مادة ٤ :

من المعلوم أن الخزينة الملكية تخصم من المبلغ الذي تسلمه للسيد بليفيل وكيل السيدين بكري وبوجناح ، مقدار الاعتراضات وما على الشخصين المذكورين من ديون ، وتحتفظ به إلى أن يحصل السيد بليفيل على رفع الحجز من المعنيين أنفسهم أو من المحاكم . أما المبالغ الأخرى فإنها تسلم في حينها .

مادة ٥ :

لقد تم الاتفاق ، كذلك ، على أن السيد يعقوب ، ايفاء منه بوعود قدمها للقنصل الفرنسي في الديوان ، يوم ٢٩ فيفري ١٨١٦ ، يدفع ديون السادة اسحاق ترنة (٣٦١ ٤٧٩ فرنك) ، وفرانسوا ايكيون ، من تولون (٢٦٩ ٣٩ فرنك) ، وجوزاف ايكيون (٥٠٠ ٤٥ فرنك) . وهي مبالغ كانت قد سلمت للقتيل داود بكري من طرف قنصلية فرنسا في الجزائر سنة ١٨١٠ .

ومن البديهي ، بمقتضى هذا الدفع ، أن الدائنين المذكورين أعلاه يوكلون السيد يعقوب بكري عن حقوقهم في ارث داود بكري ، لجمع المبالغ المذكورة أعلاه والمدفوعة عنه ، وأن هذا الواجب الخاص ، لا يمكن في أي حال من الأحوال ، أن يمدد إلى آخرين ممن لهم دين في ذمة القتيل داود كوهين بكري .

مادة ٦ :

وبالاضافة إلى ذلك تم الاتفاق على أن الدفعات المنصوص عليها في المادة السابقة وكذلك جميع الديون الأخرى المترتبة على السيدين بكري أو ميشال بوجناح ، كلها تخصم من حصة كل واحد ومنابه من السبعة ملايين .

مادة ٧ :

ونظراً إلى أن الأشياء والبضائع التي أخذها وكلاء الايالة من المؤسسات الإفريقية عندما اعلنت الحرب ضد فرنسا يوم ٢٠ ديسمبر ١٧٩٨ ، قد وضعت تحت تصرف بوجناح وبكري ، فإنه تم الاتفاق على انه يخصم من الدفعة الأخيرة التي تسلم للسيد بليفيل مقدار ١١١ ٠٧٩ فرنك تصب في صندوق الايالة لتعويض أصحاب الحقوق .

وبعد هذا الخصم الأخير تعترف الحكومة الفرنسية بأنها لن تطالب مرة اخرى بالعودة إلى تنفيذ المادة الرابعة من معاهدة فاتح ديسمبر سنة ١٨٠١ .

مادة ٨ :

لا يطبق هذا الاتفاق إلا بعد أن يصادق عليه الملك ، وأن يصرح الداي باسم الايالة ، أنه بعد تنفيذ الاتفاق لن يطالب الحكومة الفرنسية بأي شيء آخر فيما يتعلق بديون السيدين بكري وبوجناح ، وأن يعترف بالتالي ، أن فرنسا قامت بواجباتها المنصوص عليها في معاهدة فاتح ديسمبر سنة ١٨٠١ .

حرر في باريس يوم ٢٨ اكتوبر سنة ١٨١٩

محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 307 – 309.

الملحق رقم 03: صورة تمثل مشهد حادثة المروحة.

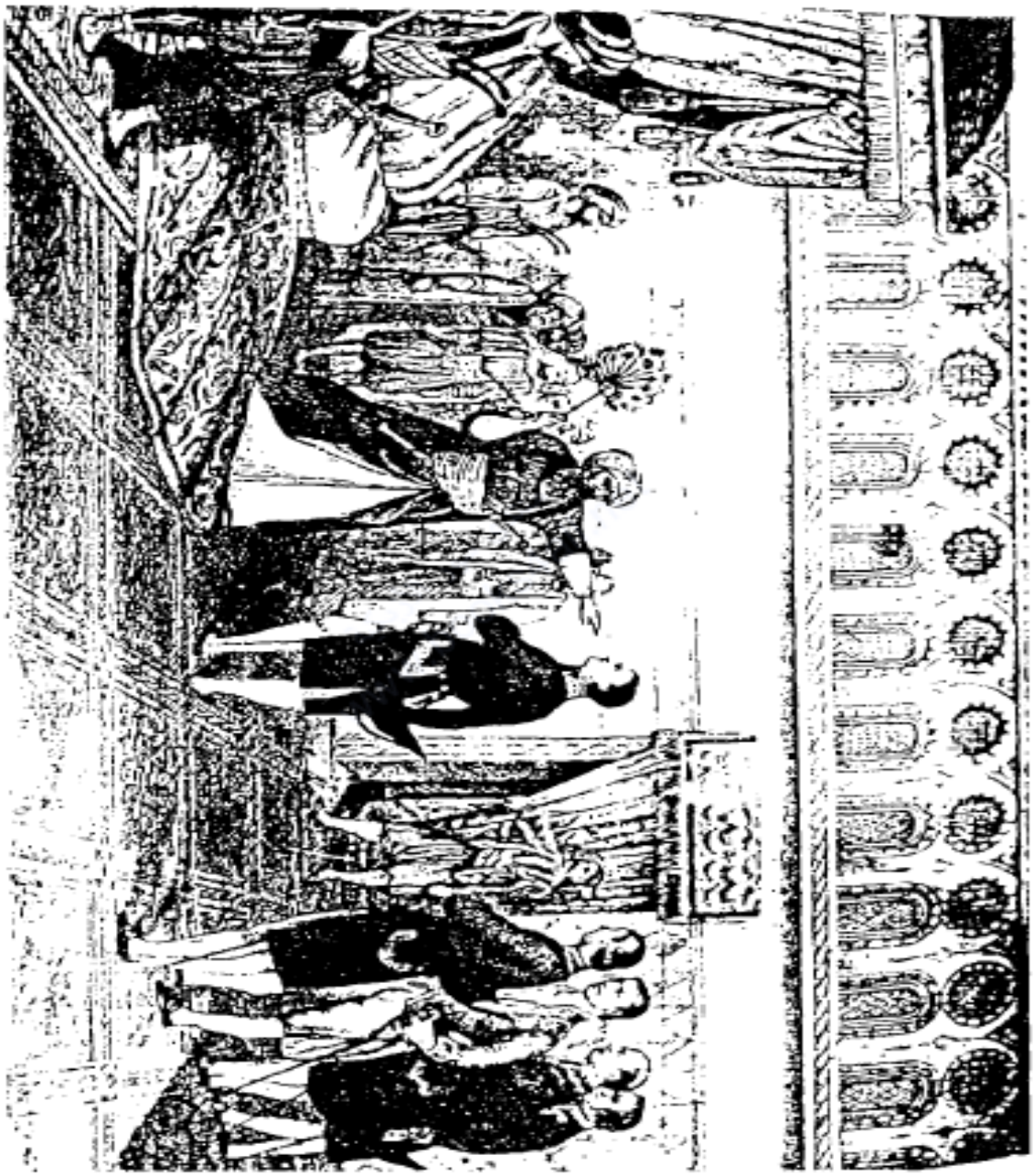

مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص38.

الملحق رقم 04: خريطة توضح مسار الحملة الفرنسية على الجزائر 1830م.

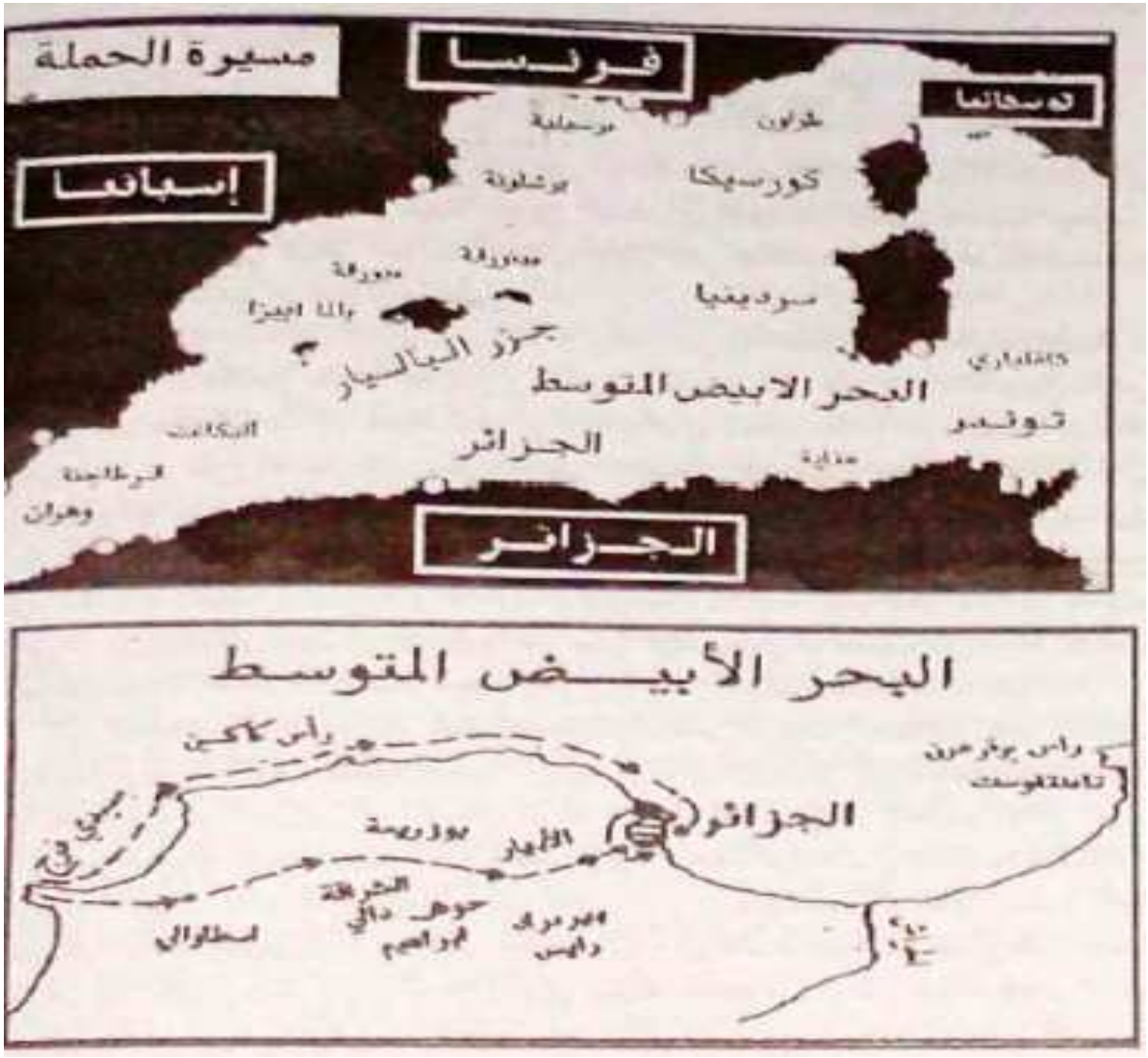

صالح عباد، المرجع السابق، 250.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر.

1. **أحمد باي**، حمدان خوجة، بوضربة، مذكرات، تح، محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.
2. **بفايفر سيمون**، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تر، تق، تع، أبو العيد دودو، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
3. **بن العنتري محمد صالح**، فريدة منسية في حالة دخول الترك بلاد قسنطينة وإستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتق، تع، يحي بوعزيز، عالم المعرفة، الجزائر، د ط، 2009.
4. **بن ميمون محمد الجزائري**، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح، محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1981م.
5. **تيدنا** أنموذجا، مذكرات تيدنا، تر من الفرنسية، أحميدة عميراوي، دار الهدى، الجزائر، دت.
6. **خوجة حمدان بن عثمان**، المرآة، تق، تعر، تح، محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006.
7. **الزهار أحمد الشريف**، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب الاشراف الجزائر، تق، تع، أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية، للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م.
8. **شالر وليام**، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجائر (1816م- 1824م)، تعر، تق، إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982م.
9. **فرنال.م**، حملة أفريقية 1830م، دار الرائد للكتاب طباعة نشر توزيع، الجزائر، 2014.

10. **محمد عبد القادر الجزائري**، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1، ط1، عني به داود بخاري ورابح قادري، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

ثانيا: المراجع.

أ. المراجع باللغة العربية:

11. ب وولف جون، الجزائر وأوربا 1500م – 1830م، تر، أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، د ط، 2009.

12. **برينان أندري**، الجزائريين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، د م ج، الجزائر، 1984.

13. **بوعزيز يحي**، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، د م ح، الجزائر، ط2، 2009.

14. **بوعزيز يحي**، علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا 1500-1830م، د م ج، الجزائر، دت.

15. **جوليان شارل أندري**، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبداية الإحتلال (1827م – 1871م)، تح، جمال فاطمي وآخرون، ط1، شركة الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.

16. **الجيلالي عبد الرحمن بن محمد**، تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الأمة، الجزائر، ط7، 1994م.

17. **حليمي عبد القادر**، مدينة الجزائر، نشأتها وتطورها قبل 1830م، دار الفكر الإسلامي، ط1، الجزائر، 1972م.

18. **حمداني عمار**، حقيقة غزو الجزائر، تر، لحسن زعدار، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008م.

19. **خير فارس محمد**، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي، ط2، مكتبة الشروق، سوريا، 1979م.

20. **داون جورج**، مشروع حملة علي على الجزائر (1829م- 1830م)، تر، صادق سلام، عالم الفكر، الجزائر، د ت.

21. **درويش هدى**، العلاقات التركية اليهودية، ج1، ط1، دار القلم، دمشق.

22. **الزبيري محمد العربي**، التجارة الخارجية الشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792م-19830م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

23. **زروال محمد**، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791م - 1830م)، دار حلب للطباعة، الجزائر، د ت.

24. **سبنسر وليام**، الجزائر في عهد رياس البحر، تعر، تق، عبد القادر زيادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

25. **سعد الله أبو القاسم**، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

26. **سعد الله أبو القاسم**، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

27. **سعد الله فوزي**، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ج1، ط2، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

28. **سعيدوني نصر الدين**، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800م - 1830م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م.

29. **سعيدوني نصر الدين**، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2000م.

30. **سعيدوني ناصر الدين؛ والمهدي بوعبدلي**، الجزائر في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993م.

31. **سليماني أحمد**، النظام السياسي الجزائر في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر 1993م.

32. **السيد محمد محمود**، تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا)، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006م.

33. **شمس الدين نجم زين العابدين**، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012م.

34. **شويتام أرزقي**، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره (1800م-1830م) ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011.

35. **عاشور إكس أحمد محمد**، صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستيطاني (1500م- 1962م)، منشورات المؤسسة العامة للثقافة، ليبيا، 2009.

36. **عباد صالح**، الجزائر خلال الحكم التركي 1514م – 1830م، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

37. **عزير التر سامح**، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر، محمد علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1989م.

38. **عطاء الله الجمل شوقي**، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث لبيا، تونس، الجزائر، المغرب، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1977م.

39. **العقاد صلاح**، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ط6، مكتبة أنجلو المصرية، 1993م.

40. **قنان جمال**، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790م – 1830م، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، د ت، ط خ.

41. **قنان جمال**، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1994م.

42. **قنان جمال**، معاهدات الجزائر فرنسا 1619م – 1830م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

43. **كوران أرجمنت**، السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر، عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1790م.

44. **محرز عفرون**، مذكرات ما وراء القبور، تر، الحاج مسعود مسعود، ج1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.

45. **المدني أحمد توفيق**، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، د ت.

46. **مسعودي أحمد**، الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها (1792م – 1830م)، دار الخليل العلمية، الجزائر، 2013.

47. **الميلي مبارك بن محمد**، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهجة الجزائرية، الجزائر، 1964م.

48. **نايت بلقاسم مولود قاسم**، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830م، ج2، دار الأمة، الجزائر، ط2، 2007م.

49. **هلايلي حنيفي**، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، د ط، دار الهدى الجزائر، 2008م.

50. **ياغي إسماعيل أحمد**، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكة للنشر والتوزيع، السعودية، 1997م.

ب. المراجع باللغة الأجنبية.

51. **Eisen Beth. Marsice** ; les juifs eu Algerie, debuis les origines Jusqui au anos gours, esctraite de l'encyclopedie colonial et Maritime, pris, 1882.

52. **Grammant** (h. med) histore d'alger, sans la domination tuque (1515 – 1830) Elerronx, paris, 1887.

ثالثا: المقالات (الدوريات):

53. **الزين محمد،** نظرة على أحوال الصحة بالجزائر العثمانية في أواخر عهد الدايات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع17، 2012م.
54. **قن محمد،** الداي حسين باشا والأزمةالجزائرية الفرنسية 1827م- 1830م، مجلة التراث، ع25، د ت، جامعة الجلفة.

رابعا: الرسائل الجامعية.

أ. طروحات الكتوراه:

55. **بوشيبة ذهبية،** اليهود والنصارى في الجزائر خلال العهد العثماني على ضوء الوثائق العثمانية والمصادر العربية، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، د ت.

ب. رسائل الماجستير:

56. **بن سعيدان محمد،** علاقات الجزائر مع فرنسا (1659م – 1756م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2011م- 2012م.
57. **بن صحراوي كمال،** الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، المركز الجامعي مصطفى إسطنبولي، معسكر، 2007م، 2008م.
58. **بو عبد الله جخدان،** المسألة الجزائرية في المؤتمرات الدولية ما بين 1815م- 1830م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ مشروع تاريخ الدبلوماسية والعلاقات الدولية خلال القرنين التاسع عشر والعشرون، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الجيلالي إلياس، سيدي بلعباس.

59. **دهان بركاهم**، دور القانصل الفرنسيين وتأثيرهم على العلاقات الجزائرية الفرنسية 1689م-1789م، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي، غرداية، 2012-2013م.

60. **طوبال نجوى**، طائفة اليهود بمجتمع الجزائر (1700م- 1830م) من خلال سجلات المحاكم الشرعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2004م-2005م.

61. **عطلي محمد الأمين**، نشاط البحرية في القرن السابع عشر وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي، غرداية، 2011- 2012م.

62. **غطاس عائشة**، العلاقات الجزائري الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619م-1694م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث، جامعة الجزائر، 1984م- 1985م.

63. **محمة عائشة**، الاسرى الاوربيون في مدينة الجزائر ودورهم في العلاقات بين الجزائر ودول الحوض الغربي للمتوسط خلال القرنين 16 و 17، رسالة لنيل شهادة الماجستير تاريخ حديث، المركز الجامعي، غرداية، 2011- 212م.

64. **نواصر عبد الرحمان**، مسألة الديون الجزائرية على فرنسا ةإنعكاساتها على علاقات البلدين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تاريخ حديث، جامعة غرداية، 2010م-2011م.

قائمة الفهارس

فهرس الشعوب والقبائل

الإسم	الصفحة
أ	
الأتراك	07، 09، 11، 20، 22، 90
الإسبان	9، 11، 17، 24، 27
الأندلسيون	19، 20، 23
الأوروبيون	43
ب	
البرانية	19، 21
البساكرة	21، 22
ج	
الجيجليون	21، 2
ح	
الحضر	19

فهرس الأعلام

الإسم	الصفحة
أ	
أحمد باي	88، 89
أندري	64، 65، 82
إيزبنت	56
ب	
بفايفر	75، 76، 86
بكري	33، 38، 45، 56، 57، 58، 59، 60، 62، 63، 64، 65، 67، 68، 69، 71، 72، 76، 77، 93، 94
بوشناق	33، 38، 45، 56، 57، 58، 59، 60، 62، 63، 64، 65، 67، 68، 69، 71، 72، 76، 77، 93، 94
بيير دوفال	75، 76، 78، 80، 89، 94
ت	
تاليران	55، 59، 60، 67، 68، 69، 79
ح	
حسن باشا	56
حسين باشا	72، 79، 88، 90

د

الدخلاء 19

ع

العثمانيون 13

ف

الفرنسيون 26، 27، 35، 36، 40، 41، 78، 79، 80، 82، 89

ك

الكراغلة 19، 20

م

المسيحيون 20

ميزاب 21

ي

اليهود أ، ت،ج، 19، 23، 38، 45، 46، 51، 52، 53، 54، 55، 56،62، 64، 65، 67، 93،

حمدان خوجة 56، 75، 76، 79

خ

خليل أفندي 90

د

ديبوتانفيل 37، 60

س

سيمون أبوقية 65

سيمون بفايفر 75

ش

شارل العاشر 75، 82، 86

ك

كوهين بكري 56، 57

ل

لومير 36

لويس السادس عشر 31

محمد العربي الزبيري 14

نابليون بونابرت. 37، 64

فهرس البلدان والأماكن

أ	
إسبانيا	7
إفريقيا	18، 45، 65،89
أوروبا	13، 14، 24، 29، 32، 44، 46، 51، 54، 55، 79
إيطاليا	45، 55، 56، 88
ب	
بايلك التيطري	9
بايلك الشرق	9، 11، 41، 45
بايلك الغرب	9، 11
البحر الأبيض المتوسط	54، 58، 59، 68
البرتغال	13،14، 75
بريطانيا	13، 14
ت	
تلمسان	16، 17
تونس	10، 12، 18، 66، 84، 89، 90
ج	
جبل طارق	59، 65، 68، 79، 88
الجزائر	7، 9، 10، 12، 13، 14، 16، 17، 18، 20، 21، 23، 24، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 35، 36، 37، 38، 40، 41، 42، 44، 45، 53، 54، 56، 57، 58، 59، 62، 64، 65، 66، 69، 71، 72، 74، 75، 76، 77، 79، 80. 82، 84، 85، 86، 87.
ر	
روسيا	82، 90

س	
سكيكدة	42
سوريا	17
ط	
طرابلس	90
طولون	83، 84، 85، 87
ع	
عنابة	16، 19، 29، 30، 41، 42، 44، 45، 46، 47، 63، 74
ف	
فرنسا	7، 9، 10، 12، 13، 14، 16، 17، 18، 20، 21، 23، 24، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 35، 36، 37، 38، 40، 41، 42، 44، 45، 53، 54، 56، 57، 58، 59، 62، 64، 65، 66، 69، 71، 72، 74، 75، 76، 77، 79، 80. 82، 84، 85، 86، 87.
ق	
القالة	41، 44، 45، 46، 74
قسنطينة	9، 10، 16، 17، 18، 19، 44، 45، 57، 77، 90.
ل	
ليفورنة	55، 56، 57، 94
م	
مازونة	09، 19
مالطا	32
متيجة	14، 24
مرسى الكبير	24، 42
مرسيليا	28، 30، 31، 33، 41، 43، 44، 45، 54، 55، 56،

	59، 63، 79، 84، 87، 88
مستغانم	16، 87
مصر	37، 59، 60، 68، 90
معسكر	09، 16
المغرب	09، 11
هـ	
هولندا	14
و	
وهران	07، 09، 16، 17، 24، 54، 79

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصحفة
شكر وعرفان	
إهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	1
الفصل التمهيدي: الأوضاع العامة في الجزائر أواخر العهد العثماني.	
المبحث الأول: الأوضاع السياسية	07
1. في الجزائر.	07
2. الأوضاع في القرن 17م.	11
3. الخارجية.	12
المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية.	14
1. الفلاحة	14
2. الصناعة	16
3. التجارة	17
المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية	19
1. سكان المدن	19
2. سكان الأرياف	23
3. الصحة	24
الفصل الأول: العلاقات الفرنسية الجزائرية.	
المبحث الأول: العلاقات السياسية والدبلوماسية	27
1. بداية العلاقات بين الجزائر وفرنسا (1671م/1830م).	27
2. دور القناصل وأهم المعاهدات والاتفاقيات.	34
البحث الثاني: العلاقات التجارية.	41
1. العلاقات التجارية مع مرسيليا	41

2. الصادرات والواردات	43
الفصل الثاني: النشاط الاقتصادي لليهود ومسألة الديون.	
المبحث الأول: دور اليهود في العلاقات الاقتصادية الجزائرية.	51
1. النشاطات التي مارستها	51
2. دور اليهود في العلاقات التجارية	53
3. دور شركة بكري وبوشناق في التجارة الخارجية	56
البحث الثاني: أصل مسألة الديون وتطورالها	61
1. جذور مسألة الديون	61
2. مسألة الديون	64
3. تطورات مسألة الديون	67
الفصل الثالث: انعكاسات مسألة الديون على العلاقات بين الجزائر وفرنسا.	
المبحث الأول: حادثة المروحة	74
1. الظروف المحيطة بالحادثة	74
2. مجريات الحادثة	75
المبحث الثاني: الحصار البحري (1827م- 1830م).	78
1. أهم وقائع الحصار	78
2. مخلفات الحصار على البلدين	79
المبحث الثالث: الحملة الفرنسية على الجزائر.	82
1. مشاريع	82
2. وقائع الحملة واستعداد الجزائر لها	86
3. المواقف الدولية	89
خاتمة	92
ملاحق	98
قائمة المصادر والمراجع	105
قائمة الفهارس	113
فهرس المحتويات	119

تم بحمد الله

الملخص:

تتناول هذه الدراسة المتمثلة في مسألة الديون وانعكاساتها على العلاقات بين الجزائر وفرنسا أواخر العهد العثماني(1792م- 1830م)، والتي تتمحور إشكاليتها حول: كيف أثر اليهود على تطور مسألة الديون بين الجزائر وفرنسا؟ وما مدى انعكاس ذلك على البلدين ؟ .ولعل من أهم المصادر المعتمد عليها في هذه الدراسة هي رسالة الماجستير لعبد الرحمن نواصر **(مسألة الديون الجزائرية على فرنسا وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين في أواخر عهد الدايات)** ومن خلال استخدامها لبعض المصادر استطعنا تقسيم هذا العمل إلى فصل تمهيدي وثلاث فصول، فالفصل التمهيدي كان حول الأوضاع في الجزائر أواخر العهد العثماني، أما الفصل الأول كان بعنوان العلاقات الفرنسية الجزائرية، في حين كان الفصل الثاني حول النشاط الاقتصادي لليهود ومسألة الديون، أما الفصل الثالث فقد أخذ عنوان انعكاسات مسألة الديون بين الجزائر وفرنسا .ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هي : ترتب عن مسألة الديون انعكاسات خطيرة تسببت فيها فرنسا من أجل الوصول إلى مبتغاها، والتي تم التخطيط لها من قبل، وتمثلت في حادثة المروحة واتخذتها فرنسا ذريعة لتطبيق مشاريعها الاستعمارية، نجاح اليهوديان في تحويل قضية الديون من شأن خاص بين التجار وفرنسا إلى قضية حكومية بين الجزائر وفرنسا

Summary:

This study deals with the issue of debt and its repercussions on the relations between Algeria and France in the late Ottoman era (1792 AD - 1830 AD), which revolves around: How did the Jews influence the development of the debt issue between Algeria and France? What is the impact of this on the two countries?

Perhaps one of the most important sources relied upon in this study is the master's thesis by Abdel Rahman Nawasser "The issue of Algerian debts on France and its implications for the relations between the two countries at the end of the midwives' era."

Through the use of some sources, we were able to divide this work into an introductory chapter and three chapters. The introductory chapter was about the situation in Algeria at the end of the Ottoman era. The first chapter was entitled French-Algerian relations, while the second chapter was about the economic activity of the Jews and the issue of debts, and the third chapter He took the title of the repercussions of the debt issue between Algeria and France

Among the most important results obtained in this study are: The issue of debts resulted in serious repercussions that France caused in order to achieve its goal, which was planned before, and represented in the fan incident, which France took as a pretext for the implementation of its colonial projects, The success of the Jews in turning the debt issue from a private affair between merchants and France to a governmental issue between Algeria and France

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإسلامية والحضارة الإسلامية
الرقم: 2022/

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أدناه :

السيد(ة): برحمان نسيمة

الصفة(طالب، أستاذ باحث، باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 190 49 92 19

الصادرة بتاريث: 28 - 04 - 2019 عن دائرة: مسيلة

المسجل بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: 17 17 35 09 98 36

والمكلف بانجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)

عنوانها: مسألة الديون وانعكاساتها على العلاقات بين الجزائر وفرنسا أواخر العهد العثماني

أصرح بشرفي بأنني ألتزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية ونزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

المسيلة في: 06 - 06 - 2022

إمضاء المعني (ة)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

عمادة كلية الآداب واللغات والفنون
Vice-Deanship of the College for Letters and Human Sciences

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أدناه :

السيد(ة): حليمة علاق

الصفة(طالب، أستاذ باحث، باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 18 28 48 36 ... صادرة بتاريخ: 2016 ... عن دائرة: بوسعادة

المسجل بكلية/معهد: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: 19 35 08 64 39

والمكلف بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)

عنوانها: مسألة الديون وانعكاساتها على العلاقات بين الجزائر ومنشأ أواخر العهد العثماني

أصرح بشرفي بأني ألتزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

المسيلة في: 26-06-2023

المعني(ة)

المرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016-07-28 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع:

مسألة الربوف وانعكاساتها على العلاقات بين الجزائر وفرنسا أواخر العهد العثماني

إعداد الطلبة:

1- مرجانات منايحي رقم التسجيل: 2207 35 09 38 36
2- حدبية علات رقم التسجل: 2717 35 09 44 37

القسم: التاريخ الشعبة: التخصص تاريخ حديث ومعاصر
إشراف: حميضة لعياضي الرتبة: أستاذة محاضرة أ

أقر بأنني تابعت العمل لمذكرة أعلاه في جلسات إلى غاية نهاية الموسم الجامعي: 2021-2022 وأسمح بإيداعه على مستوى إدارة القسم للمناقشة والتقييم

موافقة وإمضاء الأستاذ(ة) المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم